الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département sciences de gestion

العنـوان

تأثير الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة لعينة من المؤسسات(ألقال+ – تيندال – مطاحن الحضنة) بالمسيلة

مذكـــرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـــادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال تجارة دولية

إعـداد الطـــــالب (ة):
تيطراوي آمنة

الأستاذ (ة) الـمشرف (ة):
قراوي أحمد الصغير

لجنة المناقشة :

أعضاء اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
مير احمد	أستاذ مساعد "أ"	جامعة المسيلة	رئيسا وممتحنا
قراوي أحمد الصغير	أستاذ مساعد "أ"	جامعة المسيلة	مقررا ومشرفا

السنة الجامعية : 2013– 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى الوالدين الكريمين

إلى كل الأهل والأقارب

وإلى كل الأصدقاء والأحباب الذين جمعتنا بهم مدرسة الحياة

إلى كل زملائي في الدراسة تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية

كما لا يفوتني أن أهديها لكل من علمني ماينفعني

شكر وتقدير

أولا أحمد الله وأشكره على توفيقي إلى ماصرت إليه، وأقول إن أصبتُ فبتوفيق من الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان

ولايسعني وأنا بصدد إكمال هذه الدراسة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف"قراوي أحمد الصغير" الذي تكرم علي بوقته وجهده في توجيهي للإنجاح هذا العمل.

كمالايسعني إلا أن أشكر كل الأساتذة الذين قدموا لي يد المساعدة

كما لاأنسى شكري وتقديري لأعضاء اللجنة لتحملهم عناء قراءة ونقد البحث.

وفي الأخير أتقدم بالشكر والإمتنان إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، منذ أن كان فكرة حتى أصبح رسالة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
مقدمة عامة	أ– و
الفصل الأول: الإطار النظري للإدارة البيئية	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: أساسيات حول البيئة	**09**
المطلب الأول: مفهوم البيئة والنظام البيئي.	**09**
المطلب الثاني:عناصر البيئة ووظائفها	**13**
المطلب الثالث: مشاكل البيئة ووسائل حمايتها	**17**
المبحث الثاني: أساسيات حول الإدارة البيئية	**28**
المطلب الأول: التطور التاريخي للإدارة البيئية	**28**
المطلب الثاني: مفهوم الإدارة البيئية ومبادئها	**29**
المطلب الثالث: أهداف ووظائف الإدارة البيئية	**31**
المبحث الثالث: مهام ودوافع تبني الإدارة البيئية ومعاييرها	**35**
المطلب الأول: مميزات ومهام الإدارة البيئية	**35**
المطلب الثاني: دوافع تبني الإدارة البيئية	**36**
المطلب الثالث: معايير الإدارة البيئيةISO14000	**38**
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة وعلاقتها مع الإدارة البيئية	
تمهيد	**48**
المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة	**49**
المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة	**49**
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	**50**

المطلب الثالث: أسس وأهداف التنمية المستدامة	**54**
المبحث الثاني: متطلبات وأساليب التنمية المستدامة ومعوقاتها	**57**
المطلب الأول: متطلبات التنمية المستدامة وأساليب تحقيقها	**57**
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة ومعوقاتها	**60**
المطلب الثالث: واقع إدارة التنمية المستدامة في الجزائر	**64**
المبحث الثالث: تأثير الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة	**69**
المطلب الأول: الإدارة البيئية والتنمية المستدامة	**69**
المطلب الثاني: بعض الأساليب البيئية المتبعة في تخطيط التنمية المستدامة	**72**
المطلب الثالث: آلية التطبيق الفعال لإدارة التنمية المستدامة	**77**
خلاصة الفصل	**85**
الفصل الثالث: دراسة حالة عينة من المؤسسات (القال +، تيندال، مطاحن الحضنة)– المسيلة.	
تمهيد	**87**
المبحث الأول: بطاقة تقنية حول المؤسسات محل الدراسة	**88**
المطلب الأول: بطاقة تقنية حول مؤسسة ألقال+	**88**
المطلب الثاني: بطاقة تقنية حول مؤسسة تيندال	**93**
المطلب الثالث: بطاقة تقنية حول مؤسسة مطاحن الحضنة	**97**
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة	**103**
المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي	**103**
المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة	**105**
المطلب الثالث: تحليل بيانات الدراسة الميدانية	**110**
خلاصة الفصل	**118**
خاتمة عامة	**120**
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الوظائف البيئية اللازمة لحياة الإنسان.	**15**
02	المواصفة القياسية الدولية ISO14000.	**41**
03	المتطلبات الرئيسية لنظام الإدارة البيئية وفق المواصفات الدولية الإيزو14000.	**42**
04	يوضح مقاييس ليكارت الخماسي والرباعي.	**104**
05	يوضح ثبات وصدق أداة البحث.	**104**
06	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.	**105**
07	توزيع عينة الدراسة حسب السن.	**106**
08	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الوظيفة.	**107**
09	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	**107**
10	توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية في العمل.	**108**
11	توزيع أفراد العينة حسب خاصية حضور تطبيق الإدارة البيئية.	**109**
12	توزيع أفراد العينة حسب خاصية تلقي الدورات التدريبية.	**109**
13	المؤشرات الإحصائية المتعلقة بواقع تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات محل الدراسة.	**110**
14	المؤشرات الإحصائية المتعلقة بإعادة تدوير النفايات والإنتاج النظيف والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.	**112**
15	المؤشرات الإحصائية لتقييم الأثر البيئي والمساهمة في تخطيط التنمية المستدامة.	**116**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مفهوم التنمية المستدامة المترابط بين التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية.	70
02	دورة حياة المنتوج.	81
03	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ألقال+.	92
04	الهيكل التنظيمي لمؤسسة تيندال.	95
05	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة.	100

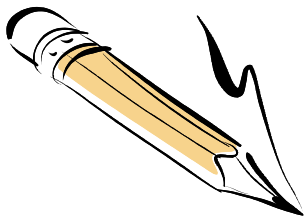

مُقَدِّمَة

مقدمة عامة:

لم تعد المشاكل البيئية، خاصة الكبيرة والمعقدة منها، مشاكل محلية أو إقليمية بحتة وإنما مشاكل دولية باعتبار أن مفهوم التنمية المستدامة أصبح يشمل حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الحاضرة، حيث تكاد مشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية وأثرها في البيئة، واستنزاف المقومات الأساسية فيها ، تكون كبرى المشكلات التي تواجه النظرية الاقتصادية .

من المنطلقات السابقة أصبحت قضايا البيئة تعطى أولوية في البحث* أوليت قضايا البيئة اهتماما متزايدا منذ مطلع القرن التاسع عشر، حيث بذلت العديد من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية التي ركزت على قضايا البيئة والإدارة البيئية، لغرض الاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ على الموارد البيئية خاصة الغير المتجددة منها .

الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية دفعت الدراسات إلى مفهوم التنمية المستدامة والتي أصبحت من القضايا الحيوية والملحة التي يجب أن تأخذ في الاعتبار في عمليات التخطيط التنموي و والوصول بها إلى معدلات نمو تتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة من خلال التقييم المستمر للأثر البيئي للمشاريع التنموية .

وهو الهدف الذي كانت تسعى إليه الدول المتقدمة من خلال انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات الدولية، بداية بمؤتمر إستكهولم عام 1972"حول البيئة والتنمية" ليشير للمرة الأولى لقضية التخطيط البيئي كآلية ملحة من أجل تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية، والتي تجسدت في مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو عام1992، الذي انبثق عنه مفهوم التنمية المستدامة من خلال دمج البعد البيئي ضمن أبعاد التنمية المستدامة بالاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية للحفاظ عليها للأجيال القادمة.

من متطلبات التنمية المستدامة يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بإدماج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع ، و التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية . ومراعاة الجوانب البيئية من طرف المؤسسات لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم ربحيتها. وهو ما يتطلب وجود قانون بيئي يساعد على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة. وهذا ما قامت به السلطات العمومية في الجزائر، حيث أن المؤسسات الجزائرية أصبحت تهتم بهذا الجانب .

*منها ما يعرف باقتصاد البيئة، والتنمية المستدامة، الاقتصاد المعرفي واستخدامات التكنولوجية النظيفة.

أولا– إشكالية البحث:

تتمحور مشكلة البحث في دراسة أثر الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة باعتبار أنه لا يمكن حماية البيئة عندما يُسقط النمو من حسابه تكاليف تدمير البيئة.

ومن خلال هذا الطرح تبرز الإشكالية الرئيسية التالية:

"كيف يمكن أن تؤثر الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة؟"

وتبعا لهذه الإشكالية الرئيسية تطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالبيئة والإدارة البيئية والمرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة ؟.

2- ما هي مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة ؟.

3- هل يمكن أن تؤثر الإدارة البيئية إيجابيا في تحقيق التنمية المستدامة ؟ وما هي آليات الإدارة البيئية للوصول إلى ذلك ؟ .

4- ما هو واقع ربط تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات الجزائرية بمتطلبات التنمية المستدامة؟

ثانيا– فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية ننطلق من الفرضية العامة التالية:

"إن تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات الإنتاجية لها أبعاد إيجابية على تحقيق التنمية المستدامة".

بناء على الفرضية العامة وكإجابة على التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- ما مدى ملائمة تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات التنمية المستدامة.
- نجاح تخطيط التنمية المستدامة مرهون بالتقييم المستمر للأثر البيئي.

ثالثا–أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من خلال:

– الأهمية التي تحتلها الإدارة البيئية من كونها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي و في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها .

–كون التنمية المستدامة مرتبطة بالإدارة البيئية التي تنعكس في مقدرتها في الحفاظ على عناصر النظام البيئي واستمراره.

– اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة ونمو الوعي البيئي والاهتمام المتزايد بمتطلبات التنمية المستدامة.

رابعا– أهداف البحث:

– دراسة واقع الإدارة البيئية في المؤسسات الجزائرية و إيجاد أساليب ملائمة لإدارتها والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها في دعم النظام البيئي.

– دراسة أثر الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره نموذج تنموي جدير بالدراسة المعمقة.

– إبراز أهم أسباب اهتمام المؤسسات الإنتاجية بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

– التعرف على القضايا والمشاكل البيئية الراهنة المعيقة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وكيفية الحد منها.

خامسا– أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع ناتج عن الاعتبارات التالية:

– أهمية تبني مبدأ الاستدامة في العملية التنموية لتفادي الأخطار البيئية المستقبلية المتوقعة والآثار الاجتماعية المتفاقمة.

– تزايد الوعي البيئي لدى الأفراد والاهتمام بالمشاكل البيئية وتفاقمها.

– الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة وتعميق البحث فيها.

سادسا– حدود البحث

من أجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبه المختلفة حدد مجال البحث بما يلي:

1–الحدود المكانية:

سيتم إسقاط الجانب النظري لهذه الدراسة على عينة من المؤسسات(تيندال، ألقال+، مطاحن الحضنة) المهتمة بالإدارة البيئية بولاية المسيلة.

2–الحدود الزمنية:

لقد تم إجراء الدراسة الميدانية لهذا البحث من 2001 –2014 نظرا لاعتبار الإدارة البيئية حديثة النشأة وبداية اهتمام المؤسسات الجزائرية بالإدارة البيئية في تلك الفترة.

سابعا– منهجية البحث:

لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ،حيث يقسم الإطار العام للموضوع إلى دراسة المفاهيم النظرية المتعلقة بالإدارة البيئية والتنمية المستدامة وعلاقتهما،إضافة إلى دراسة حالة في المؤسسات محل الدراسة وذلك باستخدام أداة الاستبيان للوصول في الأخير إلى النتائج والاقتراحات.

ثامنا– صعوبات البحث:

- قلة الدراسات والمراجع باللغة العربية التي تناولت موضوع العلاقة بين الإدارة البيئية والتنمية المستدامة.
- صعوبة الوصول للمعلومات من المؤسسات محل الدراسة.
- صعوبة القيام بالدراسة الكمية للأسباب التالية : الإدارة البيئية حديثة النشأة، عدم وجود أرقام دقيقة وصحيحة حول الإدارة البيئية من طرف المديرية العامة للبيئية .
- صعوبة تشابك مصطلحات الإدارة البيئية والتنمية المستدامة

تاسعا– الدراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإدارة البيئية ومن جوانب متعددة ولكنها لم تتطرق إلى تقييم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة إلا أنه توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت بالتحليل أهم مكونات هذا الموضوع أو إحدى جوانبه وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع:

–دراسة ل"**وناس يحيى**"حول الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في القانون العام بجامعة تلمسان 2007 ، حيث تناول الباحث فيها الإجراءات الوقائية لحماية البيئة من طرف الدولة الجزائرية والإجراءات الرادعة للحفاظ على البيئة والتي خلصت إلى ضعف الأجهزة المحلية المركزية للبيئة بسبب عدم ملائمة التنظيم القانوني والإداري لوظيفة حماية البيئة.

–دراسة ل"**مطانيوس مخول،عدنان غانم**" حول نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة،إطار مقترح"مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،سوريا،المجلد25،العدد 2، 2009.

وأهم نتيجة توصل إليها:وهي من خلال الدور المهم الذي تؤديه نظم الإدارة البيئية لما تسهم به سواءا في الحفاظ على البيئة أم في دعم التنمية المستدامة.

–دراسة ل"**محمد طاهر قادري**"، حول آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية عوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2006.

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن التأثيرات المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة مع محاولة تحديد أهم الصعوبات والمعوقات الحائلة دون تحقيق هذه التنمية الشاملة المستدامة ،وعن البحث في الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلف والفقر والتبعية والتدهور البيئي الذي تعرفه الجزائر.

–دراسة ل"**لطيفة برني**"، حول دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية"،دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر،2007.

لقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لإبراز الأهمية القصوى لتبني الإدارة البيئية من طرف المؤسسات لتحقيق مستوى تنافسي محلي ودولي ،ولإدراك حجم الممارسة البيئية للمؤسسات الصناعية الجزائرية سابقا(قبل ظهور المواصفات القياسية الدولية للبيئة ، وتبني التنمية المستدامة كتوجه أساسي في كل دول العالم) وحاليا(أي بعد

تأكيد القانوني لهذا النهج) لتوضيح أوجه التأثر والتأثير بين هذه الإدارة المستحدثة والوظائف الأخرى في المؤسسة.

عاشرا– هيكل البحث:

طبقا للإشكالية العامة للبحث والتساؤلات المختلفة المتفرعة عنها، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث، تم تقسيمه إلى ثلاث فصول وهي كالتالي:

– الفصل الأول: الإطار النظري للإدارة البيئية ، حيث تم التطرق حول المفاهيم الأساسية للبيئة والنظام البيئي ثم تطرقنا للمشاكل البيئية ووسائل حمايتها وختمناها بمفاهيم حول الإدارة البيئية.

– الفصل الثاني:أساسيات حول التنمية المستدامة وعلاقتها مع الإدارة البيئية تم التطرق فيه حول المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة ثم إبراز العلاقة بين الإدارة البيئية و التنمية المستدامة .

– الفصل الثالث:حاولنا من خلاله عكس الجانب النظري لموضوع البحث، وقد اخترنا عينة من المؤسسات (ألقال+، تيندال، مطاحن الحضنة) حيث تناولنا فيه التعريف بميدان الدراسة ومنهجية البحث وتحليل محاور الاستمارة.

– لنختم بحثنا هذا بخاتمة عامة عرضنا فيها لنتائج الدراسة، اقتراحاته وأفاق البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري للإدارة البيئية

تمهيد:

تعد مشكلة الزيادة السكانية وزيادة الضغوط على الموارد البشرية من أجل تكثيف الإنتاج وتوفير الاحتياجات المختلفة للمجتمعات على حساب الموارد الطبيعية وإستنزافها، من أهم المشكلات البيئية في العالم أجمع وما ترتب عليها من مخاطر تهدد كل الكائنات على السواء، أصبح من الأمور التي تستوجب من الجميع المشاركة الفاعلة في مواجهة تلك المشكلات ومن منطلق ذلك بدأ العمل الجماعي المنظم قبل عقدين من الزمن برعاية الأمم المتحدة وتمخضت تلك الجهود بعقد مؤتمر ستوكهولم عام 1972للبيئة البشرية، وبعدها توالت منذ ذلك الوقت عقد مؤتمرات واتفاقيات من أجل البحث على أداة يتم من خلالها تسيير شؤون البيئة بما يحفظها من كل تأثيرات جانبية ألا وهي الإدارة البيئية التي تعمل على ضمان تحسين نوعية الحياة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، ومن هذا المنطلق وقصد الإلمام والإحاطة بالموضوع،سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية كالآتي:

المبحث الأول:أساسيات حول البيئة.

المبحث الثاني: أساسيات حول الإدارة البيئية.

المبحث الثالث:مهام ودوافع تبني الإدارة البيئية ومعاييرها.

المبحث الأول: أساسيات حول البيئة

من الأهمية بمكان تحديد المقصود بالبيئة وذلك من خلال إبراز العناصر المكونة لها حيث تشكل محل الحماية من خطر التلوث الذي يصيب إحداها وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق إلى إدارة النظام البيئي الذي يعد الأداة الأساسية للحفاظ على البيئة للوصول إلى بيئة سليمة وفعالة.

المطلب الأول : مفهوم البيئة والنظام البيئي.

من المهم جدا أن نتعرف على مفهوم البيئة وكذا النظام البيئي ومكوناته على النحو التالي:

أولا– مفهوم البيئة.

1– التعريف اللغوي للبيئة

أ– **البيئة في اللغة العربية**:يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة إلى الجذر "بؤا" الذي أخذ منه الفعل الماضي "باء" قال إبن منظور في معجمه الشهير "لسان العرب" "باء" إلى الشيء أي رجع إليه ، وذكر المعجم معنيين قريبين لكلمة تبوأ:

الأول: إصلاح المكان وتهيئة للمبيت فيه.[1]

الثاني: هي حالة الإستقرار والنزول فيقال تبوأ مكانا أو منزلة بمعنى حل ونزل وأقام.[2]

ب– **أما مفهوم البيئة في الشريعة الإسلامية** وبالرجوع إلى القرآن الكريم ، نجد المعنى اللغوي للبيئة مجسدا في العديد من الآيات منها في قوله تعالى:"وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين "،[3] وكذلك جاء في قوله تعالى "...وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا..."،[4] وهكذا يتضح بأن المعنى اللغوي للبيئة يتفق تماما مع محتوى الآيتين السالفتين .

---

[1]- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة–– نظم ومتطلبات وتطبيقات 14000–، ط1، دار المسيرة ، عمان ، الأردن،2007 ، ص93.

[2]- عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية–الحماية الإدارية للبيئة، دار اليازوري، عمان، الأردن،2007، ص31 .

[3]- سورة يوسف، الآية رقم 56.

[4]- سورة الأعراف، الآية رقم 74.

ومنه يمكن تعريف للبيئة من خلال المنظور اللغوي فنقول :"البيئة هي المنزل الذي يحتله الفرد والموضع الذي يحيط به والوسط الذي يعيش فيه".[1]

ج-كلمة البيئة من الألفاظ الدخيلة في اللغة الأجنبية، فلم تعرفها المعاجم الفرنسية إلا بعد عام 1972 إثر انعقاد مؤتمر ستوكهو لم لتنمية الموارد البشرية الذي نبَّه فيه لأول مرة لخطر التلوث المحدق بالبيئة، ومن ثمة أدخل ضمن مفردات معجم اللغة الفرنسية (Le grand Larousse) والتي يراد بها مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية اللازمة لحياة الإنسان.[2]

2- **مفهوم البيئة في الإصطلاح العلمي**:تعرف البيئة كمصطلح علمي بتعاريف عديدة منها:

البيئة هي"كل ما يحيط بالإنسان فهناك البيئة المادية مثل: (الهواء، الماء والأرض) والبيئة البيولوجية مثل:(النباتات،الحيوانات،الإنسان)إذا كل عناصر البيئة متصلة ببعضها ولا يمكن للإنسان أن يعيش بدون البيئة المادية والبيئة البيولوجية.[3]

والبيئة مأخوذة من كلمة إيكولوجيا أي "Ecology" مشتقة من الأصل الإغريقي إيكوس"Ekos"أي كل مايحيط بالمرء فيصبح مسكنه، وكلمة لوجي"Logy"معناها علم، ومعنى المصطلح" هو العلم الذي يهتم بالمحيط والبيئة والمؤثرات التي تخضع لها"،[4] أي أن الإيكولوجي هو "علم التبيؤ"، وكمصطلح نسب تاريخيا للعالم البيولوجي الألماني "أرنست هيجل"عام 1869م، والذي إستخدمه للإشارة على علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية وغير العضوية.[5]

وتعرف البيئة أيضا على أنها: ذلك الوسط أو المكان الذي يعيش فيه الإنسان وغيره من الكائنات الحية وغير حية،فهي بهذا المعنى تعبير عن"مجموع العناصر التي تشعب علاقاتها ببعضها تكون إطار حياة الإنسان و محيطه وظروف حياته كما هي أو كما يقع الإحساس بها".[6]

---

[1]- علي سعيدان، حماية البيئة – من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري –، ط1، دار الخلدونية، الجزائر،2008، ص05.

[2]-Michel Prieur,droit de lénvironnement ,4édition ,Dalloz,Delta,2001,p01 et02 .

[3]- أحمد الجلاد ، السياحة المتواصلة البيئية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر،2002، ص13.

[4]- عبد العزيز صالح بن حبتور، أصول ومبادئ الإدارة العامة، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن،2000، ص98.

[5]- نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، مرجع سابق، ص93.

[6]- عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، ط1، دار الخلدونية، الجزائر،2008، ص84.

3- **كما عرف المجلس الدولي للغة الفرنسية البيئة بأنها:** " مجموعة العوامل المادية والكيميائية والبيولوجية والعناصر الاجتماعية القابلة في وقت معين للتأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حاليا أو في وقت لاحق على الكائنات الحية أو النشاط الإنساني.[1]

4- **مفهوم البيئة في الاصطلاح القانوني:** ونعني بها البيئة المحمية بالقانون هي تلك الأفعال التي تؤدي إلى الضرر بعنصر من عناصرها ،كالفضاء والماء والإضرار بالطبيعة لما يمكن أن تتأثر بها سواء كان من الغابات الحيوانات البرية، الطيور، الأرض الصالحة للزراعة...إلخ، فهي الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع سواء كان من خلق الطبيعة أم من صنع الإنسان.[2]

ولقد حرصت التشريعات في إبراز هذا المعنى خاصة التشريع الجزائري:لقد وضع المشرع الجزائري قواعد عامة لحماية البيئة ولاحظنا أن قانون حماية البيئة القديم رقم 83-03 المؤرخ في5 فيفري1983 لم يتضمن تعريفا واضحا للبيئة، غير أنه حدد أهدافا من خلال نص المادة الأولى منه: يهدف القانون إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة التي ترمي إلى :حماية الموارد الطبيعية واستخلاف هيكلة وإضفاء القيمة عليها.[3]

غير أن المشرع عاد إلى تعريف البيئة بموجب القانون رقم03-10 المؤرخ في 19جويلية2003 في المادة 03 بمايلي:" تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية و الحيوية كالهواء والجو والماء والأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية".[4]

ثانيا- النظام البيئي.

1- مفهوم النظام البيئي

يعرف النظام البيئي على أنه " نظام مكون من مجموعة من العناصر المتفاعلة المتداخلة معا التي تضم عناصر بيولوجية وبيئية".[5]

---

[1]- ياسر محمد فاروق المنياوى، المسئولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2008، ص15.

[2]- ياسر محمد فاروق المنياوى، مرجع نفسه ، ص19.

[3] - عبد المنعم بن أحمد ، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،2008، ص25.

[4] - الجريدة الرسمية، قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الصادر في 19 جويلية 2003، رقم 43، المؤرخة في 2003/07/20.

[5]- دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، ط1، دار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة ، مصر،2000، ص65.

ويعرف النظام أيضا على أنه:"مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها وهو يكسب مدخلاته من البيئة ويجرب عليها عملية تحويل ومن ثم تعاد المخرجات إلى البيئة الخارجية وهذا يعكس الحاجة إلى الإعتماد على المدخلات والمخرجات البيئية".[1]

فيعرف النظام البيئي بأنه"وحدة وظيفية للمكونات الحية وغير الحية".[2]

ومنه فإن النظام البيئي:"يعني تفاعل عناصر البيئة وفق نظام معين وهو عبارة عن ماتحتويه أي منطقة طبيعية من كائنات حية ومواد غير حية، بحيث تتفاعل مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية ".[3]

2- خصائص النظام البيئي:

يتضح من التعاريف السابقة أن النظام البيئي يحتوي على مجموعة من الخصائص وهي :[4]

أ- إحتواءه على عناصر حية وغير حية متداخلة في نظام واحد.

ب- يحكم هذا النظام تناغم متقن.

ت- يتبادل النظام البيئي مدخلاته ومخرجاته مع البيئة المحيطة به.

ث- أي إختلال أو إرباك سلبي في توازن هذا النظام يقوده إلى الضعف ثم الإضمحلال.

ج- مجموعة الأنساق تشكل نظام كبير الحجم يمتد من أصغر وحدة التي هي نظام الذرة وصولا إلى نظام الكون العظيم.

3- **مكونات النظام البيئي**: يتكون النظام البيئي من:[5]

أ- **مجموعة المكونات غير الحية** :تشتمل على المركبات العضوية وغير العضوية الموجودة في النظام البيئي وتشتمل كذلك على العوامل الفيزيائية مثل الحرارة، الرطوبة والضوء.

---

[1]- نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، مرجع سابق، ص96 .

[2]- أحمد الجلاد، مرجع سابق، ص15.

[3] - عبد العزيز قاسم محارب، الآثار الإقتصادية لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ، مصر،2006، ص83 .

[4]- نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، مرجع نفسه، ص96.

[5]- لطيفة برني ، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية-دراسة حالة المؤسسة EN ,I ,CA,BISKRA-، مذكرة ماجيستر، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم علوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2006-2007، ص6.

ب- **مجموعة المكونات الحية**:تشتمل على مختلف الكائنات الحية الموجودة في الوسط البيئي سواء كانت نباتية أو حيوانية أو كائنات دقيقة ويمكن تقسيمها إلى:

- **كائنات منتجة** :وهي الكائنات ذاتية التغذية، والتي تكون المواد العضوية من عناصر بسيطة وماء بمساعدة الطاقة الضوئية، أي تنتجها من المواد الأولية، وتشتمل على النبات الأخضر الذي يقوم بعملية التركيب الضوئي.
- **كائنات مستهلكة** :وهي الكائنات غير ذاتية التغذية، وهي التي تعتمد على غيرها في الحصول على الطاقة من مواد عضوية تقوم كائنات أخرى بتوفيرها لها، وهذه الكائنات المستهلكة إما أن تكون أولية أو ثانوية.
- **كائنات عضوية (محللة)**:هذه الكائنات تتغذى على مخلفات الإنتاج النباتي والحيواني وتعيده مرة أخرى إلى التربة والماء ليمتصها النبات ويعيد دورة إنتاج الغذاء.[1]

المطلب الثاني: عناصر البيئة ووظائفها.

سنتطرق إلى عناصر البيئة ثم ننتقل إلى وظائفها.

أولا- عناصر البيئة

من خلال التعاريف السابقة للبيئة يمكن تقسيم البيئة التي يعيش فيها الإنسان مؤثراً ومتأثراً الى قسمين مميزين هما:

1- البيئة الطبيعية:

ويقصد بها على أنها "ذلك المحيط الفيزياوي، والبايولوجي والكيميائي والمتكون من الكائنات الحية والموارد الطبيعية التي تحيط بالإنسان والتي تربط بينهما علاقات متداخلة متكاملة تمثل النظام البيئي الطبيعي العام".

إن البيئة الطبيعية تتكون من مكونين أساسيين هم: الأحياء والذي يشتمل الإنسان والكائنات الحية الأخرى مثل النباتات والحيوانات والمكون الأساسي الثاني هو الموارد الطبيعية مثل: الماء والهواء والتراب والموارد الأخرى مثل النفط والفحم والحديد...إلخ.[2]

---

[1]- رمضان محمد مقلد وآخرون ، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ، ص358.

[2]- ثامر البكري وأحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري، عمان ، الأردن، 2007، ص 58.

2- البيئة المشيدة (العمرانية):هي البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان، وهي تتألف من المكونات التي أنشأها ساكنو البيئة الطبيعية (الناس)، وتشمل كل المباني والتجهيزات والمزارع والمشاريع الصناعية والطرق والمواصلات والمطارات والموانئ، إضافة الى مختلف أشكال النظم الاجتماعية من عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوكية وثقافية ومعتقدات تنظم العلاقة بين الناس.[1]

والجدير بالذكر أن تلك النظم البيئية الإصطناعية تعد من أكثر الأنظمة البيئية إحداثا للتلوث والمشكلات البيئية الأخرى، كما أنها لا تتمتع عادة بإكتفاء ذاتي وليست مستدامة بطبيعتها، وأنها تعتمد في الوفاء بإحتياجاتها على البيئات الأخرى سواء كانت الطبيعية أو المستغلة بواسطة الإنسان.[2]

كما قسم كل من رو(**G.Rau. J**) ووتن(**D.Wooten**) الإطار البيئي إلى أربع مجموعات[3]:

1-البيئة الطبيعية: وتشمل التربة، الظروف المناخية من حرارة ورياح، النبات والحيوان، علاوة على الموارد الأرضية وموارد الطاقة والمجاري المائية، بالإضافة إلى مستويات التلوث الطبيعية ومصادرها المختلفة وعلاقتها بالحياة.

2-البيئة الإجتماعية: وتشمل على الخصائص الإجتماعية للمجتمع، حجمه وتوزيعه، علاوة على خدمات المجتمع مثل: تسهيل النقل والخدمات الثقافية والسياسية و الصحية و التجارية وغير ذلك من الخدمات .

3-البيئة الجمالية: وتشتمل على المتنزهات العامة والمناطق الترفيهية والمساحات الخضراء.

4-البيئة الإقتصادية: وتشتمل على الأنشطة الإقتصادية المختلفة، عناصر الإنتاج المختلفة مثل رأس المال والتكنولوجيا والعمالة والأرض، وما يترتب على ذلك من دخول قومية وفردية تؤثر على الرفاهية الإقتصادية.

ثانيا- الوظائف البيئية.

على الرغم من التطور الذي حققه الإنسان إلا أنه لا يزال يعتمد على خدمات ووظائف البيئة لإستمرار حياته والتي قسمها دي جورت (R.S.De Groot) إلى أربعة أقسام، تتضمن الوظائف التنظيمية والإنتاجية والوسيطة والمعلوماتية، وكل وظيفة تعتمد في أدائها على تفاعلها مع الوظائف الأخرى كما أن زيادة المخلفات

---

[1]- كاظم مقدادي، أساسيات علم البيئة الحديث، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك ، قسم إدارة البيئة، 2006 ، ص 16.

[2]- عز الدين دعاس ، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية ، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010ـــ 2011-، ص08.

[3]- عز الدين دعاس ، مرجع نفسه، ص09.

والملوثات البيئية بحجم يفوق القدرة الإستيعابية للبيئة يؤثر على أداء وظائفها بكفاءة ،ويمكن تلخيص هذه الوظائف في الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): الوظائف البيئية اللازمة لحياة الإنسان.

الوظائف التنظيمية :
➢ الحماية ضد التأثيرات الإصطناعية الضارة.
➢ التنظيم والتحكم في المناخ.
➢ حماية الأجسام المائية.
➢ حماية التربة ومنع تعريتها.
➢ تخزين وإعادة تدوير المخلفات الإنسانية والصناعية.
➢ تخزين وإعادة تدوير المواد العضوية والمعادن الأولية المغذية للنبات.
➢ الحفاظ على التنوع البيولوجي والوراثي.
➢ توفير بيئات ملائمة لهجرة وتكاثر وتغذية الكائنات المختلفة.
الوظائف الإنتاجية وتوفر :
➢ الأوكسجين.
➢ الطعام ومياه الشرب والتغذية.
➢ المياه للصناعة والسكان...إلخ.
➢ الملابس والمنسوجات .
➢ البناء ومواد البناء والتصنيع.
➢ الطاقة والوقود الأحفوري.
➢ المعادن.
➢ الموارد الطبية.

➢ الموارد الوراثية.
➢ الموارد الجمالية.
الوظائف الوسيطة وتوفر المجال المناسب لوجود :
➢ الكائنات.
➢ الزراعة، التشجير، المصايد.
➢ الصناعة.
➢ المشروعات الهندسية كالسدود والطرق.
➢ المحميات.
الوظائف المعلوماتية وتوفر:
➢ المعلومات الجمالية.
➢ المعلومات الروحية والدينية.
➢ الإلهام الثقافي والفني.
➢ المعلومات التعليمية والعلمية.

المصدر: عز الدين دعاس، مرجع سابق، ص11.

يوضح الجدول السابق الوظائف البيئية اللازمة لحياة الإنسان، حيث تقوم البيئة بوظائف متنوعة تقسم إلى وظائف تنظيمية كالحماية ضد التأثيرات الإصطناعية الضارة والتنظيم والتحكم في المناخ...إلخ، ووظائف إنتاجية لتوفر لنا الأوكسجين والطعام ومياه الشرب والتغذية ...إلخ ،ووظائف وسيطة لتوفر المجال لوجود الكائنات والزراعة والتشجير والمصايد...إلخ، ووظائف معلوماتية لتوفر المعلومات الجمالية والمعلومات الروحية والدينية...إلخ.

المطلب الثالث: مشاكل البيئة ووسائل حمايتها.

سوف نتطرق إلى أهم المشاكل البيئية ومعرفة أهم أساليب ووسائل حماية البيئة:

أولا– مشاكل البيئة.

1– تعريف المشكلات البيئية.

المشكلة البيئية يطلق عليها بالتدهور البيئي أو الإختلال التوازن البيئي ويعرف على أنه:" حدوث تغيير جوهري في عنصر أو أكثر من عناصر البيئة الطبيعية مما يؤدي إلى إضطراب العلاقات المتوازنة بين هذه العناصر وما يصاحب هذا الإضطراب من مشكلات بيئية".[1]

2– أنواع المشكلات البيئية.

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى إختلال في التوازن البيئي من أهمها[2]:

أ– مشكلة الإنفجار السكاني.

ب– مشكلة إستنزاف مصادر الطاقة أو الموارد الطبيعية.

ت– مشكلة النفايات.

ث– مشكلة التصحر.[3]

ج– مشكلة الإحتباس الحراري.

ح– مشكلة التلوث البيئي.[4]

وسنتطرق لكل مشكلة على حدى كالتالي:

---

[1]- منور أوسرسر و فتحية بن حاج جيلالي مغراوة ، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا– العدد السابع – ،المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر، ص336.

[2]- منذر نائل الكرادشة، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال،2010، ص11.

[3]- محسن محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدانمارك ،كلية الإدارة والإقتصاد، قسم إدارة البيئة،2009 ، ص21.

[4]- منذر نائل الكرادشة، مرجع نفسه، ص11.

أ- مشكلة الإنفجار السكاني:

نظرا لزيادة المشكلة، أصبحت المجتمعات البشرية والمؤسسات والمنظمات العلمية البيئية تضع نصب أعينها مشكلة القضية السكانية وذلك بسبب العلاقات التبادلية الهامة بين السكان ومسيرة التطور الإجتماعي والإقتصادي، وقد أظهرت البحوث العلمية الميدانية في كثير من المجتمعات إن عدم أخذ العامل السكاني بعين الإعتبار في التخطيط التنموي والبيئي سيؤدي إلى حدوث خلل تنموي، بحيث تغدو المجتمعات عاجزة عن تلبية الحاجات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للأفراد.

وللتدليل على خطورة ظاهرة التزايد السكاني العالمي، ومايتبعه من عملية إستنزاف للموارد،[1]فإن عدد سكان العالم يبلغ حاليا7 مليارات نسمة في جوان 2012،[2] ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى 14,2مليار نسمة عام 2025 إذا إستمر معدل النمو السكاني الحالي على ماهو عليه، والذي يساوي 1,67 % سنويا، ومن النتائج الناجمة عن معدلات الزيادة السكانية في العالم إرتفاع نسبة فئة الأعمارمن 1- 24 سنة لتشكل ما مجموعه 50% من عدد السكان العالم، وإزدياد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول النامية ، وزيادة معدلات الكثافة السكانية والإزدحام في المدن الكبرى.[3]

ب- مشكلة إستنزاف مصادر الطاقة أو الموارد الطبيعية:

الإستنزاف كمفهوم يعني:"إنقاص الموارد الطبيعية بفعل الإنسان كالمعادن والتربة والمياه والبترول والغاز وغيرها و الإستنزاف هو إحدى أهم مشاكل العصر، وهو يتأثر بتزايد معدلات السكان، وكنتيجة حتمية لمتطلبات الثورة الصناعية والتوسع الزراعي الذي أجهد التربة والحروب التي زادت من إستهلاك الموارد الطبيعية خاصة المياه ،والموارد غير المتجددة كالمعادن والبترول".[4]

وتقسم إلى قسمين هما[5]:

- الموارد الطبيعية غير المتجددة: مصادر موجودة في البيئة بشكل محدود تتناقص وسوف تنفذ آجلا أم عاجلا، ومن أمثلتها الغاز، النفط، الفحم الحجري.

---

[1]- كاظم المقدادي، أساسيات علم البيئة الحديث، مرجع سابق، ص56.

[2]- عبد المنعم مصطفى قمر، الإنفجار السكاني والإحتباس الحراري، الطبعة العربية،الكويت،2012، ص11.

[3]- كاظم المقدادي، مرجع نفسه، ص56.

[4]- ناول عبد الهاوي، الإستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحمل أخطار تهدد صحة الإنسان ورفاهيته، (مقال منشور)، ص5.

[5]- يونس إبراهيم أحمد يونس، البيئة والتشريعات البيئية، ط1،دار حامد، عمان ، الأردن،2008 ، ص35.

- الموارد الطبيعية المتجددة: وهي مصادر تبقى متوفرة نتيجة تجددها طبيعيا، ما لم يتسبب الإنسان في إستنزافها، مثل المراعي والثروة النباتية والحيوانية، وهناك مصادر متجددة لاتستنزف مثل الرياح والشمس والحرارة والمياه الجوفية .

ويشمل إستنزاف الموارد الطبيعية المظاهر التالية[1]:

- إستنزاف التنوع الحيوي النباتي والحيواني.
- التصحر.
- تشتيت الموارد الطبيعية و إستنفاذ البعض منها.

ت- مشكلة النفايات:

- **تعريف النفايات:**

النفايات يقصد بها:"كل ماينتج من إستهلاك المواد الطبيعية بواسطة الإنسان والحيوان وكافة الكائنات الحية، أو المواد التي تنتج من إستخدام الصناعات و لم يعد لها قيمة، ومن ثم يلزم التخلص منها".[2]

ولقد عرف المشرع الجزائري على أن النفايات هي:"كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الإستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته"،[3] تعتبر الكميات الكبيرة من النفايات الناتجة حاليا أمرا مقلقا للمهتمين بشؤون البيئة، وللتخلص من هذه الكميات لابد من حرقها أودفنها، وفي الحالتين تكون الآثار البيئية لعملية الحرق ضارة جدا.[4]

قبل التطرق إلى أنواع النفايات يجب معرفة الفرق بين المصطلحات التالية[5]:

النفاية(Déchet): هي بقايا مواد قابلة للإسترجاع أو لا، متروكة نتيجة لعملية إنتاج أو إستهلاك.

القمامة(Ordure): هي نفايات ذات مظهر مقزز تثير الإشمئزاز.

---

[1]- يونس إبراهيم أحمد يونس، مرجع سابق، ص35.

[2]- خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية-دراسة مقارنة-، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص116.

[3]- الجريدة الرسمية، قانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المادة 03، الصادر في 12 ديسمبر سنة2001، ص10.

[4]- محمد إبراهيم عبيدات، التسويق الإجتماعي الأخضر والبيئي، ط1، دار وائل، عمان، الأردن،2004، ص 204.

[5]- فاطمة بوفنارة ، تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر-حالة مدينة الخروب-،مذكرة ماجستير، تخصص التهيئة الإقليمية،كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري ، قسنطينة،2009، ص09.

الفضلة(Résidu) :هي بقايا مواد نتيجة تداخل عدة عوامل أثناء عملية التصنيع أو التحويل سواء كانت طبيعية أو لا.

أنواع النفايات:

إن النفايات لها أنواع عديدة من بينها[1]:

– **النفايات المترلية وما شابهها**: كل النفايات الناتجة عن النشاطات المترلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها،والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المترلية.

– **النفايات الضخمة**: كل النفايات الناتجة عن النشاطات المترلية والتي بفعل ضخامة حجمها لايمكن جمعها مع النفايات المترلية وماشابهها.

– **النفايات الخاصة**:كل النفايات الناتجة عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية والخدمات وكل النشاطات الأخرى والتي بفعل طبيعتها ومكونات المواد التي تحتويها لايمكن جمعها ونقلها ومعالجتها بنفس الشروط مع النفايات المترلية وماشابهها.

– **النفايات الخاصة الخطرة**: كل النفايات الخاصة التي بفعل مكوناتها وخاصية المواد السامة التي تحتويها يحتمل أن تضر بالصحة العمومية و/أو بالبيئة.

– **نفايات النشاطات العلاجية**:كل النفايات الناتجة عن نشاطات الفحص والمتابعة والعلاج الوقائي أو العلاجي في مجال الطب البشري والبيطري.

ث– مشكلة التصحر:

يعتبر عالم النبات الفرنسي "أوبريفيل" أول من إستخدم مصطلح التصحر، وذلك عام 1949للإشارة إلى عملية التدهور الإيكولوجي التي بدأت بإزالة الغطاء النباتي وإنتهت بتحول الأرض إلى صحراء، وهو بذلك يؤكد على دور المؤثرات البشرية أكثر من المناخ.

لقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر الذي عقد في نيروبي عام 1977بأنه:"تدهور أو تدمير القدرة البيولوجية الكامنة للأرض بما يؤدي في النهاية إلى ظروف شبيهة بالصحراء، وإعتبر التصحر حالة تدهور واسعة الإنتشار للنظم الإيكولوجية تحت ظروف مشتركة من تذبذب المناخ والإستخدام الجائر للأرض".[2]

---

[1]- فؤاد حجري، سلسلة القوانين الإدارية –البيئة والأمن –،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2006، ص ص230-231.

[2]- على على البنا، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية –نماذج دراسية في الجغرافيا التطبيقية–، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،2000 ، ص ص62-64.

ويمكن إرجاع أسباب ظاهرة التصحر إلى العوامل التالية:[1]

1-عوامل بشرية:

- النموالسكاني السريع.
- الإفراط في قطع الأشجار والشجيرات.
- الرعي الجائر أو المفرط.
- ضغط الإستخدام الزراعي وسوء إستخدام مياه الري.
- التلوث.

2-عوامل طبيعية:

- تقلبات الظروف المناخية المطرية.
- زحف الرمال.

خ- مشكلة الإحتباس الحراري.

أول من أطلق إسم "الإحتباس الحراري" على هذه الظاهرة هو العام الفرنسي "جوزيف فورييه" في سنة 182، أما من برهن على وجودها فهو "بينيديكت دو سوسيير "في نهاية القرن 18، حيث اعتبر أن " درجة حرارة الأرض في تزايد بسبب الجو الذي يحتجز جزء من الإشعاعات فوق الحمراء التي تصدرها الأرض"، وأوضح" سفينت أرهانيوس" خطر دفئ المناخ، معلناً في 1896 بأن قيام الإنسان بحرق الفحم سيقوي من ظاهرة الاحتباس الحراري مما يتسبب في دفئ كوكب الأرض أكثر، حيث يعبر الإحتباس الحراري عن ظاهرة إرتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغيير في سيلان الطاقة الحرارية من البيئة وإليها، و عادة ما يطلق هذا الإسم على ظاهرة إرتفاع درجات حرارة الأرض في معدلها .[2]

وتعرف "بالإحتباس الحراري" أو مايعرف أيضا"بالإحترار(الدفء) العالمي" على أنها:الإرتفاع التدريجي في درجة حرارة الطبقة السفلى القريبة من سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض".وسبب هذا الإرتفاع هو زيادة إنبعاث الغازات الدفيئة التي تتكون معظمها من بخار الماء، وثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد

[1]- خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة – في ظل العولمة المعاصرة-، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص62.

[2]- كاظم مقدادي، المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، قسم إدارة البيئة، 2007، ص93.

النيتروز هي غازات طبيعية تلعب دورا مهما في تدفئة سطح الأرض،[1] من مسببات هذه الظاهرة إنقسم العلماء إلى من يقول أن هذه الظاهرة ظاهرة طبيعية وأن مناخ الأرض يشهد طبيعيا فترات ساخنة وفترات باردة، هذا التفسير يريح كثير من الشركات الملوثة مما يجعلها دائما ترجع إل مثل هذه الأعمال لتتهرب من مسؤوليتها أو من ذنبها في إرتفاع درجات الحرارة حيث أن أغلبية كبرى من العلماء والتي قد لا تنفي أن الظاهرة طبيعية أصلا متفقة على أن إصدارات الغازات الملوثة كالآزوت وثاني أكسيد الكربون يقويان هذه الظاهرة في حين يرجع بعض العلماء ظاهرة الإنحباس الحراري إلى التلوث وحده فقط،[2] الناتجة من جرّاء نشاطات الإنسان المختلفة مثل:إستعمال الإنسان للطاقة، قطع الأعشاب وإزالة الغابات، إستعمال الإنسان للوقود الأحفوري"نفط، فحم، غاز"،[3] إن الوسيلة الأفضل للتخفيف من ظاهرة الإحتباس الحراري هو العمل بكل الوسائل والأساليب على تخفيف والحد من الإنبعاثات المتزايدة لغازات الدفيئة فهناك بعض الخيارات التكنولوجية كالطرق المستخدمة لزيادة فعالية الطاقة ومصادر الطاقة القابلة للتجديد على سبيل المثال:

(إستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).[4]

د-مشكلة التلوث البيئي

تعريف التلوث البيئي.

التلوث في اللغة يراد به التلطيخ والخلط والتدنيس، ويراد بالمعنى الاصطلاحي للتلوث إضافة مواد أو مصادر للطاقة ضارة بالبيئة تؤدي على نحو مباشر أو غير مباشر إلى تعريض صحة الإنسان ورفاهيته إلى الخطر.[5]

ويعرف التلوث علميا بأنه:"كل تغير كمي أو نوعي في الصفات الكيماوية أو الفيزيائية أو الحيوية لعناصر البيئة (الماء والهواء والتربة والفضاء) مما يعرض الحياة للخطر ويهدد سلامة الكائنات الحية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".[6]

---

[1]- بيان محمد الكايد، النظام البيئي-تلوث الهواء، الغلاف الجوي، الإحتباس الحراري-،ط1، دار الراية، عمان، الأردن، 2011، ص 135.

[2]- أسعد علبي وآخرون، ظاهرة الإحتباس الحراري وأثرها على البيئة الحيوية،حلقة بحث،كلية الهندسة التقنية تقانات الهندسة البيئية ،جامعة حلب، 2008، ص10.

[3]- بيان محمد الكايد، مرجع نفسه، ص139.

[4]- أسعد علبي وآخرون، مرجع نفسه، ص28.

[5]- عارف صالح مخلف، مرجع سابق، ص48.

[6]- إبتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة- دراسة مقارنة-، ط1، دار الثقافة، عمان ، الأردن،2008 ، ص24.

لقد عرف المشرع الجزائري التلوث البيئي في الفقرة الثامنة من المادة 04من القانون10/03المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنه:"كل تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة،يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان،والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية".[1]

- **أقسام التلوث البيئي.**

ينقسم التلوث البيئي إلى قسمين:[2]التلوث المادي والتلوث غير المادي.

أ. **التلوث المادي**:ويقصد به التلوث الذي يصيب إحدى عناصر البيئة الرئيسية(الهواء، الماء، التربة والغذاء) وتكون آثاره على الإنسان مباشرة وملموسة،ويشمل التلوث المادي أربعة أنواع رئيسية: تلوث الهواء، تلوث الماء، تلوث التربة، وتلوث الغذاء.

ب. **التلوث غير المادي(المعنوي)**:ويقصد به التلوث غير المحسوس، وغالبا مايكون قاتلا في بعض الأحيان ويشمل التلوث غير المادي نوعين رئيسيين:التلوث الكهرومغناطيسي، والتلوث السمعي(الضوضاء).

- **أنواع التلوث البيئي.**

ينقسم التلوث إلى عدة أنواع حسب مجموعة من الاعتبارات :

أ. **باعتبار طبيعته** :[3]

– **التلوث المادي**: مثل تلوث الماء والهواء والتربة.

– **التلوث الأدبي :**كالتلوث الضوضائي(هو التلوث الذي يسببه الضجيج، ويتعرض له الإنسان في المسكن والطرق وفي كثير من الأحيان أثناء العمل، ويعرف بأي نوع من الأصوات التي تزعج الإنسان وتضر به) والتلوث الأخلاقي (هو الفواحش المنتهكة للأداب العامة، ولها نفس خصائص بقية أنواع التلوث، كالإضرار بصحة الإنسان، وانتقالها السريع).

---

[1]- الجريدة الرسمية ، قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر في19 جويلية 2003، رقم43، المؤرخة في 2003/07/20.

[2]- فريد عبة وإسماعيل مناصرية، آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية ، جامعة 8ماي1945، قالمة، ص04.

[3]- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007، ص49.

ب. باعتبار المواد الملوثة إلى:

- **تلوث بيولوجي :**الذي ينشأ نتيجة لوجود كائنات حية، مرئية أو غير مرئية، نباتية أو حيوانية في الوسط البيئي كالبكتيريا والفطريات التي تنتشر في الماء أو الهواء أو التربة، والذي يتسبب في وجود تلك الكائنات الحية هو النفايات المنزلية أو الصناعية أو الزراعي. [1]

- **التلوث الإشعاعي**: يعد من أخطر أنواع التلوث لأنه لا يرى ولا يشم ولا يحس، ويتسرب الإشعاع إلى جسم الإنسان بيسر وسهولة دون أي مقاومة ودونما دلالة على وجوده، ومن غير أن يترك أثرا في بادئ الأمر ولكن عند دخوله إلى جسم الإنسان تصيبه بأضرار بالغة قد تؤدي بحياته، والنشاط الإشعاعي يحدث من مصادر طبيعية كالأشعة الصادرة من الفضاء الخارجي والغازات المشعة المتصاعدة من القشرة الأرضية،[2] أو من مصادر صناعية كمحطات توليد الطاقة النووية والمفاعلات النووية المخصصة لأغراض عسكرية وغيرها.[3]

- **التلوث الكيميائي**: هو تلوث ببعض المواد الكيميائية التي يتم تصنيعها لأغراض خاصة، والتي قد تلقى في المجاري المائية مع المخلفات الصناعية، وهو خطير جدا على مختلف عناصر ومكونات البيئة وقد يصل التلوث الكيميائي عن طريق إستخدام مواد كيميائية، حافظة في التعليب والصناعات الغذائية.[4]

ج.باعتبار مصدره إلى:[5]

- **التلوث الطبيعي :** الذي يكون مصدره الظواهر الطبيعية التي تحدث كالزلازل والرعود والرياح والبراكين، وسمي تلوثا لما يصحبه من آثار سلبية على حياة الإنسان، وقد يكون فيه منافع كتخصيب التربة بسبب الفيضانات، وتفجر المياه الجوفية نتيجة الرعود، وهو غير داخل تحت طائلة القانون لأنه لا دخل للإنسان فيه.

- **التلوث الصناعي**: وهو الذي يكون محل الحماية القانونية لأنه ينتج عن فعل الإنسان وأنشطته الصناعية والزراعية وغيرها.

د. باعتبار نطاقه الجغرافي إلى:

- **تلوث محلي:** هو التلوث الذي يكون محصورا في بلد معين أو مكان محدد كمصنع أو غابة.

---

[1]- منصف بن خديجة و عبد الرحمان أولاد زاوي ، حماية البيئة في الجزائر–رؤية قانونية–، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية ، جامعة 8ماي1945، قالمة، ص4.

[2]- عارف صالح مخلف، مرجع سابق، ص55.

[3]- محمد علي سكفان عكبد، مقومات الإدارة البيئية للنفايات الخطرة في مستشفى دسلدورف الجامعي في ألمانيا نموذجا، مذكرة ماجستير، تخصص العلوم البيئية مقدمة إلى مجلس العلمي، كلية الإدارة والإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، دون ذكر السنة، ص8.

[4]- لطيفة بري، مرجع سابق، ص13.

[5]- منصف بن خديجة و عبد الرحمان أولاد زاوي ، مرجع نفسه، ص4.

- **التلوث العابر للحدود:** وهو التلوث الذي يحدث في منطقة معينة أو دولة معينة، وتمتد آثاره إلى دول أخرى وتتسع رقعته الجغرافية.

ه. باعتبار أثره إلى:

- **تلوث معقول:** وهو تلوث تكون درجة تركيزه في المحيط ضعيفة، تستطيع النظم البيئية أن تستوعبه، ولا يكاد يخلو منه مكان في العالم.

- **تلوث خَطِر**: وهو الذي تتجاوز فيه كمية ونوعية الملوثات الدرجة المقبولة، وتبدأ في التأثير السلبي على الإنسان والبيئة، وقد يكون قاتلا ومهلكا، غير أنه لا يحدث كارثة بيئية تقضي على النظام البيئي بأكمله، والأمثلة على هذا النوع كثيرة منها(التلوث الناتج عن تسرب غاز الميثيل من مصنع، وتلوث الهواء)

- **تلوث مدمر :**وهو التلوث الذي يحدث فيه انهيار للبيئة والإنسان معاً ويقضي على كافة أشكال التوازن البيئي وهو متصل بالتطور التكنولوجي الذي يظن الإنسان انه يبدع فيه يوماً بعد يوم ويحتاج أصلاح هذا الخطأ سنوات طويلة ونفقات باهظة [1].

و. باعتبار نوع البيئة التي يحدث فيها إلى:

- **تلوث المحيط الجوي أو التلوث الهوائي**: الذي ذكرته المادة 32 من القانون الأساسي للبيئة وعرفته بأنه " إفراز الغازات والدخان أو جسيمات صلبة أو سائلة أو أكالة أو سامة أو ذات روائح في المحيط الجوي التي من شأنها أن تزعج وتعرض الصحة والأمن العام للضرر أو تضر بالنبات والإنتاج الفلاحي والمنتجات الفلاحية الغذائية وبالحفاظ على البنايات والآثار أو بطابع المواقع".[2]

- **تلوث المياه العذبة :** وهو الذي يحدث مضاعفة في تدهور المياه بتغيير مميزاتها الفيزيائية والكيماوية والبيولوجية أو الجرثومية، حيث تصبح معه المياه غير صالحة للاستعمالات المخصصة لها، وينتج هذا التلوث غالبا بسبب رمي الفضلات المنزلية والنفايات الصناعية، ومياه الصرف الصحي غير المعالجة.والمياه العذبة تشمل المياه السطحية كمياه السدود والآبار والبحيرات، والمياه الجوفية أو الباطنية.[3]

---

[1]- لعيبي هاتو خلف، محاسبة التلوث البيئي،الأكاديمية العربية في الدانمارك، بغداد،العراق،2009، ص4.

[2]- الجريدة الرسمية، قانون رقم 83-03المتعلق بحماية البيئة ، الصادر في 5 فيفري 1983، المؤرخة في 1983/02/22.

[3]- منصف بن خديجة وعبد الرحمن أولاد زاوي، مرجع سابق ص04.

- **تلوث التربة:** ويقصد به إدخال مواد غريبة في التربة تسبب تغيرا في الخواص الفيزيائية أو الكيماوية لها، وذلك التغير من شأنه القضاء على الكائنات الحية التي تعمل على تحليل المواد العضوية، وينتج هذا التلوث في الغالب عن المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية.[1]

- **ثانيا– وسائل حماية البيئة.**

تستلزم حماية البيئة في أي مكان القيام بعدة مهام أساسية لا غنى عنها جميعا لتحقيق الهدف المنشود وهي[2]:

1- الإهتمام بالوعي البيئي:

ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة، ومواجهة حالات التلوث، ويتم ذلك عن طريق:

أ– إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات؛

ب– إستخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الإنتشار و أهمها التلفاز الذي يقوم بدوره بالتفاعل مع الجماهير المشاهدة لزيادة الوعي البيئي؛

ت– تقديم المعلومات لرجال الأعمال عن التقنيات السليمة بيئيا ومزاياها؛

2– إعداد الفنيين الأكفاء:

يجب إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات علوم البيئة بالقدر الكافي للعمل على حماية البيئة ووقايتها من أنواع التلوث، وذلك في مجالي التخطيط والتنفيذ على السواء ،حتى تكون حماية البيئة من عناصر دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد إقامتها؛

3– **سن القوانين اللازمة:** يلزم سن القوانين اللازمة لحماية البيئة من الإعتداءات التي يمكن أن تقع على أي عنصر من عناصرها، فالقوانين الأكثر فعالية هي تلك التي تحد من التلوث وهذا لا يمنع من وضع العقوبات الرادعة على مخالفات البيئة.

4–**منح الحوافز البيئية** :يمكن الإستفادة من طموحات الإنسان ورغبته في تحقيق المكاسب المادية في حماية البيئة عن طريق:

---

[1]- منصف بن خديجة وعبد الرحمن أولاد زاوي، مرجع سابق ص04.

[2]- ماجد راغب الحلو ، مرجع سابق، ص ص15-16.

أ- الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم عند إستخدام تقنيات من شأنها حماية البيئة

ب- تقديم القروض الميسرة للتحول إلى تقنيات البيئة النظيفة؛

ت- تقديم المساعدة التقنية المؤدية إلى حماية البيئة.

5- **ردع ملوثي البيئة** وذلك من أجل ضبط السلوك البشري ،لذلك ينبغي:

أ- تنمية قدرات المؤسسات المسؤولة عن الكشف عن المخالفات البيئية؛

ب- عدم التراخي في توقيع العقوبات البيئية على المخالفين لقوانين البيئة.

6-ترشيد إستخدام الموارد الإقتصادية القابلة للنفاذ مثل النفط والمعادن الأخرى وتطوير وسائل التصنيع والإعتماد مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة؛[1]

7-وضع نظام فعال للرقابة والمتابعة والتقييم ورصد المخالفات البيئية،وتوقيع العقوبات الفورية على المخالفين ووضع الإشتراطات موضع التنفيذ،

8-التشديد على ضرورة عدم صرف مخلفات صلبة أو سائلة أو غازية قبل معالجتها،وربط تلك التصريفات بتراخيص ؛

9-التوسع في التشجير وزيادة المسطحات الخضراء لزيادة قدرة البيئة من هضم الملوثات والحد من التلوث ؛

10-مشاركة الأفراد والمجتمع المدني ممثلا في الأحزاب والنقابات والجمعيات في الإدارة البيئية وبرامج النهوض بالبيئة

11-تحديث التشريعات البيئية لتتماشى مع المعايير العالمية لمواجهة المشاكل البيئية؛

12- تدخل الدولة لإجبار الملوثين على تحمل تكلفة تلويثهم للبيئة؛

13- إدخال نظم محاسبة التكاليف البيئية ضمن النظم المحاسبية الأخرى،للتعرف على التكاليف والمنافع الاجتماعية للانشطة الملوثة؛

14-إنشاء شبكات للأرصاد البيئية لمتابعة حالات تلوث البيئة.

15- إعادة التدوير النفايات خلال العملية: أي إعادة استعمال النفايات في العملية الإنتاجية نفسها بعد تحويلهـــا إلى مواد منتجة بدلا من رميها في الهواء أو الماء أو دفنها في الأرض[2].

---

[1]- عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص ص 91-93.

[2]- رشيد سالمي ، أثر تلوث البيئة في التنمية الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص124.

المبحث الثاني : أساسيات حول الإدارة البيئية.

تعتبر الإدارة البيئية من المصطلحات الحديثة التي تعمل على تحسين الأداء البيئي لدى المؤسسات لذلك سنتطرق إلى تطورها التاريخي، مفهومها، مبادئها، وفي الأخير إلى أهم الأهداف والوظائف.

المطلب الأول: التطور التاريخي للإدارة البيئية.

تعتبر الإدارة البيئية بشكل عام مفهوما حديثا عكست تطوراته في فتراته المختلفة نظرة العالم نحو مسألة توفير الموارد الطبيعية وتقلبات الطلب على تلك الموارد ، وقد مرت الإدارة البيئية خلال مراحل تطورها بمجموعة من التغيرات الهامة، إذ يعود الإهتمام بالإدارة البيئية في عصر الملك حمورابي (1793-1751) في إحدى رسائله تضمن بموجبه تحديد كمية ونوعية الأشجار المسموح إستخدامها من قبل عمال التعدين في إحدى المدن، وبإستمرار هذه المحاولات المختلفة للمحافظة على البيئة وعلى إمتداد التاريخ غاب التشريع البيئي الصريح المحدد نظرا لقدرة البيئة على الإستيعاب والمعالجة للملوثات مما أدى إلى قلة الإحساس العام بمستوى الخطر الناتج عن تلك الملوثات، ولكن مع تطور الذي وصلت إليه البشرية بظهور الثورة الصناعية في أوروبا في فترة مابين (1760-1820) حيث ظهرت جوانب سلبية تم الشعور بها وإدراكها من قبل السكان المحليين حيث تلوث الهواء والأرض والماء نتيجة سوء إستخدام الموارد الطبيعية وكذا تسرب المواد الكيميائية السامة واكتشاف مواقع نووية خطيرة،[1] وفي فترة (1850-1925)تميزت هذه الفترة بهدر كبير للموارد الطبيعة وعم وجود وعي بأهمية البيئية ،وفي بداية القرن العشرين ظهرت بعض النداءات المطالبة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وذلك عندما لوحظ أن عدد من الغابات في العالم قد إختفت بسبب إعتماد كثير من الصناعات على الأخشاب،وأما في فترة(1930-1950) تميزت بزيادة متسارعة في الطلب على المواد الخام، وذلك لعدة أسباب أهمها إستنزاف المواد خلال الحرب العالمية الثانية، الزيادة العامة في عدد سكان العالم وتزايد المطالبة برفع مستوى معيشة الفرد،ونتيجة الآثار التي خلفتها الحربين العالميتين ظهرت منظمات بيئية عالمية مارست وظيفة الإدارة البيئية على مستوى دولي، أولها كانت منظمة الصحة العالمية التي أضافت إلى أهدافها في الحفاظ على صحة الإنسان، أهدافا تتعلق بالحفاظ على صحة البيئة التي يعيش فيها.أما فترة ما بعد 1950 شهدت نقصا في الموارد الطبيعية و إكتشاف العديد من المشاكل البيئية ذات الأثر العالمي مثل ثقب الأوزون،وكانت نتيجة ذلك أن أصبح الوعي بأهمية البيئية و ضرورة الحفاظ عليها مسألة عالمية، تمثل هذا الوعي بعقد مؤتمرات دولية

[1]- نجم العزاوي و عبد الله حكمت النقار ، مرجع سابق، ص115.

عديدة بخصوص البيئية كان أبرزها[1] مؤتمر ستوكهولم 1972 حيث إهتم بقضايا البيئية وتأثيرها على صحة الإنسان تم إيجاد إرتباط أساسي بين المؤسسات والبيئة، أما في سنة 1987 إستحدثت مفوضية مستقلة للبيئة سميت بإسم الهيئة العالمية للبيئة والتنمية، أهم ماطرحته كان موضوع التنمية المستدامة والقيام بإيجاد إدارة بيئية فعالة، و في عام 1990 مؤتمر العالمي الصناعي الثاني عن الإدارة البيئية، وفي عام 1992 مؤتمر قمة الأرض في ريو ديجانيرو في البرازيل، حيث تضمنت توصياته إعتماد 28 مبدأ لإدارة البيئة بشكل سليم ومن أبرز التطورات في هذا المجال هو إصدار المؤسسة العالمية لسلسلة المواصفات إيزو14000 في عام 1992، وهي سلسلة المقاييس الأساسية المكونة لنظام الإدارة البيئية عالميا والتي تستخدم لتقييم أداء المنظمات المختلفة من الناحية البيئية.

المطلب الثاني: مفهوم الإدارة البيئية ومبادئها.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم الإدارة البيئية وكذلك إلى معرفة أهم مقومات الأساسية للإدارة البيئية.

أولا– مفهوم الإدارة البيئية.

يمكن تعريف الإدارة البيئية على أنها:"التفكير والسعي للحفاظ على سلامة و إتزان الطبيعة إما بشكل طبيعي أو عن طريق تدخل الإنسان بحيث تبقى الطبيعة ذات فائدة مستمرة للإنسان دون إحداث إختلالات في توازن مكوناتها المختلفة الإحيائية منها و اللاإحيائية".[2]

في حين يوجد من يعرف الإدارة البيئية بأنها :"إدارة الموارد الطبيعية والبشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة المتواصلة للإنسان ومجتمعه في أي مكان وبما يضمن تحسين جودة حياته وحياة الأجيال المستقبلية في مجتمعه".[3]

[1]- مراد زايد، الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمة – مدخل تسيير المؤسسات–، ط1، دار الخلدونية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص306–307.

[2]- ممدوح محمد مليجى، تأثير الوضع البيئي على إدارة الموانئ البحرية، المؤتمر الدولي السادس والعشرون للموانئ والنقل البحري – التكامل من أجل مستقبل أفضل–، كلية النقل البحري والتكنولوجيا الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، مصر،2010، ص4.

[3]- يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن،2009،ص371.

كما عرفها نورا جولدستين:"هي مجموعة الخطوات والإجراءات التي تتخذها المنظمة بهدف تقييم أثر نشاطاتها أو منتجاتها أو خدماتها أوكلاهما على البيئة،وذلك بهدف إنشاء النظام الإداري الذي سيعمل على تقليل هذا الأثر عبر الزمن".[1]

كما يمكن تعريفها على أنها:"هي الهيكل الوظيفي للمنشأة والتخطيط والمسؤوليات والممارسات العلمية والإجراءات والعمليات وإمكانيات التطوير وتنفيذ وإنجاز ومراجعة ومتابعة السياسة البيئية بهدف تحسين الأداء المنشأة وخفض آثارها البيئية السلبية والسيئة".[2]

إن الإدارة البيئية يطلق عليها "بإدارة الموارد الطبيعية "أو "إدارة النظام البيئي" وكذا إدارة التنمية المستدامة "لكن جميعها تصب في المفهوم نفسه وهو تحسين ظروف حياة الإنسان والأحياء الأخرى وإدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة ومعالجة مشاكل التلوث. [3]

في حين يوجد من يعرف الإدارة البيئية على أنها:" جزء من نظام الإدارة الكلي يشتمل على وظائف الإدارة الرئيسية التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وهي عملية يتفاعل فيها عمل العنصر البشري بالوسائل المادية لتسيير الأنشطة التي تؤثر على البيئة ولتحقيق أهداف المنشأة في هذا المجال وفق برامج محددة وأن يتم بموجبها مراجعة مستمرة لعمليات ومنتجات المنشأة وخدماتها من أجل تحسين أدائها البيئي".[4]

يتضح من المفاهيم السابقة لمصطلح الإدارة البيئية والتي تختلف في ألفاظها وتتفق غالبا في مضمونها أنه يمكن وضع تعريف مختصر لإدارة البيئية:"هي تلك الإدارة التي تساعد المنظمة عل تحقيق أغراضها البيئية من أجل حماية البيئة من مشاكل التلوث بواسطة مجموعة من الخطط والآليات والإستراتيجيات الفعالة من أجل تحسين أدائها البيئي وذلك من خلال التقليل من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية ".

---

[1]- مراد زايد ، مرجع سابق، ص304.

[2]- رياض حامد يوسف عامر، تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلائم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية، مذكرة ماجستير، تخصص العلوم البيئية،كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2006 ، ص11.

[3]- جاسم العوضي، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد40، ص01.

[4]- إلهام يحياوي وآخرون، نحو تحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال تطبيق مدخل الإدارة البيئية ، المؤتمر الدولي إقتصاديات البيئة والعولمة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن،20-23أفريل 2009، ص05.

ثانيا– مبادئ الإدارة البيئية.

تتزايد أهمية الأداء البيئي للمؤسسة لدى الأطراف المعنيين داخل وخارج المؤسسة، ويتطلب بلوغ الأداء البيئي المتميز التزاما من المؤسسة بالتوجه المنطقي نحو التحسين المستمر لمنظومة الإدارة

البيئية الخاصة بها وذلك من خلال توفر المبادئ والمقومات الأساسية للإدارة البيئية وهي كالتالي[1] :

1 - الاعتراف بأن الإدارة البيئية من أولويات الإدارة.

2 - إقامة الاتصالات مع الأطراف المعنيين داخليا وخارجيا.

3 - تحديد المتطلبات القانونية والجوانب البيئية المرتبطة مع أنشطة أو منتجات أو خدمات المنشأة.

4 - تنمية التزام الإدارة والموظفين نحو الحماية البيئية مع وضوح مستويات المحاسبة والمسؤولية.

5 - وضع أسلوب لبلوغ مستويات الأداء المستهدفة مع إعداد مؤشرات لتقييم الأداء.

6 -تدبير موارد مناسبة وملائمة شاملة التدريب لتحقيق مستويات الأداء المستهدفة.

7 -قياس تكلفة دورة حياة المنتج.

8 -تقييم الأداء البيئي والسياسة البيئية للمنشأة والأغراض والأهداف والسعي نحو التحسين المستمر

9 -قياس وتقييم جودة المنتجات ومدى إشباع رغبة المستهلكين ورغباتهم.

10 -وضع أسلوب إداري لمراجعة وفحص منظومة الإدارة البيئية وتحديد فرص تحسين المنظومة والأداء البيئي المحقق.

المطلب الثالث:أهداف ووظائف الإدارة البيئية.

سوف نتطرق إلى الأهداف المراد تحقيقها من خلال الإدارة البيئية ثم تطرق إلى وظائفها.

أولا– أهداف الإدارة البيئية.

إن تحديد الأهداف هي بداية المرحلة نحو وضع وتحقيق الإدارة البيئية في أي منظمة وذلك من خلال المراحل التالية[2]:

[1]- رانيه عمر محمد الباز السيد، أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية– دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية بمدينة جدة–، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد والإدارة ، قسم المحاسبة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية،2007، ص79.

[2]- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية– المبادئ والممارسات–، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2003، ص ص97-100.

1- **التحديد**:أن تكون العبارات التي تصاغ منها عبارات الأهداف واضحة ودقيقة.

2- **القابلية للقياس**:لابد أن تكون الأهداف قابلة للقياس حتى نتمكن من وضع سياسات واضحة لتنفيذها ولتحقيق ذلك لابد أن تكون هذه الأهداف في شكل كمي قدر الإمكان.

3- **قابلة للتحقق**:يجب وضع معدلات لتحقيق الأهداف بالنظر إلى إعتبارات معينة مثل:إمكانيات وقدرات العاملين، وتوفر معدات مناسبة وظروف عمل ملائمة.

4- **واقعية** : على المنظمة مراعاة واقع الإنتاج وطبيعة العمل بالمنظمة وواقع الإمكانيات المادية التي تساعد على وضع وتنفيذ الأهداف البيئية.

5- **الأهداف البيئية في إطار زمني**:لابد أن يكون إطار زمني لتحقيق الأهداف البيئية،مرتبط بالإستراتيجية والمراحل الزمنية لتنفيذها.

6- وإذا تم وضع الأهداف البيئية بطريقة فعالة فإن المنظمة تستطيع أن تحقق المكاسب التالية:

- ترشيد قدرة المنظمة على تحقيق متطلبات التصدير إلى كافة أنحاء العالم.
- ترشيد إستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية،ومن ثم يمكن الوصول إلى أول طريقة للتنمية المستدامة.
- تطبيق نظام الإنتاج الأنظف الذي يساعد المنظمة على الإلتزام بخفض إستغلال الموارد الطبيعية والحد من التلوث.
- التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية السارية محليا وعالميا.
- إكتساب تقدير وإعتراف الجهات العالمية بمايحقق القبول للمنظمة عالميا.
- المشاركة في رفع وزيادة الوعي البيئي.
- رقابة الأثر البيئي لمصادر المواد الخام.[1]
- تصميم سلع على أساس أثر البيئي منخفض في الإنتاج والإستعمال.

ثانيا– وظائف الإدارة البيئية.

لضمان نجاح الإدارة البيئية في أداء مهامها لابد لهذا النظام القيام ببعض الوظائف الرئيسية والتي تعتبر ضرورية لتنفيذ خطط الإدارة البيئية وتحقيق أهدافها،تتمثل هذه الوظائف:[2]

[1]- رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000، دار الرضا، دمشق،سوريا،2001، ص257.

[2]- مراد زايد ، مرجع سابق، ص ص 308-311.

1- **وظيفة التخطيط**: تمكنها من تحديد اهداف واضحة وتوفر لها الإطار العام الذي يحكم عملها أثناء سعيها لبلوغ هذه الأهداف ومن الإرشادات التي تساعد الإدارة البيئية على ممارسة وظيفة التخطيط:

- تحديد الأهداف الرئيسية لنشاطات الإدارة البيئية ووحداتها المختلفة؛
- وضع الإجراءات العملية اللازمة لتطبيق تلك الأهداف؛
- تقدير الموارد اللازمة لتنفيذ وتوزيع المسؤوليات؛

كما لابد أن تعكس الأهداف العملية الأهداف العامة لنظام الإدارة البيئية.

2- **وظيفة التنسيق بين منظمات حماية البيئة:**

تعتبر هذه الوظيفة ضرورية للمنظمات للتقليل من التعرض للكوارث البيئية، إذ أن عملية الاتصال وتبادل المعلومات في هذه الحالة تعمل على وضع مختلف المنظمات ذات العلاقة في صورة النشاطات والمشاريع التي تجري لمعرفة الآثار البيئية المحتملة لمشاريع ونشاطات هذه المنظمات ،وتجنب الآثار السلبية منها على البيئة،وتساهم عملية التنسيق في الموائمة بين الأهداف التنموية لهذه المشاريع وبين أهداف الإدارة البيئية في حماية البيئة.

كما يهدف التنسيق بين منظمات حماية البيئة إلى الإقتصاد في إستخدام الموارد وتفادي الإزدواجية والتكرار في نشاطات هذه المنظمات، مما يزيد من فعالية إستخدام الموارد المتوفرة على مستوى الدولة بشكل عام،كما إن عمليات التنسيق بين منظمات حماية البيئة تتم على مستوى منظمات القطاع الواحد أو القطاعات المختلفة بهدف تعظيم عملية الحصول على المعلومات والتوصل إلى صورة متكاملة عن الظاهرة البيئية المدروسة.

3- **وظيفة التوعية البيئية**:وذلك من خلال:

- تنمية الإحساس بالمسؤولية الجماعية تجاه البيئة لدى أفراد المجتمع وتنظيماته من خلال نشر الأخلاق والقيم للمحافظة على البيئة ونبذ القيم الضارة بها؛
- التوعية بالأساليب والأدوات التي يمكن من خلالها دمج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية والتنموية المختلفة؛
- التعريف بالتشريعات والمعايير البيئية المحلية والعالمية وطرق تنفيذها؛
- نشر الوسائل الحديثة في الإدارة البيئية بين المنظمات ذات العلاقة مثل: وسائل إدارة المياه،الموارد الزراعية والمعدنية وإدارة الطاقة بالطرق التي تضمن التقليل من الهدر في هذه الموارد.

وهناك إجراءات أخرى للتوعية يمكن أن تقوم بها الإدارة البيئية مثل إدخال البيئة إلى المناهج التربوية والتعليمية ونشر الوعي بين الناس والمجتمع المدني بكيفية المساهمة في حماية البيئة، وتختلف وسائل التوعية من وسيلة لأخرى مثل:وسائل الإعلام، شبكة توزيع الملصقات والإعلانات، الأنترنت، إلقاء محاضرات وندوات، عقد دورات تدريبية.

4- وظيفة الرقابة البيئية:

يقصد بها الرقابة على الخطط والإجراءات التي تهدف إلى متابعة التأكد من إلتزام الأفراد والمنظمات بالمعايير البيئية وإجراءات الوقاية والسلامة وتتم هذه الرقابة عن طريق الإجراءات التالية:

- مراقبة الإنبعاثات الغازية والفضلات السامة والصلبة التي تطرحها المنظمات على البيئة للتأكد من أنها ضمن المستويات المقبولة؛
- التأكد من إلتزام المصانع والشركات بالمعايير البيئية بمختلف أنواعها؛
- مراقبة نسب التلوث في الهواء بالغازات المختلفة في الأماكن المختلفة،ومعالجة هذا التلوث. فالهدف من ممارسة الرقابة البيئية تتمثل فيما يلي:
- التقليل من التلوث البيئي والنفايات الضارة بمختلف أشكالها؛
- وضع سياسات الرقابة البيئية؛
- حماية الموارد الطبيعية وحفظها للأجيال القادمة.

إن الوظائف الأربعة السابقة تحقق النجاح والإستمرار النظام الإدارة البيئية وهناك وظائف أخرى تقوم بها الإدارة البيئية مثل: وضع السياسات والإستراتيجيات لتنظيم إستخدام وحماية مختلف العناصر الطبيعية كالمياه والأراضي، ووضع آليات تنفيذ هذه السياسات،تصميم المعايير البيئية وتنفيذها وغيرها.

المبحث الثالث: مهام ودوافع تبني الإدارة البيئية ومعاييرها.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مهام الإدارة البيئية وإلى أسباب العمل بها في المؤسسة،إضافة إلى التطرق للمعايير الإدارة البيئية ثم في نهاية المبحث سيتم التطرق بإختصار إلى نظام الإدارة البيئية ومعوقاتها.

المطلب الأول: مميزات ومهام الإدارة البيئية.

إن للإدارة البيئية لها مهام عديدة تساهم في الحد من المشاكل البيئية قبل التطرق لهذا يجب معرفة أهم الخصائص التي تتميز بها.

أولا– مميزات الإدارة البيئية.

من أهم الخصائص التي تتميز بها الإدارة البيئية مايلي[1]:

1- أن تكون مرنة؛

2- أن تكون محددة بالمعارف؛

3- أن تكون مقادة بالتعلم ؛

4- أن تكون ذات بنى وهياكل حيوية؛

5- أن تكون متعاونة ومتشاركة حيث تكون كشبكة لتشغيل المعلومات للمستويات المحددة لأي فرد؛

6- تبحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين جودة الحياة؛

7- تبحث عن تحسين النتائج الإقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية للإستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بكافة الأعمال بشكل أفضل؛

8- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات،وفهم هذا المنظور في المؤسسات الصناعية يجعل من حماية البيئة مصدر لتنافسيتها.

ثانيا– مهام الإدارة البيئية.

يمكن إجمال مهام الإدارة البيئية عموما في العناصر التالية:[2]

---

[1]- موسى عبد الناصر ورحمان أمال، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 4، كلية العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008، ص70.

[2]- سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2005، ص234.

1- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية والإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة لمعالجة والحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية وتحقيق الإلتزام بالقوانين واللوائح البيئية؛

2- تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث،وتشجيع إستخدام المواد غير المسببة للتلوث وإدخال تعديلات على المعدات وعلى المنتوج للحد من التلوث؛

3- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث؛

4- تعزيز المشاركة المحلية والإعلامية.

المطلب الثاني: دوافع تبني الإدارة البيئية.

تتعدد الأسباب التي تدفع المؤسسات الإقتصادية للإهتمام بإقامة منظومة فعالة للإدارة البيئية وتفعيلها بإستمرار، منها ماهو ذاتي نابع من إرادة المنظمة ومنها ماهو خارجي.

أولا- الدوافع الذاتية.

توجد عدة أسباب تجعل المؤسسة الإقتصادية ترغب في أن تعمل وفق مبادئ الإدارة البيئية ويمكن إبرازها كالآتي[1]:

1- مقدار الأرباح التي يمكن أن تتحصل عليها المؤسسة في ظل دمجها للإدارة البيئية ضمن الهيكل التنظيمي الناجمة عن تخفيض في التكاليف،وتحسين الإنتاجية وتحقيق وفورات ومزايا تسويقية مما يزيد من قدرتها التنافسية؛

2- حماية الأنظمة البيئية والإستخدام الكفء للموارد الطبيعية كالأراضي والمياه والطاقة؛

3- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الإنبعاثات والإصدارات الإشعاعية فيؤدي ذلك إلى تحسين صحة الإنسان في العمل والمجتمع؛

4- الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الإحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة؛

5- التضامن والتعاون مع السلطات العمومية في حل المشاكل البيئية؛

[1]- فاتح مجاهدي وإبراهيم شراف، الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية بالإشار إلى حالتي مؤسستيIBM-Sony، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص4-5.

6- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها؛

7- تحسين الأداء في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على الأداء الصناعي البيئي،وتدريبهم وإثبات دورهم الكبير في حماية البيئة؛

8- تحسين صورة الشركات بيئيا،وتحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات من كسب ودهم ودعمهم؛

9- بدأ إهتمام الجدي من المؤسسات بدراسة دورة حياة منتجاتهم وتقييم تأثيراتها البيئية والسعي لجعلها أكثر صداقة للبيئة؛

10- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة وإدارة أفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة؛

11- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل ؛

12- زيادة الكفاءة التشغيلية بتقليل حالات عدم التطابق مما يؤدي للتقليل من هدر الموارد والوقاية من التلوث.

ثانيا- الضغوط الخارجية.

لقد أصبح إهتمام المؤسسات الصناعية بالإعتبارات البيئية يتم إستجابة لمطلب جماعات ظاغطة كالمستهلكين والموردين والمساهمين والمقرضين من الهيئات الحكومية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية،وفي مايلي شرح مختصر لهذه المتطلبات[1]:

1- المتطلبات الحكومية:وضع التشريعات والقوانين لجعل المؤسسة أكثر إلتزاما ورعاية للإعتبارات البيئية،وإذا لم تلتزم بها ستتعرض للمساءلة القانونية.

2- المستهلكين:بدأ الوعي البيئي يتنامى في الأوساط الإجتماعية، إذ أضحت البيئة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على دوافع المستهلكين أو أحد الإعتبارات الرئيسية في تحديد رغباتهم وتفضيلهم لنمط معين من السلع دون آخر وتعد المنتجات التي لا تسبب أضرارا بيئية من السلع التي شهدت إقبال المستهلكين لشرائها والمنتجين لإنتاجها، حيث يطلق عليها المنتجات الخضراء أو المنتجات الأخلاقية أو المنتجات صديقة للبيئة.

[1]- زكريا طاحون، الإدارة البيئية- نحو الإنتاج الأنظف-، معهد الدراسات والبحوث البيئية، القاهرة، مصر،2005، ص ص288-292.

3- المساهمين والمستثمرين والمقرضين:تطبيق الإدارة البيئية يبث الطمأنينة في نفوس المساهمين بشأن مقدرة المؤسسة على المنافسة محليا ودوليا،فالمستثمرون يعتبرون هذا الإلتزام البيئي إشارة للإدارة السليمة فضلا عن تطبيقه يؤدي إلى تحسين الإنتاجية ويبعد عن المسؤولية عدم تطبيق التشريعات البيئية.

4- المنظمات غير الحكومية:بالإضافة إلى المطالب السابقة نجد منظمات المجتمع المدني الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة،نجد مثلا منظمة السلام الأخظر "غرينيس"حيث بدأت حملاتها منذ 1971 فهي لاتهدف للربح ،فهي تعطي أولوية للحملات البيئية العالمية وتهدف إلى حماية قدرة الكرة الأرضية على تغذية الحياة بكافة تنوعها،كما تعمل على حماية التنوع البيولوجي بكافة أشكاله ومنع التلوث وإزالة كافة التهديدات النووية،فهي تتبنى مجموعة من المبادئ التي تأسست عليها والتي تلزمها أن تقوم دائما كشاهد أخلاقي على مجمل الإعتداءات التي تتعرض لها البيئة العالمية.[1]

المطلب الثالث:معايير الإدارة البيئية (سلسلة مواصفات الإيزو 1400)

إن إصدار سلسلة المواصفات الدولية الخاصة بالبيئة ISO14000 التي تساهم في تحسين الأداء البيئي وتسهيل التبادل التجاري ،حيث تستعمل نظم الإدارة البيئية كوسيلة للوصول إل التنمية المستدامة .

أولا- مفهوم سلسلة المواصفات الإيزو 14000.

يمكن تعريفها على أنها:"مجموعة المعايير الصادرة عن منظمة المقاييس العالمية الإيزوISO ،والتي توفر مقاييس لمختلف نظم الإدارة البيئية، وهي مقاييس عالمية إختيارية تؤسس منهجا عالميا لنظام الإدارة البيئية وتسعى إلى حماية البيئة في نفس الوقت الذي تزدهر فيه التجارة العالمية وتتطور،فهي تستخدم كأداة لإدارة برامج المنظمات المخالفة في مجال البيئة وتزويدها بنظام يعترف به على المستوى العالمي لتقييم تلك البرامج"[2].

[1]- سعاد رزاي ، إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008، ص ص36-37.

[2]-سامية جلال سعد، مرجع سابق، ص269.

ثانيا– نشوء المواصفة البيئية (ISO 14000) وفوائدها:

1– نشوء المواصفة البيئية14000: يمكن إيجاز نشوء المواصفة وتطورها بالآتي[1]:

أ. شكلت آب في (1991) مجموعة استشارية من المنظمة العالمية للتقييس (ISO)، مختصة بتطوير مقاييس عالمية قادرة على:

- وضع مدخل عام للإدارة البيئية مماثل لمقاييس إدارة الجودة ISO 9000 .
- تعزيز قدرة الشركة على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي.
- تسهيل التجارة العالمية عن طريق تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية.

ب. أثمرت نتائج أعمال المجموعة عن تشكيل اللجنة الفنية (207) المختصة بتطوير المواصفة ISO14000 وتتألف اللجنة من ممثلين رسميين للقطاع الصناعي ومنظمات التقييس، وبعض المنظمات الحكومية الخاصة بالدول الصناعية في غرب أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، و لم تسهم الدول النامية في صياغة هذه المقاييس ولهذا فقد صيغت وفق منظور صناعي بحت.

ج. شكلت اللجنة الفنية سبع لجان فرعية، تتكون كل لجنة فرعية من مجموعات عاملة، ينصب عمل اللجنة الفنية بسبع مجالات رئيسية هي:

- نظام الإدارة البيئية.
- التدقيق البيئي.
- الملصقات البيئية.
- تقويم الأداء البيئي.
- تقدير دورة الحياة.
- المصطلحات.
- الجوانب البيئية في مقاييس المنتوج .

د. مهدت السلسة الطريق لإدارة المؤسسات لأنشطتها البيئية، وهي تمثل اتفاقا على المستوى الدولي لنظم تنفذها المؤسسات لضمان تركيزها على المواضيع البيئية، من خلال توفير قاعدة تسمح بتخطي قيود فنية

[1]- محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO14000 وISO9000 ، ط2، دار وائل، عمان، الأردن،2005، ص ص186-188.

وسياسية وجغرافية، تسهم بجدية في السوق العالمي، فضلا عن كونها تقدم طريقة مشتركة لنظام الإدارة البيئية على المستوى الدولي بهدف:

- وضع مجموعة إجراءات يجري بموجبها تحديد والرضوخ والالتزام بالأنظمة والتعليمات والضغوط الاجتماعية.
- مساعدة المنظمات على إدارة وتقويم الفعالية البيئية الخاصة بأنشطتها ومنتوجتها وخدماتها.
- تحسين الأداء البيئي في مجال التصنيع.
- تحقيق انسجام بين المقاييس الوطنية والإقليمية بغية تسهيل التبادل التجاري.
- مضاعفة المصداقية.
- تحسين الميزة التنافسية.
- إيجاد لغة مشتركة للإدارة البيئية على المستوى العالمي.

2- فوائد الحصول على المواصفة البيئية (ISO 14000):

إن المؤسسة التي تحصل على شهادة ISO 14000 يترتب عليه أثر ايجابي وعدة فوائد تتمثل في[1]:

أ. احتواء التكاليف وذلك من خلال الوقاية من الحوادث البيئية، من خلال الإدارة الفعالة للموارد الخام والنفايات واستخدام تكنولوجيا نظيفة، الأمر الذي تترتب عله إلغاء الغرامات البيئية وبالتالي تخفيض التكاليف.

ب. تحسين صورة الشركة وذلك بالاعتراف الرسمي لها بالجهود المبذولة في حماية البيئة.

ج. تحقيق ميزة تنافسية في السوق، وذلك عن طريق تشجع الطلب على الخدمات البيئية والاستعداد لتقديم مدفوعات مقابلها، وشراء المنتجات النظيفة بيئيا.

ثالثا- هيكل سلسلة المواصفات الدولية ISO14000.

تشتمل السلسلة على مجموعة وثائق إرشادية بإستثناء المواصفة ISO14001 فهي المواصفة الإلزامية الوحيدة التي تقدم للمؤسسات المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية ، وبلورة سياسة بيئية واضحة تراعي

[1]- عبد القادر قادري و حمزة ضويفي ، التطورات الدولية المتعلقة بالمواصفات والمعايير البيئية والكفيلة بتأهيل المؤسسة الإقتصادية بيئيا وإندماجها في الأسواق التجارية العالمية ، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص4.

الإجراءات والقوانين البيئية السائدة، أما بقية المعايير فهي معايير إرشادية تستخدمها المؤسسات للتأثير على جوانب العمل المتعلقة بسؤولياتها البيئية مثل:التدقيق البيئي، تقويم الأداء البيئي وتحليل دورة حياة منتوجاتها وخدماتها وأنشطتها وتوفير المعلومات للعاملين .كما هو موضح في الجدول التالي:.

الجدول رقم (02):المواصفة القياسية الدولية 14000: ISO

رقم وتاريخ المواصفة	عنوان مجال العمل
ISO 14001:2004	أنظمة الإدارة البيئية:متطلبات مع إرشادات التطبيق.
ISO14004:2004	إرشادات عامة للمبادئ والأنظمة والإستراتيجيات الداعمة
ISO14005:2010	إرشادات التطبيق المرحلي لنظم إدارة البيئة وتشمل إستخدام تقييم الأداء البيئي.
ISO14006 :2010	إرشادات لإدماج التصميم البيئي.
19011 :2002	إرشادات لمراجعة نظم إدارة الجودة و/أو البيئة.إرشادات لمراجعة نظم إدارة الجودة أو البيئة(نسخة أمريكية أضيف لها بعض الإرشادات التكميلية).
ISO19011 :2004	إرشادات لمراجعة نظم إدارة الجودة أو البيئة(نسخة أمريكية أضيف لها بعض الإرشادات التكميلية).
ISO14015 :2001	التقييم البيئي للمواقع والمنشآت.
ISO 14020 :2000	العلامات والتصاريح البيئية –مبادئ عامة–
ISO14021 :1999	العلامات والتصاريح البيئية –الإعلان الذاتي لمتطلبات البيئية.
ISO14024 :1999	العلامات والتصاريح البيئية–النوع الأول:العلامات البيئية،مبادئ وإجراءات.
ISO14025 :2006	العلامات والتصاريح البيئية – النوع الثالث:التصاريح البيئية،مبادئ وإجراءات.
ISO14031 :1999	إرشادات لتقييم الأداء البيئي.
ISO14032 :1999	أمثلة لتقييمات الأداء البيئي.
ISO14033	المعلومات البيئية الكمية –أمثلة وإرشادات.
ISO14040 :2006	مبادئ وإجراءات لتقييم دورة الحياة.
ISO14041 :1998	تقييم دورة الحياة–تعريف الهدف والمجال وتحليل المخزون.
ISO14042 2000:	تقييم دورة الحياة–تقييم تأثير دورة الحياة.
ISO14043 :2000	تقييم دورة الحياة –تفسير دورة الحياة.
ISO14044 :2006	متطلبات وإرشادات لتقييم دورة الحياة.
ISO14045 :2011	مبادئ وإرشادات ومتطلبات الكفاءة البيئية لنظم تقييم المنتج.
ISO14047 :2003	تقييم دورة الحياة –أمثلة التطبيق من الإيزو 14042.
ISO14048 :2002	تقييم دورة الحياة–صياغة توثيق البيانات.
ISO14049 :2000	تقييم دورة الحياة–أمثلة لتطبيق الإيزو 14041،عن تعريفات الهدف والمجال وتحليل المخزون.
ISO14050 :2009	مفردات.

ISO14051 :2010	إطار عام (حساب تكلفة تدفق المادة الخام).
ISO14062 :2002	دمج المظاهر البيئية في تصميم وتطوير المنتج.
ISO14063 :2006	أمثلة وإرشادات للإتصالات البيئية
ISO14064 :2008	دليل إرشادي يتناول القضايا في مواصفات المنتج.

المصدر: سارة عبد الله،نظام إدارة البيئة، مجلة عالم الجودة، مجلة علمية عربية متخصصة في علوم وتطبيقات الجودة ونظم الإدارة، مسجلة دوليا بتصريح من بيرمنجهام البريطانية للطباعة والنشر، العدد4،جانفي2012، ص43.

رابعا– خطوات الحصول على شهادة الإيزو(14001).

إن نظام الإدارة البيئية في المؤسسة يعود ويستند إلى المواصفات القياسية البيئية والمتمثلة في سلسلة الإيزو 14000 والتي نعرج على تعريفها أولا:

يعرف نظام الإدارة البيئية علىى أنها:"النظام الفرعي من النظام الأكبر(المنظمة) يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور من خلال الوظائف الممنوحة له ،كما أن تطبيق هذا النظام يجعل الإدارة كحلقة وصل بين المنظمة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها لتلائم إستمرار توافق النظامين معا ولا وجود للنزاعات بينهما"[1].

خطوات الحصول على شهادة الإيزو14001 يجب على المؤسسة أن تقوم بإنشاء والمحافظة على نظام لإدارة البيئة طبقا لمتطلبات المواصفة ويشمل ذلك الخطوات والمراحل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03):المتطلبات الرئيسية لنظام الإدارة البيئية وفق المواصفات الدولية الإيزو 14001.

الترقيم	رقم المطلب في المواصفة	المتطلبات	وصف ملخص
1	4.2	السياسة البيئية	بيان يُعد ويصادق عليه من قبل الإدارة العليا يعلن إلتزام المنظمة تجاه البيئة ويستخدم كإطار للتخطيط والتنفيذ
2	4.31	الجوانب البيئية	أي تحديد الأنشطة والمنتجات التي لها تأثير مهم على البيئة
3	4.3.2	المتطلبات القانونية وغيرها	بمعنى تحديد القوانين والتعليمات المتعلقة بالحفاظ على البيئة
4	4.3.3	الغايات والأهداف	أي وضع أهداف بيئية للمنظمة تتوافق مع سياستها البيئية ووجهات نظر أصحاب المصالح
5	4.3.4	برنامج الإدارة البيئية	أي التخطيط للأفعال بغية تحقيق الغايات والأهداف البيئية

[1]- نجم العزاوي وعبد الله حكمت، مرجع سابق، ص123.

6	4.4.1	الهيكل والمسؤوليات	بمعنى تحديد الأدوار والمسؤوليات للعمال
7	4.4.2	التدريب والتوعية	أي تدريب العاملين وتوعيتهم بالقضايا البيئية
8	4.4.3	الإتصال	وضع إجراءات للإتصال الداخلي والخارجي حول القضايا البيئية
9	4.4.4	توثيق نظام الإدارة البيئية	حفظ وإدامة المعلومات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية والوثائق المرتبطة به
10	4.4.5	ضبط الوثائق	ضمان الإدارة الفاعلة للإجراءات التحكم في الوثائق
11	4.4.6	ضبط العمليات	تحديد وإدارة العمليات والأنشطة بما يتوافق مع الغايات والأهداف البيئية
12	4.4.7	الاستعداد والاستجابة للطوارئ	تحديد الطوارئ المحتملة وكيفية الإستجابة لها
13	4.5.1	المتابعة والقياس	أي متابعة الأنشطة المؤثرة على البيئة
14	4.5.2	عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية والوقائية	تحديد المشاكل وتصحيحها وضمان عدم تكرارها
15	4.5.3	ضبط السجلات	بمعنى حفظ السجلات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية
16	4.5.4	تدقيق نظام الإدارة البيئية	تدقيق دوري للتأكد من إشتغال النظام كما كان له مخطط له
17	4.6	مراجعة الإدارة	مراجعة دورية للنظام مع التركيز على التحسين المستمر

المصدر:عبد الكريم خليل الصفار،نموذج لتقويم نظام الإدارة البيئية وفقا للمتطلبات المواصفات الدولية الإيزو 14001،مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية،المجلد 19،العدد01،2011،جامعة بابل،العراق،ص11.

رابعا– معوقات نظام الإدارة البيئية في المؤسسة.

إن تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الإقتصادية تواجه عدة معوقات وتحديات خاصة في دول العالم الثالث ويمكن ذكر البعض من هذه المعوقات كما يلي[1]:

[1]- جمال الدين يخلف ، تأثير نظام الإدارة البيئية على الأداء البشري في إطار التنمية المستدامة–دراسة حالة شركة إسمنت عين توتة–بانتة–، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة المنظمات،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،جامعة المسيلة،2012-2013، ص ص 73-75.

1-التخوف من المتطلبات اللازمة للإقامة وتشغيل النظام (الوقت ،التكاليف،الجهد)؛

2-الثقافة السائدة في بعض المنظمات والتي لاتهمها قضايا الحفاظ على البيئة؛

3-عدم الإستقلالية في إتخاذ القرارات من هذا الشكل بالنسبة لمنظمات التابعة للدولة والتي تنفذ فقط أوامر الهيئة العليا التابعة لها.

4-عدم فاعلية جهات الضغط التي تسعى للحفاظ على البيئة في بعض الدول.

5-المعوقات المالية والفنية والمعلوماتية.

أ-المعوقات المالية :وتتمثل في النقاط التالية:

محدودية القدرة على توفير تمويل داخلي:إن منع التلوث بالمنظمات تعترضه عدة عوائق معقدة فيما يتعلق بالتمويل الداخلي،حيث أن عنصر المخاطرة والشك في أداء بعض التكنولوجيات وممارسات الإدارة يمكن أن يتسبب في إحجام المنظمات الصناعية عن الإستثمار من خلال تطبيق نظام الإدارة البيئية ،ويمكن أن تشتمل المعوقات المالية الداخلية التي تحول دون تطبيق النظام ما يلي:

- عدم فهم وصعوبة التكهن بالتكاليف التي ستتحملها المنظمة مستقبلا مثل التكاليف التخلص من النفايات.
- الإحساس بالمخاطرة عند الإستثمار في تعديل العمليات الإنتاجية حيث قد لا يأتي بالنتائج المرجوة في نظر بعض المنظمات.
- صعوبة الحصول على تمويل خارجي:مثلما تعتبر محدودية القدرة على توفير تمويل خارجي أحد معوقات الإستثمار في تطبيق نظام الإدارة البيئية، فإن صعوبة الحصول على تمويل خارجي تمثل معوقا آخر، وهذه المشكلة تعاني بصفة خاصة المنظمات الصغيرة والمتوسطة بسبب نقص الضمانات اللازمة للحصول على التمويل.
- محدودية للحوافز الإقتصادية:قد يكون الدعم الإقتصادي الذي تحصل عليه المنظمة من الدولة جراء تطبيق نظام الإدارة البيئية غير كافي في نظرها هذا من جهة ومن جهة أخرى قد لا تكون هناك ضرائب ردعية للمنظمات الملوثة للبيئة بحيث تجعلها تضطر إلى تطبيق هذا النظام.
- نقص أسواق لتصريف المنتجات المصنعة من مواد معاد تدويرها:

حيث أن من العوائق الأساسية التي تحد من إيجاد هذه الأسواق هو عدم وجود بيانات عن نوعيات وكميات المخلفات المطلوب فتح أسواق لها.

ب–المعوقات الفنية: قد تفتقر بعض المنظمات إلى المعرفة الفنية المتعلقة بالممارسات التي تهدر الموارد الطبيعية وفرص التطوير والتحسن للأداء البيئي، وقد لا يكون لديها أيضا التكنولوجيا المطلوبة لتنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية، وهذه المشكلة تكون أكثر وضوحا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الموارد الفنية والمالية والتي تكون متاحة للمؤسسات الأكبر.

ج–المعوقات المعلوماتية: تتمثل في نقص الوعي العام لدى إدارة المؤسسة (الإدارة العليا) أو على مستوى صنع القرار بمزايا تطبيق نظام الإدارة البيئية.

خلاصة الفصل :

و في نهاية الفصل يمكن القول بأن الكثير من المؤسسات أدركت عند تبني الإدارة البيئية سيؤدي ذلك إلى تحسين الأداء البيئي لأنشطتها المختلفة حيث تعمل على تصميم أوضع أو تبني سياسات أو مناهج من شأنها المحافظة على البيئة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاعتماد على قاعدة من الموارد البيئية غير متداعية، كما أنه لا يمكن حماية البيئة إذا أهملت التنمية المستدامة وفي الفصل الثاني سوف نتطرق بالتفصيل عن التنمية المستدامة.

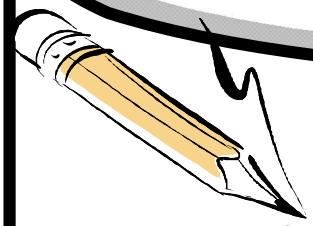

الفصل الثاني

أساسيات حول التنمية المستدامة وعلاقتها مع الإدارة البيئية

تمهيد

بدأ مفهوم التنمية المستدامة منذ أواخر القرن الماضي ليحتل مكان الصدارة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وفي ضوء زيادة الاهتمام العالمي بمشاكل البيئة وأهمية تحقيق الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية من خلال مفهوم التنمية المستدامة، حيث إرتبط مفهومها بشكل مباشر بالإستخدام الأقصى للموارد المتاحة، و تعتبر التنمية المستدامة الأكثر إرتباطا بالبيئة حيث تعمل على تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة وإستدامتها من جهة أخرى، لذلك أدرجت التنمية المستدامة ضمن أدبيات التنمية الإقتصادية.

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: متطلبات وأساليب التنمية المستدامة ومعوقاتها.

المبحث الثالث: تأثير الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول :أساسيات حول التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة تهدف إلى توفير الرفاهية الإقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة، إنطلاقا من ذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم مفهوم متكامل أفضل للتنمية المستدامة وتوضيح أسسها وأهدافها، ولكن قبل ذلك سنتطرق إلى السياق التاريخي لهذا المفهوم.

المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة

لقد مرت عملية التنمية بعدة مراحل يجد فيها المتتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهومها، وكان هذا التطور إستجابة واقعية لطبيعة القضايا المطروحة، وخاصة تلك المتعلقة بالمشكلات البيئية المؤثرة التي تواجهها المجتمعات وتهدد المعمورة بأكملها، بالإضافة لتعالي صيحات الفقراء، وكذلك إنعكاسا حقيقيا للتجارب الدولية التي تراكمت عبر الزمن في مجال التنمية.[1]

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر من أدبيات النظرية الإقتصادية يطلق عليها بـــــــ "إقتصاديات النمو" منذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في البلدان النامية وبعض البلدان الأوروبية تفكر جديا في التنمية حيث تشمل جوانب إقتصادية و إجتماعية وسياسية وثقافية،[2] فخلال الفترة التي إمتدت بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات كان ينظر للنمو على أنها إرتفاع مستوى دخل الأفراد وكانت في نظر الإقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم إلا أنه مع بداية الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وأخرى خارجية، مما أدى إلى لجوئها للإقتراض الخارجي و إستنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بإلتزاماتها الخارجية وهو ما أدى إلى زيادة الإهتمام بما يسمى "بالتنمية المستدامة".[3] الذي ظهر لأول مرة عام 1987 في تقرير"مستقبلنا المشترك" الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنميةWCEDالذي حفز غرفة التجارة الدوليةICC لأن تُطلق ميثاق العمل للتنمية المستدامة الذي تضمن 16 مبدأ يُعنى بإدارة البيئة

---

[1]- طارق راشي ، الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة–، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 2.

[2]- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد– التحليل الكلي–، ط1، دار وائل، جامعة الإسراء، الأردن، 2006، ص258.

[3]-علي بوعبد الله و وسيلة السبتي ، إشكالية التنمية الإقتصادية المستدامة، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإستراتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 10-11 نوفمبر2009، ص79.

وتعزيز التنمية المستدامة، كما إشتمل الميثاق على بعض العناصر الرئيسية لأنظمة إدارة البيئةEMS، [1] وجاء مؤتمر البيئة والتنمية UNCED الذي إنعقد عام 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية أطلق عليه إسم"قمة الأرض"، وقد حضرته 168 دولة بينما إرتكزت أهم محاوره على التغيرات المناخية للكوكب والتنوع البيولوجي وحماية الغابات، وقد إعتمد المؤتمر جدول أعمال بشأن حماية البيئة، كما تم وصف العواقب السياسية والإقتصادية المترتبة عن الإستمرار في تدمير البيئة.

وعقد بعد ذلك مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002 في جنوب إفريقيا حول نفس الإنشغالات إلا أنه فشل في حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض سنة1992.[2]

المطلب الثاني:مفهوم التنمية المستدامة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعريف اللغوي والإصطلاحي للتنمية المستدامة ومعرفة أهم الخصائص التي يتميز بها.

أولا- تعريف التنمية المستدامة

1- التعريف اللغوي

إن هذه العبارة تتكون من كلمتين:

- التنمية ويقصد بهامصدر نَّمى الشيء، أو الحديث تنمية:أنماه.وأصله:من نما الشيء نماءً ونموًا:زاد وكثر، يقال:نما الزرع، ونما المال، أي: زاد وكثر.[3]

[1]- محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سابق، ص 219.

[2]- علي بوعبد الله و وسيلة السبتي ، مرجع سابق، ص79.

[3]- علي محيي الدين القره راغي، إستراتيجية التنمية الشاملة والسياسات الإقتصادية في ظل الربيع العربي – النقدية والمالية – ، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 2012، ص 23.

- الإستدامة"Sustainable"معناها لغويا الدوام، كما أن هذا الإسم مأخوذ من اللغة العربية ومن الفعل دام، يدوم ، وباللغة الفرنسية" Le développent durable "ومصطلح-durable- يعني مستديم، دائم،[1] أي دائمة حاضرا ومستقبلا.[2]

2- التعريف الإصطلاحي

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة وإختلفت معانيها وتشعبت فقد أحصي أكثر من 20 تعريفا للتنمية المستدامة ومن أهم التعريفات هي:

يعود أول إستخدام لهذا المصطلح بشكل رسمي لرئيسة وزراء النرويج سنة1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وهكذا عرفت هذه الأخيرة التنمية المستدامة بأنها:" التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها".[3]

كما يرى مجلس منظمة الأغذية والزراعة(FAO) التنمية المستدامة هي:" إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تحقيق وإستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية".[4]

التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمايلي:"تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية"،[5]حيث تسعى التنمية المستدامة التوفيق بين التوازنات البيئية

[1]- فوزي عبد الرزاق وكاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8أفريل2008، ص 86.

[2]- عبد الله خبابة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص116.

[3]- عمار عماري ، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8أفريل2008، ص 29.

[4]- دوناتو رومانو، الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مواد تدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003، ص56.

[5]- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد26، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص133.

والسكانية والطبيعية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، أي عدم إستنزاف الموارد الطبيعية وتجنب تلوث البيئة.[1]

وعرفت التنمية المستدامة بأنها: "تنمية توفق بين التنمية البيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، وفعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنما التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي والذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة، والبحث عن العدالة".[2]

وجاء تعريفها في قاموسWebesterبأنها:"تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح بإستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا".[3]

كما عرفت أيضا التنمية المستدامة تعني بالنسبة لأي مؤسسة تطبيق إستراتيجيات وأنشطة الأعمال التي تحقق إحتياجات المشروع وأصحاب المصلحة فيه اليوم، مع حماية الموارد البشرية والطبيعية في المستقبل".[4]

أما من الناحية التقنية: فالتنمية المستدامة تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل إنبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون".[5]

---

[1]- مراد ناصر، مرجع سابق، ص134.

[2]- ريدة ديب وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول ، قسم تخطيط، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص489.

[3]- مطانيوس مخول وعدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد2، قسم الإحصاء التطبيقي، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص38.

[4]- فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة–دراسة لبعض المؤسسات الصناعية–، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه إدارةالأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، نوقشت علنا بتاريخ26-06-2011، ص85.

[5]- مبارك بوعشة ، التنمية المستدامة –المقاربة إقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد–، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8أفريل2008، ص53.

من خلال ما تم ذكره من قبل يمكن وضع تعريف مختصر للتنمية المستدامة وهي عبارة عن تنمية تسمح بتلبية حاجات المجتمعات الحالية بطريقة تضمن عدم المساس بحاجات المجتمعات القادمة، وذلك من أجل تحقيق التقدم الإقتصادي، العدالة الإجتماعية، حماية البيئة.

ثانيا– خصائص التنمية المستدامة

من خلال التعاريف السابقة نستنتج خصائص التنمية المستدامة كما يلي:[1]

1. هي تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات.
2. هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
3. هي تنمية تضع تلبية الإحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول،فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية من الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والإجتماعية.
4. هي تنمي تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية، سواء عناصره ومركباته الأساسية،كالهواء والماء والتربة، والموارد الطبيعية، ومصادر الطاقة، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي،مثل دورات الماء، والغازات، والعناصر والمركبات.لذلك فهي تنمية تشترط عدم إستنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، أوتلويثها بما يتعدى حدود طاقاتها القصوى على التنقية الذاتية.
5. هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سياسات إستخدام الموارد، وإتجاهات الإستثمارات، والإختيار التكنولوجي، ويجعلها جميعا تعمل بتناغم وإنسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها، ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.
6. أنها تحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الإيكولوجية(الحفاظ على التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها).

[1]- محسن عبد الحميد توفيق وآخرون، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1992 ، ص ص13-14.

المطلب الثالث:أسس وأهداف التنمية المستدامة

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى الأسس التي تعتمد عليها التنمية المستدامة وفي الأخير ذكر أهم الأهداف التي تسعى إليها.

أولا– أسس التنمية المستدامة ومقوماتها

للتنمية المستدامة أسس رئيسية تعتبر الدعائم الرئيسية لها بإختلال أحدهم تتأثر الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، هذه الأسس أوالمقومات هي:[1]

1– الإنسان: يعتبر الإنسان هو محور التنمية المستدامة، ولهذا ينبغي على إستراتيجية التنمية المستدامة أن تتعامل مع زيادة السكان التي من المتوقع أن تصل إلى حوالي 8 مليار في سنة2025، كما يجب أن تضع التنمية ضمن أولوياتها محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية والسعي لنوعية حياة جديدة تتضمن الحاجات الأساسية كالغذاء والمأوى والمرافق الصحية والتعليم وإعادة تشجير الغابات، وتوفير فرص العمل، والرعاية البيئية.

كما ينبغي أن تكون إهتمامات السكان جزءا من إستراتيجيات التنمية المستدامة، ويجب على الدول أن تحدد لها أهدافا وبرامج سكانية، مع الأخذ بعين الإعتبار التكوين الهرمي للسكان والذي تزداد فيه نسبة صغار السن مما يخلق في المستقبل القريب مطالب وضغوطا على الموارد و تطالب أجندة القرن الحادي والعشرين من الدول أن يتعرفوا على القدرات الإحتمالية لمواردهم، مع إعطاء إهتمام خاص للموارد الحرجة مثل: المياه، والأرض والعوامل البيئية الأخرى، كصحة النظام البيئي[2].

2– الطبيعة:وهي خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة وهي المحيط الحيوي للإنسان، فالموارد المتجددة تشمل الغابات، المراعي، مصائد الأسماك، المزارع وهذه الموارد كلها متاحة لاستهلاك الإنسان، وهذه الموارد متجددة بشرط المحافظة على النظام البيئي الذي تعيش فيه، أما الموارد غير المتجددة فهي مختزنة في باطن الأرض تكونت

[1]- حسين فريجه ، التنمية المستدامة–أبعادها الإقتصادية والإجتماعية–، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإستراتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 10–11 نوفمبر2009، ص 121.

[2]- العربي عيسات و حياة براهيمي ، مساهمة إستراتيجية التدريب في تنمية الموارد البشرية والرفع من أدائها بالمؤسسة الإقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإستراتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 10–11 نوفمبر2009، ص758.

وتجمعت عبر الزمن وما يستهلك منها لايعوض ولا يتجدد مثل البترول والفحم والغاز الطبيعي والمعادن، وترشيد هذه الموارد يتضمن عدم إستنزافها وتجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء والترشيد هو التنمية المستدامة المستمرة بالمحافظة على الموارد الطبيعية وإدخال المعرفة العلمية المتطورة.

3- التكنولوجيا: أصبحت التطورات التكنولوجية لصيقة بحياة الناس، كما أن الكثير من المشاكل التكنولوجية ليس لها حل فقد تبدو الوسائل التكنولوجية في البداية كثيرة النفع ليس فيها ضرر، غير أنه مع تطور هذه التكنولوجيا والمعارف العلمية تبين أن لها أضرار خطيرة بإعتبار أنها أصبحت تلحق أضرار بالبيئة وتضر بطبقة الأوزون.

كما سادت فكرة في الزمن الحديث أن التكنولوجيا هي بمثابة الحلول للمشاكل وتساعد سعادة الإنسان غير أن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، وأن الحل الشامل يعتمد على إيجاد الطرق تتصل بعناصر الإنسان والبيئة والتكنولوجيا لتحقيق التوازن في تفاعلاتها، حيث يتحقق هذا التوازن عن طريق إيجاد منظومة قانونية، يجب السهر على تطبيقها عن طريق إجراءات صارمة.

ثانيا- أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:[1]

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

[1]- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2007، ص ص 29-30.

3- احترام البيئة الطبيعية :وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

7- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.[1]

[1]- توفيق بن الشيخ ولعفيفي الدراجي، المستدامة وأبعادها، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، ص2.

المبحث الثاني: متطلبات وأساليب التنمية المستدامة ومعوقاتها.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم متطلبات وأساليب تحقيق التنمية المستدامة مرورا بمؤشراتها، ومعوقاتها ووصولا إلى واقع إدارة التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: متطلبات التنمية المستدامة وأساليب تحقيقها.

أولا– متطلبات التنمية المستدامة

لكي تتحقق التنمية المستدامة يجب توفر بعض المتطلبات نذكر ما يلي:[1]

1. ضرورة إستخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب.
2. تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة، أي التي تتسبب في تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء والهواء، فهذه المشروعات تقضي على التنمية بقضائها على أهم عناصرها.
3. الإهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق إستمرارية التنمية.
4. كما تتطلب التنمية المستدامة أيضا نظم إجتماعية ومؤسسية قادرة على الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.
5. نظم إنتاجية تحافظ على موارد البيئية، ويتطلب ذلك إختيار الوسائل التقنية ذات النفايات المحدودة، والتي تعتمد على تدويلر المخلفات.
6. نظم تكنولوجية تبحث بإستمرار عن حلول جديدة ذات قبول إجتماعي وإقتصادي.
7. مراعاة المعايير البيئية عند التخطيط لسياسات التنمية مع إستخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ومصادر طاقة نظيفة.

[1]- عقيلة ذبيحي ، الطاقة في ظل التنمية المستدامة–دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر–، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والإستشراف الإقتصادي، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص26.

ثانيا– أساليب تحقيق التنمية المستدامة.

إن تحقيق مفهوم التنمية المستدامة على أرض الواقع يتطلب جملة من الإجراءات و الأساليب نوجز أهمها في النقاط التالية:[1]

1– تحديد الأولويات بعناية:إقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية و الإيكولوجية لمشكلات البيئة ، وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية، ففي سنة 1992، تبين أن التلوث بالرصاص من بين المشكلات التي تهدد البيئة والإنسان، وأمكن التوقف عن إستخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص في بعض الدول، والآن حوالي خمسين دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع الدولي.

2– الإستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم، إن تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والإقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

3– إغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الإستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

4– إستخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الإنبعاث وتدفق النفايات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الإستخراج، فعلى سبيل المثال نجد الرسوم التي تتعلق برفع النفايات الحضرية، واالرسوم المتعلقة بالمياه الملوثة.

[1]- عنابي بن عيسى و كلثوم البز ، تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر– حتمية بيئية أم واقع إقتصادي–، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإستراتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 10–11نوفمبر2009، ص ص23–24.

5- الإقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما ومقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الإستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، فعلى سبيل المثال أدخلت الجزائر نظاما لتقييم الأداء البيئي وقامت بحملات دعائية للرأي العام ونشر الوعي وثقافة حماية البيئة.

6- العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص بإعتباره عنصرا أساسيا في العملية الإستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام الإيزو الذي يشهد بأن المنظمات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

7- الإشراك الكامل للأفراد: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون في هذه العملية، ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

أ. قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.

ب. أفراد المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.

ج. أفراد المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.

د. إن مشاركة المواطنين تساعد على بناء قواعد جماهيرية، تؤثر على الرأي العام وتؤيد التغيير نحو الأحسن.

8- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الإعتماد على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي لمشاكل البيئة.

9- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: إن مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث الهواء والغبار من 60%إلى 80% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل، وفي الجزائر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب وتحسين أدائها من أدء سيئ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.

10- إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الإستثمارات الجديدة في قطاعات النشاط الرئيسية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها

المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من مبدأ حماية البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الإقتصادية والمالية والإجتماعية والتجارية.

11- تفعيل التنمية الريفية للتخفيف من حدة الضغط على المدن: تعرف التنمية الريفيةعلى أنها:"جملة نشاطات وإجراءات إجتماعية وإقتصادية متكاملة تهدف إلى تطوير موارد الريف البشرية، الزراعية، الصناعية، والسياحية، وتهدف إلى تزويد الريف بالخدمات الأساسية بغية الوصول إلى بيئة متكاملة يكمن فيها للإنسان من أن ينتج ويعيش بدرجة مقبولة من الرفاهية وأن يساهم في المجهود الإجتماعي، الإقتصادي والوطني ضمن تصور شامل ومتكامل يظم جميع البلاد، وبالتخفيف من حدة التفاوت التنموي بين الريف والحضر يمكن كبح جماح النزوح الريفي الذي يعتبر من أهم مشكلات تحقيق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة ومعوقاتها.

أولا- مؤشرات التنمية المستدامة.

قبل طرح وعرض مؤشرات قياس التنمية المستدامة، وجب أولا شرح مالمقصود بالمؤشر.

تعريف المؤشر:" يعرف المؤشر على أنه أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع أو حالة معينة، ويستخدم المؤشر لقياس مدى التقدم والإنجاز الذي تحقق في مجال التنمية".[2]

و لعله من المفيد الإشارة إلى أبرز المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة المتمثلة في المؤشرات الإقتصادية

و إجتماعية و إنسانية ومؤشرات الخاصة بإدارة الموارد البيئية الآتي:[3]

1- القضاء على الإنفجار السكاني: ويقصد نمو السكان بمعدلات سريعة جدا لاتتفق مع معدلات التنمية أو القدرات البيئية ويمثل القضاء على الإنفجار السكاني مؤشرا لتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1]- كمال قاسمي ، ثالوث: التنمية المستدامة التسويق الإجتماعي وإقتصاديات المعرفة العلاقة والأهمية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإستراتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 10-11نوفمبر2009، ص ص 139-140.

[2]- منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص46.

[3]- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص ص 150-151.

2– تحقيق الأمن الغذائي:حيث تعتبر التنمية الغذائية المحلية هي بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الغذائي ويتطلب ذلك إيجاد مخزون إستراتيجي لمواجهة التغيرات.

3– دعم برامج تنظيم الأسرة: خاصة في الدول التي تتسم بمعدلات نمو سكاني سريعة جدا وهذه البرامج تهدف للحفاظ على البيئة والتوعية والإلتزام.

4– التخفيف من حدة الفقر: حيث يعتبر الفقر عدوا ثانيا للتنمية المستدامة وعلاجه يعني حتمية أخلاقية إنسانية ومؤشرا للتنمية وإستدامتها.

5– دعم دور المرأة في التنمية المستدامة: بإعتبارها هي نصف المجتمع وهي لصيقة بالبيئة وهي محور التنمية .

6– الحد من إستنزاف الموارد الطبيعية: حيث يتحقق من خلال ذلك بيئة مصانة غير مستنزفة.

7– مكافحة التصحر: حيث أن مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر وبصفة خاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة التي تتصف بنظمها الإيكولوجية الهشة ويتم مكافحة التصحر من خلال إجراء مسح شامل وتفصيلي للمناطق المتصحرة وضبط النمو السكاني وترشيده بيئيا وضبط وترشيد قطع الأشجار وإستزراعها وتنميتها وضبط وترشيد الإستخدام الرعوي والزراعي ووقف زحف الرمال.

8– قضية الطاقة: حيث أن نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو دولة من الدول مشكلة بيئية ملحة يجب التصدي لها لتحقيق أمن الطاقة من خلال ترشيد إستخدام الطاقة غير المتجددة من خلال خطط وطنية.

9– النفايات وإعادة التدوير: ويتم التعامل معها من خلال الردم ، الحرق، تدوير النفايات، وإتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة بتقليل حجم هذه النفايات بواسطة فرض الضرائب عليها، التوعية البيئية، تشجيع ودعم الإستثمارات في هذا المجال.

10– المحميات الطبيعية" الحيوية": ويمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التوعية البيئية.

11– صون الغابات والقضاء على القطع الجائر للأشجار:بإنشاء شبكة محميات واسعة الإنتشار وإستخدام الأشجار القائمة وإستغلالها بطرق متنوعة.

12– الحفاظ على الثروة السمكية.

13– حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها.[1]

[1]- سليمان عمر الهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص39.

14– حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها.[1]

15– حماية المحيطات وكل أنواع البحار والبيئات البحرية.

16– إدارة التكنولوجيا الحيوية ذات البعد البيئي.

17– دعم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية وإدارة المنظومات الحيوية الهشة(تنمية الجبال المستدامة).

ثانيا– معوقات التنمية المستدامة

نبهت جميع مؤتمرات قمة الأرض إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم، وأن الاستمرار في استخدامها غير المرشد قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، ومن هذا المنطلق أكدت تلك المؤتمرات ضرورة خلق علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان والبيئة، يتحقق عنها صون للبيئة، إضافة إلى ذلك قد نبهت إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية[2].

رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب، التي لعل من بين أهمها وأبرزها: [3]

1– الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة 140 في المائة خلال الـــ 50 عاما الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

2 – انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن

[1]- تقرير مخرجات المرحلة النهائية للدراسة الإستشارية، العوامل المؤثرة على التنمية المستدامة لدولة الكويت، مقدمة إلى قطاع التخطيط وإستشراف المستقبل، دولة الكويت، فيفري2006، ص22.

[2]- الحسن عبد الرحمن محمد ، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص07.

[3] -الحسن عبد الرحمن محمد، مرجع نفسه، ص 07.

مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 في المائة من جميع الأمراض في البلدان النامية.

3 – عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم و الناتج عن غياب السلام والأمن.

4 – مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

5 – استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

6 – تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي ، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح ، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

7 – محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم

8 – عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

التعامل مع معوقات التنمية المستدامة، يتطلب وفق التقارير الدولية المعنية بشؤون التنمية المستدامة، وكذلك آراء المختصين، التخفيف من حدة الفقر في بلدان العالم، وبالأخص في المجتمعات الريفية، التي يعيش فيها معظم الفقراء، هذا إضافة إلى ضرورة تحسين قدرة جميع البلدان، وبالذات البلدان النامية المرتبطة بالتصدي لتحديات العولمة والاعتماد على بناء القدرات الذاتية، بما في ذلك التشجيع على أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة للحد من الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية، وكذلك القضاء على المشكلات الصحية، وبالذات الأمراض

والأوبئة المستعصية، مثال مرض الكوليرا الذي عادة ما ينتشر في البلدان الفقيرة بسبب سوء الرعاية الصحية المتوافرة لديهم، إضافة إلى انتشار المياه الملوثة.[1]

المطلب الثالث: واقع إدارة التنمية المستدامة في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المطلب واقع البيئة في المجال الصناعي وأدوات إدارة البيئة في الجزائر، وفي الأخير معرفة أهم العراقيل والمعوقات في ترقية إدارة البيئة.

أولا– واقع البيئة في المجال الصناعي في الجزائر:

لقد تقرر اعتماد أرضية البرنامج الوطني للبيئة و التنمية المستدامة بناءا على التشخيصات التي قامت السلطات العمومية المختصة و التقارير المقدمة من مختلف الهيئات و المجتمع المدني التي تنشط في مجال البيئة.

فكانت الجهود الساعية لذلك واضعة لاحترام أجندة Agenda 21 و مختلف الاتفاقات و البروتوكولات الدولية كهدف أسمى لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، فقد ترجمت هذه المبادرات حول المحاور التالية :[2]

- **من ناحية الخطط و البرامج:**

وضع برنامج و خطط وطنية يتم من خلالها تقديم الدعم المالي و التقني للمؤسسات الراغبة في الحصول على شهادات مطابقة للمواصفات الدولية المتعلقة بالبيئة بالذكر على سبيل المثال:

ISO14000، 14001، 14064.

في هذا السياق أعتمد برنامج بيئي وطني يمتد من سنة 2001 إلى 2010، يدعم فيه الصندوق الوطني للبيئة و مكافحة التلوث. المؤسسات التي تحترم المعايير البيئية عند الإنتاج أو تقديم الخدمات.

كما وضعت إستراتيجية التنمية المستدامة في إطار احترام جدول عمل القرن 21 من خلال خطة عمل وطنية للبيئة (PANE) و ذلك بالحرص على مايلي:

---

[1]- الحسن عبد الرحمن محمد، مرجع سابق، ص 07.

[2]- عمار بلعادي و لطفي رمضاني ، حوكمة إدارة البيئة كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص ص 7-9 .

- وصف و معرفة المشاكل الرئيسية للبيئة.
- تحديد الأسباب المباشرة و الغير مباشرة.
- تأسيس جدول الأولويات لمعالجتها.
- تحديد سياسة بيئية و اقتراح إجراءات مؤسسية و قانونية لتدعيم فترات التكفل.
- تشخيص الاحتياجات و الاستثمارات لمواجهة لوازم تنفيذ الأجندة Agenda 21.

كما تم أيضا إدماج الرسم الإيكولوجي منذ 2005 انطلاقا من تكريس مبدأ "على من يلوث البيئة أن يدفع الثمن"والهدف من ورائه هو حث المؤسسات الصناعية على إنتهاج تصرفات أكثر حماية للبيئة و في السياق نفسه تم إدراج الرسم البيئي في قانون المالية لسنة 2005 .

وصدرت في نفس تعليمة وزارية توضح كيفية تطبيق الرسم، حيث حدد مبلغ الرسم 24.000دج عن كل طن من النفايات إذا كان الملوث هو مستشفى أو عيادة وب10.500دج عن كل طن إذا كان الملوث يمارس نشاط صناعي.[1]

من ناحية التشريعات و التنظيمات:

إن الاهتمام بالمعيار البيئي و الوعي بضرورة إدارية عقلانية في الجزائر كان بتزايد مع مرور السنوات و مع تعاقب الحكومات.[2]

فبعد مشاركة الجزائر في الندوة العالمية بـــSTOCKHOLM 1972 تحت طائلة الأمم المتحدة. تم إنشاء اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 كهيئة استشارية مكلفة بتقديم اقتراحات حول العناصر الأساسية للبيئة في إطار تهيئة الإقليم و النهوض الاقتصادي و الاجتماعي.

- جاء القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة ليضع حجر الأساس للصرح البيئي حيث حدد المبادئ العامة و المفاهيم و الهيئات التي تسير هذا القطاع.

[1]- شريف بقة و عبد الرحمان العايب ، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8أفريل، 2008، ص158.

[2]- عمار بلعادي و لطفي رمضاني ، مرجع سابق، ص 7.

– قانون 89-23 المتعلق بمطابقة المعايير و المواصفات في الجزائر، حيث دعم بالنص التطبيقي أي المرسوم التنفيذي 90-132 المحدد لكيفيات عمل و تنظيم إجراءات المصادقة و المطابقة للمواصفات و المقاييس الجزائرية.

– قانون 01-19 و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.

– قانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة.

– قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار تنمية المستدامة.

– قانون 04-03 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

– قانون 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

حيث تنص المادة 13 منه على أن مجال استعمال الطاقات المتجددة من طرف المؤسسات الاقتصادية يخص بطابع تدعيمي أين تحث الدولة على اللجوء إلى هذا النوع من الطاقة و إلى الاستثمار فيها.

– المرسوم التنفيذي 061-2009 المتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

– المرسوم التنفيذي 09-19 المتعلق بتنظيم نشاط جمع النفايات الخاصة.

– المرسوم التنفيذي 08-327 المتعلق بضرورة الإخطار من طرف ربان السفن الناقلة للسلع الخطيرة المسممة أو الملوثة في حالة حدوث عارض في البحر.

– المرسوم التنفيذي 07-299 المحدد لطرق تطبيق الرسم الإضافي على التلوث للجو و الهواء الناتج عن الأنشطة الصناعية.

– المرسوم التنفيذي 07-300 المحدد لطرق تطبيق الرسم الإضافي على المياه الصناعية المستعملة.

– قانون للصفقات العمومية لاسيما المادة 50، الفقرة ما قبل الأخيرة. التي تنص على أن حماية البيئة أن تكون محل شرط ظاهر جلي في دفتر الشروط و الوصفات الخاصة.

– قانون الاستثمار بدوره، لاسيما المادة 10 منه التي تمنح الإستثمارات التي تراعي الشروط البيئية إمتيازات خاصة يحددها التنظيم الساري المفعول.

– القانون 90-22 المتعلق بشروط القيد و تنظيم التسجيل في السجل التجاري بدوره يحدد بما يسمى بالنشاطات المقننة أين نجد مجموعة من النشاطات تخضع لترخيص مسبق من أحد الهيئات المختصة، بما في ذلك الهيئات المتعلقة بالبيئة.

من ناحية الاتفاقيات:

لقد وقعت منذ الاستقلال عدة اتفاقيات و بروتوكولات للتعاون في المجال البيئي و نذكر أهمها: KYOTO, STOCKHOLM, RIO DIJANIRO . و كانت تصب في مجملها فيما يلي:

- حماية البحار.
- حماية الموارد البيولوجية الطبيعية.
- حماية الجو و الهواء.
- حماية التصحر.
- مراقبة الفضلات الخطيرة و كيفيات معالجتها و التخلص منها.

إنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة منها:[1]

- المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج النظيف.
- المركز الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- الوكالة الوطنية للفضلات.
- المركز الوطني للتكوين في البيئة.
- المركز الوطني للتنمية الموارد البيولوجية.
- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة.

ثانيا– أدوات إدارة البيئة في الجزائر

إن أهم الأدوات الإدارية لحماية البيئة تتمثل أساسا في الأسطول القانوني و المؤسسي و الذي يشمل مختلف الهيئات الوطنية المحدثة في إطار التنمية المستدامة، هذه الأخيرة تلعب دورا فعالا في التحسيس و التكوين و حتى الترغيب بمخاطر الإغفال عن المعيار البيئي.[2]

فبدورها إما وقائي تحفظي Préventif أو قمعي Néressif حيث تستمد مشروعية سلطتها من القانون و التنظيم الساري المفعول.

إن للمجتمع المدني دورا فعال في زرع الوعي البيئي خاصة لدى المؤسسات الاقتصادية.

[1]- الشريف بقة و عبد الرحمان العايب ، مرجع سابق، ص158.

[2]- عمار بلعادي و لطفي رمضاني ، مرجع سابق، ص ص 8-9.

فقد أعطى المشروع الجزائري لهذه الجمعيات المعتمدة حق لتحريك الدعاوي جراء معاينة مخالفات لها صلة بالبيئة تصدر عن الأشخاص المعنوية أو الطبيعية على السواء.

يمكن تصور هذه الأدوات فيما يلي و التي من شأنها أن تجعل البيئة انشغالا حقيقيا في النمو و التطور:

– تكثيف القيام بالدراسات و التحليلات التي تبرز أثر النشاطات الاقتصادية على تدهور الأوضاع البيئية مع ضرورة التحسيس بالتوفيق بين الاقتصاد و البيئة.

– مرافقة المؤسسات الاقتصادية في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية ISO 14001.

– إبرام عقود الفعالية البيئية التي تتضمن تدخل الدولة في وضع الإجراءات المتعلقة بالحد من التلوث و إدارة النفايات الصلبة و الخطيرة، كما تتضمن أيضا تقديم الدعم للمؤسسات في صياغة أهدافها الإستراتيجية و منها ذات البعد البيئي و إسهام هذه المؤسسات في كل البرامج التي تنظمها الدولة و التي يتم من خلالها التفكير و التخطيط لمختلف التشريعات البيئية.

– تشجيع المؤسسات على إبرام عقود مؤسسات دولية متخصصة و تقديم المساعدات التقنية اللازمة.

ثالثا– العراقيل و المعوقات:

يرجع ذلك إلى عناصر نحصرها فيما يلي:[1]

– مشاكل التمويل لاكتساب التكنولوجيات الحديثة و المخترعة للتنمية المستدامة.

– نقص الإعلام و التحسيس بمزايا التنمية المستدامة و بالحفاظ على البيئة خصوصا. فهذا يرجع إلى دور الدولة و المجتمع المدني في القيام بذلك لأن البيئة مسؤولية الجميع دون استثناء.

– محدودية أماكن جمع النفايات الصناعية و قدرات معالجتها.

– ضعف الإعانات الموجهة لوضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية.

– غياب تشريع يجبر الأعوان الاقتصاديين على الإفصاح بنتائج أنشطتهم الاجتماعية و البيئية.

– نقص الرقابة و فعالية أجهزة الرقابة لدى وزارة البيئة.

– نقص التكوين في مجال البيئة و التنمية المستدامة، باستثناء بعض الدفعات على مستوى بعض الجامعات و المراكز التكوينية المتخصصة.

[1] عمار بلعادي و لطفي رمضاني ، مرجع سابق، ص 9.

المبحث الثالث: تأثير الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

في هذا المبحث سنبرز العلاقة الموجودة بين الإدارة البيئية والتنمية المستدامة وإدماج البعد البيئي فيها، وسوف نحاول معرفة الأساليب البيئية التي تساعد في تخطيط التنمية المستدامة وفي الأخير سنعرج إلى أهم آلية لإدارة التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الإدارة البيئية والتنمية المستدامة

أولا– العلاقة بين إدارة البيئة و التنمية المستدامة

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية والإسكان، وتهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية. وحيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان وأن التنمية هي الأسلوب التي تتبعها المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض،[1] حيث تطور مفهوم الإدارة البيئية ليشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وهذا الإتجاه متماشي ومتجانس مع مفهوم التنمية المستدامة، فالإدارة البيئية إضافة إلى أنها تعالج الأضرار البيئية فهي تعمل على تقصي المصادر الرئيسية المسببة لهذه الأضرار، والحيلولة دون وقوعها أو التخفيف من آثارها، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

[1]- عمار بلعادي و لطفي رمضاني ، مرجع نفسه، ص 6.

الشكل رقم(01): مفهوم التنمية المستدامة المترابط بين التنمية الإقتصادية والإدارة البيئية.

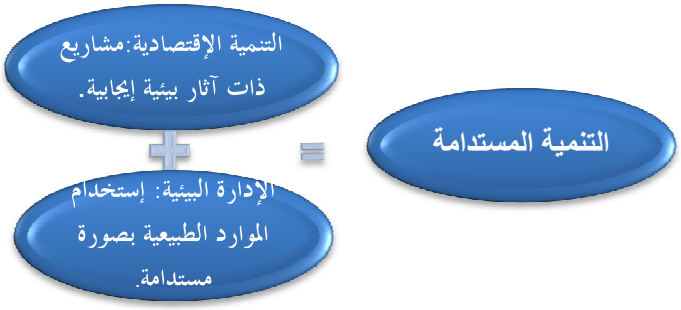

المصدر: سمير بوعافية، مساهمة المؤسسة الصناعية في حماية البيئة من التلوث الصناعي-دراسة حالة مؤسسة إسمنت عين التوتة-، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير البيئة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوقشت علنا بتاريخ01-07-2008، ص ص69-70.

وبهذا فقد إتصفت الإدارة البيئية بأنها إدارة سليمة، لأنها لاتنتظر وقوع الضرر لتعالجه بعد ذلك، وإنما تتخذ الإجراءات الوقائية لمواجهة الأضرار المحتملة، وذلك بإتباع كافة الأساليب من رصد وبحث، وتبادل المعلومات البيئية، والمراجعة والتقييم البيئي وكذا الإعتماد على التخطيط البيئي التنموي.

وفي تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان"مستقبنا المشترك" عام 1987، حث للمؤسسات الصناعية على إعطاء أهمية خاصة للإعتبارات البيئية أثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية وعلى ضرورة إنشاء دائرة تشكل جزء من التنظيم العام للمؤسسة مختصة بتتبع الآثار البيئية لأنشطة المؤسسة ومعالجة هذه الآثار للمحافظة على البيئة، وهو ما حفز غرفة التجارة الدولية(ICC) عام 1991 لأن تطلق ميثاق عام للتنمية المستدامة الذي تضمن 16 مبدأ،يعنى بإدارة البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، كما إشتمل الميثاق على بعض العناصر الرئيسية لأنظمة الإدارة البيئيةEMS .

وتعد قمة الأرض(ريوديجانيرو 1992) نقطة تحول مهمة في الإهتمام الدولي بالبيئة لبناء نظام دولي خاص بالإدارة البيئية على مستوى العالم، حيث تم على إثره قيام المنظمة العالمية للتقييس بإصدار سلسلة المواصفات الدولية الخاصة بالبيئة ISO14000 عام 1996 والتي تعد إسهامات لتحسين الأداء البيئي وتسهيل التبادل التجاري، وكان إصدار هذه السلسلة ناتجا عن الجهود الرامية إلى إيجاد مواصفة دولية موحدة.[1]

[1]- سمير بوعافية، مساهمة المؤسسة الصناعية في حماية البيئة من التلوث الصناعي-دراسة حالة مؤسسة إسمنت عين التوتة-، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير البيئة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوقشت علنا بتاريخ01-07-2008، ص ص69-70.

ثانيا– إدماج البعد البيئي في التنمية المستدامة

من خلال كل التعاريف التي أعطيت حول التنمية المستدامة يتضح أن التنمية المراد تحقيقها تقوم على مبدأ الإستدامة ، هذه الأخيرة سنحاول تفصيلها من خلال المنظور البيئي.

1– الإستدامة البيئية.

إن الإستدامة هي القدرة على التعامل مع البيئة بأسلوب صحيح، ولايعني ذلك فقط تخفيض أوتقليل العوادم والحماية وتكرير العوادم أو النفايات وتتطلب عملية فهم وتطبيق الإستدامة إدراكا جديدا للعالم ونظمه الطبيعة وإدراكا لتأثير تصرفاتنا على الموارد وعلى الأجيال القادمة.[1]

فالإستدامة البيئية هي[2]:"أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية لضمان حماية البشر كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي بحيث لايقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون والقضاء على طبقة الأوزون والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من إستهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة.ويترجم هذا البعد بمفهوم الرعاية البيئية أو الإعتناء بها ويعزون ذلك بتحقيق مايسمى بالكفاءة البيئية التي تؤدي إلى:

- خلق القيمة
- جودة الحياة
- رعاية البيئة
- جودة السلع والخدمات
- الإستهلاك القابل للإستمرار والتطور
- نظافة العمليات والتوزيع

ففي البعد البيئي يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية، والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لايمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية

[1]- عبد الرحمن العايب ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 31.

[2]- عبد الرحمن العايب ، مرجع نفسه ، ص38.

يعني تدهور النظام البيئي بلارجعة، وبالتالي فإن الإستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الإستهلاك والنموالسكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية وإستنزاف الموارد الطبيعية.[1]

2- مكونات الإستدامة البيئية

هناك خمسة مكونات رئيسية للإستدامة البيئية وهي:[2]

- الأنظمة البيئية: تعتبر الدولة ذات إستدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صعبة.
- تقليل الضغوطات البيئية: تكون دولة ذات إستدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة.
- تقلق الهشاشة الإنسانية: تكون الدولة ذات إستدامة بيئية بالمدى الذي تكون أنظمتها الإجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي.
- القدرة الإجتماعية والمؤسسية: تكون الدولة ذات إستدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية قادرة على الإستجابة للتحديات البيئية.
- القيادة الدولية: تكون الدولة ذات إستدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

المطلب الثاني:بعض الأساليب البيئية المتبعة في تخطيط التنمية المستدامة

نظرا لزيادة الإهتمام بالعلاقة الموجودة بين التنمية المستدامة والبيئة أستخدمت أساليب أكثر تعقيدا لتقييم الآثار البيئية للنشاطات التنموية كان من أهمها: أسلوب تقييم الآثار البيئية، وقد إنتشر هذا الأسلوب بشكل واسع وأصبح أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدم في عمليات التنمية لرصد الآثار البيئية لنشاطات التنمية قبل البدء بتنفيذها وفي أثناء التنفيذ وبعده، وذلك لوضع الحلول المناسبة لهذه الآثار والتغلب عليها.[3]

---

[1]- أحمد بي والسعيد بوشول، إستراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر في ظل البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة 8 ماي1945، قالمة، ص07.

[2]- فوزي عبد الرزاق وكاتية بوروبة، مرجع سابق، ص ص 88-89.

[3]- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، مرجع سابق، ص146.

أولا– تعريف تقييم الآثر البيئي

هناك عدة تعاريف تقييم الأثر البيئي وبشكل عام يمكن إعتباره:" أداة للمراقبة والوقاية وهو بمثابة ضمان يأخذ بعين الإعتبار مصالح حماية وصون البيئة الطبيعية من خلال تصميم وتنفيذ وتشغيل المشاريع التنموية".[1]

ويقصد به أيضا:" الإجراءات العملية أو المنهجية لمعرفة الآثار البيئية لأي نشاط تنموي وتوقعها على البيئة وكذلك على صحة الإنسان وراحته".[2]

ومنه فإن تقييم الأثر البيئي يدفع المشاريع للعمل بطريقة مسؤولة إتجاه الكائنات الحية وبالإستخدام الكفء للموارد، وتقليل النفايات والتخلص منها، بالإضافة إلى تقليل المخاطر والخسائر إلى أدنى حد، وتسويق منتجات آمنة.[3]

إن الغرض من تطبيق عملية تقييم الأثر البيئى هو التأكد من أن أية أنشطة أو برامج أو خطط تنمية مقترحة تكون صالحة بيئياً وتضمن الاستدامة وتعتبر هذه العملية أحد أدوات التخطيط وتستخدم لتوقع وتحليل وبلورة التأثيرات البيئية الهامة لأي مقترح ولتوفير البيانات والمعلومات التى تكون ذات أهمية فى مرحلة اتخاذ القرار. وبالإضافة إلى أن عملية تقييم الأثر البيئى للمشروعات يمكنها أن تقلل الآثار السلبية والعكسية على البيئة فإنها تساعد فى توظيف واستغلال الموارد بطريقة فعالة ومستدامة وتعظيم فوائد مشروعات التنمية المقترحة[4].

ثانيا– أهداف تقييم الأثر البيئي

تتحدد أهداف تقييم الأثر البيئي فيما يلي:[5]

1– الحد من التلوث البيئي الناتج عن المشروعات الجديدة.

2– تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية.

---

[1]- منور أوسرسر و فتحية بن حاج جيلالي مغراوة ، مرجع سابق، ص 345.

[2]- رواني بوحفص، المراجعة البيئية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية –حالة مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب–، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير البيئة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوقشت علنا يوم 05-12-2007، ص66.

[3]- سعيد أحسن، الإعتبارات البيئية في تقييم المشاريع بإستخدام أسلوب التكلفة/العائد– دراسة ميدانية بمركب المحارف والرافعات–، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والإستشراف الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص37.

[4]- الدليل التدريبي عن النواحي البيئية فى الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية.

[5]- أحمد فرغلي، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي،ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2007، ص38.

3- زيادة الناتج والدخل القومي.

4- تخفيض تكلفة العلاج الطبي والرعاية الصحية.

5- رفع كفاءة الموارد البشرية.

6- الحفاظ على عناصر التنوع البيولوجي(النباتات،الطيور، الحيوانات...).

7- حث الشركات على الإلتزام بمعايير البيئة المحلية والدولية.

8- تحسين بيئة العمل.

9- تخفيض كميات الإهدار في المواد والخامات والطاقة.

10- تشجيع المصانع على إعادة تدوير المخلفات الصلبة.

11- زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

ثالثا- أهمية عملية تقييم الأثر البيئي

مما سبق يمكن القول أن أهمية عملية التقويم البيئي للمشاريع تتمثل في:[1]

1- إمكانية التعرف المبكر على المشاكل التي يمكن أن تحدثها المشاريع على البيئة وذلك في المراحل الأولى من دورة حياة المشروع.

2- إدخال المشاكل البيئية المتوقعة من المشاريع في سيرورة اتخاذ القرارات المتعلقة بأثر المشروع على البيئة المحيطة به.

3- يمكن من وضع خطة أو خطط ملائمة لمنع، خفض، أو التخفيف من حدة الآثار السلبية على البيئة الطبيعية والإنسان مع تعظيم الآثار الايجابية.

4- إن المردود المتوقع من تقييم الأثر البيئي يعتمد على تبني سياسات متوازنة ومتوازية مع الخطط الإنمائية لاستخدامات عناصر الإنتاج كما يلي:

- تحديد استخدامات الأرض، والتي يحدد على أساسها التوزيع المكاني للأنشطة الإنمائية المختلفة.
- تحديد طاقة العمل المتوقعة ونوعيات الاستخدام.

[1]- زهية بوديار و شوقي جباري، تقويم الأثر البيئي للمشاريع كأداة لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإستراتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 10-11 نوفمبر2009، ص637.

-تحديد النواتج والتكاليف المتوقعة من المشاريع سواء أكانت مفيدة للبيئة (أرباح، مناصب شغل، تعليم، صحة،...الخ) أو غير مفيدة (فضلات سائلة، بخارية أو صلبة)، المعايير البيئية المتبعة، اقتصاديات إعادة التدوير...إلخ.

رابعا– أبعاد دراسة تقييم الأثر البيئي

تتخذ عملية التقييم البيئي بعدين أساسين هما:[1]

1– البعد المكاني: بالنسبة للبعد المكاني لتقييم الأثر البيئي فإن دوره لا يقتصر على إبراز الآثار البيئية المحلية فقط وإن كانت هي الأساس، وإنما يمتد ليشمل أيضا الآثار على المناطق المجاورة أي على المستوى القطاعي و الإقليمي والعالمي، فمن المعروف أن المشكلات البيئية إذا كانت محلية الحدوث وتفاقمت مع مرور الزمن فإن مردوداتها تعتبر إقليمية وعالمية التأثير.

2– البعد الزمني: وهو يتضمن ثلاث مراحل أساسية تتمثل في:

أ. مرحلة التقييم المبكرة: تتم هذه المرحلة عند التخطيط لإعداد المشاريع التنموية للتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية للمشروع، من خلال تعظيم الآثار الإيجابية والتخفيف من الآثار السلبية.

ب. مرحلة التقييم التكميلي الإستكشافي: يتم التقييم في أثناء تنفيذ المشروعات لضمان تنفيذ كل الإجراءات البيئية المتضمنة في خطة المشروع.

ج. مرحلة التقييم اللاحق: وتبدأ هذه المرحلة بعد الإنتهاء من المرحلة الثانية أي بعد تنفيذ المشروع وبدأ تشغيله، وذلك لضمان عدم إنحراف المشاريع التنموية خلال مرحلة التشغيل عن المسار البيئي الذي رسم لها.

خامسا– مراحل تقييم الأثر البيئي

لابد أن تتم دراسة التقييم البيئي بصورة منطقية من خلال عدد من الخطوات الرئيسية المدروسة وهي:[2]

1– تحديد الحاجة إلى المشروع من الناحية الإقتصادية والوطنية.

2– وصف مكونات المشروع المقترح وصفا تفصيليا؛

[1]- منور أوسرسر و فتحية بن حاج جيلالي مغراوة ، مرجع سابق، ص 346.

[2]- ممدوح سلامه مرسى أحمد، الإدارة البيئية لتقييم الأثر البيئي للمشروعات، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد32، 2008، ص107.

3- الفحص للتأكد من الآثار البيئية المطلوب تقييمها،كما أن عليه تقرير ما إذا كان الإقتراح يتطلب أولا تقييما شاملا للآثار البيئية وتحديد المستوى الذي ينبغي أن يجري هذا التقييم على أساسه.

4- وصف البيئة المحيطة بالمشروع إبتداء من البيئة الطبيعية وتشمل الهواء ومصادر المياه والتربة الجيولجية...إلخ البيئة الحيوية من نبات وحيوان، و البيئة الإجتماعية بمنطقة المشروع والمناطق المجاورة ويعتبر وصف البيئة المحيطة من الخطوات الهامة لتحديد الوضع الراهن.

5- التقييم لتحديد التأثيرات البيئية :أي يجب التمييز في هذه المرحلة بين الآثار الإيجابية منها والسلبية، المباشرة وغير المباشرة، الفورية وطويلة الأمد، الآنية والمستقبلية.[1]

6- تحليل ودراسة بدائل المشروع المقترح: إستعراض كل الإحتمالات أو البدائل الممكنة لإنشاء وتنفيذ المشروع كالمواقع البديلة.

7- التنسيق بين الهيئات المعنية: يعتبر التنسيق فيما بين الهيئات المعنية وإطلاع الجمهور على المساهمة في عملية صنع القرار، أمر ضروري ولاسيما خلال مرحلة التعريف بالصيغ البديلة لدراسات المشروع.

8- خطة الرصد والمراقبة: تحتوي هذه الخطة تفصيلا محددا لوسائل المراقبة(المعايير الخاضعة لها أساليبها، دورتها، أماكنها، إجراء القياسات، حفظ المعلومات وتحليلها، إجراءات الطوارئ وغيرها.

9- تحديد الإعتبارات القانونية والتشريعية: يتم وصف وتحديد القوانين والتشريعات المعمول بها لحماية البيئة، والمعايير المنظمة لنوعية البيئية.

10- تقرير التقييم البيئي: آخر مرحلة هي كتابة التقرير بناءا على جميع بيانات ونتائج الأقسام السابقة كأداة لإتخاذ قرار تنفيذ المشروع من عدمه.

سادسا- العلاقة بين التنمية المستدامة وتقويم الآثار البيئية

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي لعملية التنمية الاقتصادية، ونظرا لأن البيئة بمختلف أبعادها هي المحيط الذي يمارس فيه الإنسان نشاطه الكفيل بضمان بقاءه، فإنها هي المتضرر الأكبر، بسبب عجزه عن تحقيق التوليفة المتوازنة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية، ومنه

[1]- منور أوسرسر و فتحية بن حاج جيلالي مغراوة ، مرجع سابق، ص 347.

سيصبح الوفاء بمتطلبات الأجيال الحاضرة سببا في عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الأجيال المستقبلية، وهذا كله يعود إلى سعي الإنسان لتحقيق التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى على حساب البيئة.[1]

ونظرا لما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أضرار بيئية، اعتبر تقييم الأثر البيئي احد أهم أساليب المحافظة على البيئة، والذي جاء ضمن محاور مؤتمر قمة الأرض عام 1992 في البند 17 والهادف إلى تقييم الآثار البيئية الناجمة عن إنشاء مشاريع تنموية والتوسع في تلك القائمة أو تجديدها، وبالتالي القيام على التنبؤ المستقبلي بالآثار المتوقعة وإمكانية التخطيط لمعالجتها، الحد منها أو تخفيفها، لأن هدف تحقيق التنمية المستدامة لن يتأتى إلا بوجود نوعية بيئية جيدة مع إمكانية المحافظة عليها وتنميتها عبر الأجيال، وهو ما يمكن تحقيقه بتدقيق المعايير البيئية من خلال دراسات تقييم الأثر التي تتباين بحسب طبيعة المشروع المقام، والتي تعتبر في المقام الأول بمثابة دراسة جدوى بيئية للمشروع المنجز.

المطلب الثالث: آلية التطبيق الفعال لإدارة التنمية المستدامة.

سنتطرق في هذا المطلب بالتركيز على أهم آلية من آليات إدارة التنمية المستدامة وهي المتمثلة في الإنتاج الأنظف.

أولا- ماهية الإنتاج الأنظف

1- تعريف الإنتاج الأنظف

نشأت تقنية الإنتاج الأنظف في الولايات المتحدة وعدد من دول أوروبا في ثمانينات القرن الماضي، وفعليا في وحدة الصناعة والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومضمونها الأساسي هو إيجاد فرص للصناعة والمنتجين الرئيسين لتحقيق مكاسب مالية وراء التحسينات البيئية، ويعد الإنتاج الأنظف طريقا عمليا لتطبيق التنمية المستدامة فهو خطوة وقائية متقدمة عن إدارة النفايات أو المعالجة عند نهاية الأنبوب، ذاك أنه يعالج المشكلة من الأصل بمسبباتها وليس أعراضها،[2] وقد أعطيت للإنتاج الأنظف عدة تعاريف مختلفة هي:

[1]- براهيمي عبد الرزاق وزهية بوديار، تقييم الأثر البيئي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة 8 ماي1945، قالمة، ص10.

[2]- لطيفة برني ، مرجع سابق، ص87.

تم إعطاء مفهوم الإنتاج الأنظف في عام 1990 بواسطة البرنامج البيئي للأمم المتحدة بأنه:"التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل إستهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة".[1]

كما يعرف على أنه:"إنتاج بكمية أكبر وأفضل بإستخدام أقل للمواد الأولية والموارد والطاقة وإفراز للنفايات والإنبعاثات وبالتالي يخفض إلى الحد الأدنى حدوث التأثيرات البيئية".[2]

وفق هذه التعاريف فإن الإنتاج الأنظف يهتم بكل من العملية الإنتاجية بحد ذاتها كما يهتم من ناحية أخرى بالمنتجات، ففيما يتعلق بعمليات الإنتاج يشمل الإنتاج النظيف الحفاظ على المواد الأولية والطاقة والتقليل من المواد الأولية السامة ونقص كمية الإنبعاثات والنفايات السامة، وفيما يتعلق بالمنتجات، فتهدف هذه الإستراتيجية إلى تخفيض الآثار السلبية خلال دورة حياة المنتوج، بدءا من إستخلاص المواد الأولية وحتى التخلص منها نهائيا.[3]

يحقق الإنتاج النظيف فوائض وعوائد إقتصادية ملموسة، كما يحسن أيضا بيئة العمل والجودة الإنتاجية، وأساس تنفيذ تقنية الإنتاج النظيف في المؤسسة الإقتصادية هو إلتزام الإدارة وإقتناعها بأهمية هذه التقنية إقتصاديا وفنيا وبيئيا، إضافة إلى العديد من الأسباب التي تدفع المؤسسات إلى الإهتمام بتبني مبدأ حماية البيئة وأهمها:[4]

- التشريعات واللوائح والإلتزام بها؛
- الضغط الإجتماعي والسمعة في سوق يزداد فيه الوعي بأهمية حماية البيئة؛
- الإعتبارات المالية؛
- متطلبات سوق التصدير.

[1]- صلاح محمود الحجار و داليا عبد الحميد صقر، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية- منهجياته، تقنياته، إستدامته-، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2006، ص109.

[2]- زكريا طاحون، مرجع سابق، ص301.

[3]- دليل التشخيص- تشخيص فرص تخفيف الأثر البيئي، مركز النشاطات الإقليمية للإنتاج النظيف، إسبانيا، ص07.

[4]- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة-حالة سوناطراك-، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير البيئة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوقشت علنا بتاريخ12-12-2007، ص ص96-97.

2- أهداف الإنتاج الأنظف

إن تطبيق الإنتاج الأنظف يتضمن مجموعة من الأهداف التي تمكن المؤسسات من تحديد ما عليها القيام به للوصول إلى ماتصبوا إليه، ومن بين أهدافها كالتالي:[1]

- الحد من تلويث عناصر البيئة عن طريق إجراء تحسينات متتابعة نشاطات سلع وخدمات المؤسسة.
- التعديل المستمر في طرق وخطط التشغيل والعمليات الصناعية، وتحديث التكنولوجيا المستخدمة بإستمرار.
- فصل المخلفات الممكن فصلها وتصنيفها وإعادة تدويرها، وإستخراج المواد الخام والكيماويات والطاقة.
- حماية صحة الإنسان والبيئة.
- تفادي النفايات والإنبعاثات(أوتقليلها إلى الحد الأدنى) وخاصة السامة والخطرة منها.
- ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية والطاقة إلى المستوى الأمثل.
- تحقيق مستويات أعلى من الجودة والإنتاج والربح المادي.
- زيادة حصة هذه الصناعات في الأسواق العالمية.[2]

3- منافع الإنتاج الأنظف

للإنتاج الأنظف له عديد من المنافع أهمها:[3]

-مواكبة التطورات العالمية لتحديث طرق الإنتاج بإستخدام التقنيات الجديدة.

-إدارة العمليات التصنيعية وتأمين التجهيزات والخدمات بطريقة جيدة.

-تغيير نوعية المنتجات من ناحية الجودة الفنية والسلامة الصحية والبيئية بما يضمن زيادة الطلب عليها.

-إحلال المواد الخام الملوثة بأخرى صديقة للبيئة.

---

[1]- موسى عبد الناصر ورحمان أمال، مرجع سابق، ص86.

[2]- فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة وصليحة حفيفي، الأداء البيئي كإستراتيجية تنافسية للمؤسسات الصناعية- دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص05.

[3]- لطيفة برني ، مرجع سابق، ص88.

-إيجاد مواد إقتصادية إضافية نتيجة لإعادة تدوير المخلفات في العمليات الصناعية أو إعادة الإستخدام في إنتاج منتجات أخرى، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

-تحسين فرص التسويق ورفع المقدرة التنافسية.

-خفض كمية الإنبعاثات والمخلفات الناتجة عن الصناعات.

-تحقيق بيئة عمل آمنة.

-ضمان السهولة في تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية.

-مراعاة الإعتبارات البيئة عند تصميم وتشغيل وتنفيذ خطط الإنتاج.

4- خطوات تفعيل آليات الإنتاج الأنظف

يتطلب تفعيل آليات الإنتاج الأنظف عدة خطوات أهمها:[1]

-تحديد الأنشطة الضارة بالبيئة، والحدود القصوى لهذا الضرر، والتي يمكن أن يسمح بها عند إستخدام آلية الإنتاج الأنظف، مع تحديد المواقع التي يمكن أن تتحقق فيها فرص النجاح لهذه الآلية.

-حساب تكلفة تنفيذ كل فرصة على حدى، وتقدير المنافع المتوقع تحقيقها نتيجة الإختيارات والبدائل السابق تحديدها.

-إعطاء الأولوية للإجراءات منخفضة أو عديمة التكلفة، مع إعتماد خطط تنفيذية محددة توضح بدقة كيفية تنفيذ خطوات الإنتاج الأنظف بأيسر الطرق وأقل النفقات.

-توفير الدعم المالي والفني وإلتزام منهج الإدارة الواعية في جميع مراحل المراجعات.

-إلتزام الإدارة العليا بدعم عمليات المراجعة، وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها لفريق المراجعة بإستمرار حتى يتمكن من إعداد الرسوم التخطيطية للمواقع، وقائمة المواد الخام المطلوبة، والبيانات التفصيلية عن المخلفات الصلبة والسائلة كما ونوعا وكيفية التخلص منها، والإحتفاظ بسجل الحالة البيئية، وسجل آخر للصحة والسلامة البيئية.

-إختيار فريق الإنتاج الأنظف من العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية لإتمام عمليات التوجيه والتنظيم والمراجعة، ويختص هذا الفريق بمهام عديدة تتضمن عمل المراجعات الصناعية، وتحديد فرص الإنتاج الأنظف والإشراف على تنفيذ هذه المراجعات، ومتابعتها بإستمرار، وتقييمها مرحليا، وضبط خطط التشغيل المرحلية

[1]- موسى عبد الناصر ورحمان أمال، مرجع سابق، ص87.

عن طريق إعداد خريطة تتابع كل عملية على حدى، موضحا عليها المدخلات(مستلزمات الإنتاج)، بما فيها المواد الخام وكيماويات التشغيل والمياه والطاقة اللازمة، وكذلك المخرجات من منتجات أساسية وثانوية ومخلفات سائلة وصلبة، وكذلك الإنبعاثات الغازية وأي خطوات أخرى تتطلبها إعادة الإستخدام.

5- تقييم دورة حياة المنتوج البيئي

حسب تعريف المعيار القياسي ISO 14040 يعرف تقييم دورة الحياة لأي منتوج عن دراسة جميع المراحل التي يمر بها المنتوج بدءا من كونه مادة أو مواد خام مرورا بعملية الإنتاج المختلفة ثم مرحلة الإستخدام النهائي ثم حتى ينتهي عمره ثم مرحلة التخلص النهائي منه أو إعادة تدويره، وتتضمن دراسة تلك المراحل على كل التأثيرات البيئية لكل مرحلة سواء من ناحية إستهلاك الموارد الطبيعية كالطاقة أو من ناحية المخلفات بأنواعها المختلفة الناتجة عن كل مرحلة والتي لها تأثير سلبي على البيئة الداخلية(بيئة العمل) أو البيئة الخارجية[1]، والشكل التالي يوضح دورة حياة المنتوج:

الشكل رقم (02): دورة حياة المنتوج.

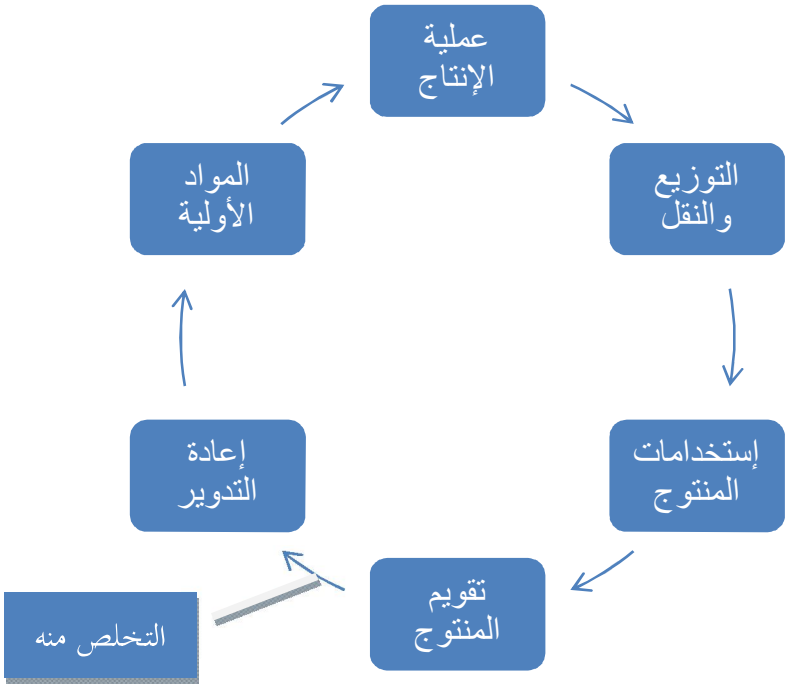

المصدر: james lamprecht :ISO14001 commentaire et coseils pratiques,une approche responsable afnor,2003 ,p169.

[1]- أحمد حجاوي ، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص88.

وتمر عملية تقييم دورة الإنتاج بأربعة مراحل أساسية وهي:[1]

أ. **تحديد الأهداف والنطاق بوضوح**: وفيها يتم

-تسجيل الغرض من الدراسة.

-وصف النظام وحدوده.

-تحديد الوحدة الوظيفية.

ب. **تحليل مسح دورة الحياة**:وتختص بتوفير نظرة شاملة لتدفقات المواد والطاقة والملوثات عبر حدود النظام ويجب أن توثق لتسهيل مراجعتها وتحديثها، وتتوقف نتائج عملية التقييم على كفاءة إنجاز هذه المرحلة التي تشمل تجميع البيانات المتصلة بالعملية الإنتاجية،أي البيانات المتعلقة بالطاقة، المواد الأولية، التقنية، العمالة، وما يصاحب ذلك من إطلاق للمخلفات، وتشمل هذه المرحلة أيضا تحليل البيانات لإجراء المقارنة وتقييم الآثار البيئية في المرحلة التالية، مثل تجزئة المنتج إلى مكوناته ومراحل إنتاجه من إدخال المواد الخام إلى إخراج المنتج النهائي مع حصر الخطوات بين مختلف المراحل وتجميع كل من المدخلات والمخرجات المتماثلة إلى غير ذلك من أنماط تحليل البيانات التي تم تجميعها لتكون ملائمة للمقارنة وتقييم الآثار البيئية وتخفيف أعبائها.

ج.**تقييم الأثر البيئي**:حيث توضح آثار الأعباء البيئية التي حددت في المسح(تهيئة البيانات) وذلك إعتمادا على كل من العمليات الكيفية، الفنية والكمية ويجب أن تكون واقعية وليست إفتراضات.

د. **التفسير**: تحدد من خلال هذه المرحلة وضعية المؤسسة حيث أن تقييم دورة الحياة يكشف عن نقاط قوة وضعف المؤسسة أمام المنافسين الحاليين أو المحتملين.

6- إستراتيجيات مقترحة لتطبيق الإنتاج النظيف

لتطبيق الإنتاج النظيف يجب الإعتماد على عدة إسترتيجيات من أهمها:[2]

أ. حث صناع القرار على إدخال الإنتاج النظيف كعنصر طبيعي ومتكامل لاكعبء أو زيادة في سياساتهم وخططهم.

ب. العمل على تثقيف الشركاء والمعنيين وتبسيط وتقديم معلومات تقنية المتعلقة بمشروع الإنتاج النظيف وترجمتها إلى لغة مالية وقانونية تساعد المؤسسات على تقييم هذه المشاريع بشكل سليم ومفصل.

---

[1]- موسى عبد الناصر وأمال رحمان، مرجع سابق، ص 89.

[2]- أحمد حجاوي ، مرجع سابق، ص ص 99-100.

ج.العمل على تبني خطط إنشاء مراكز وطنية أو مشاريع نموذجية للإنتاج النظيف وإيجاد الشراكة الوطنية والإقليمية والعالمية اللازمة.

د. يمكن للحكومات تشجيع الإنتاج النظيف بوضع سياسات ذات منحى بيئي مثل:

- إعفاء أو تخفيض الضرائب.
- وضع ضرائب وغرامات بيئية.
- ضمان قروض المشاريع البيئية.
- تقديم مساعدات مدعم مالي.
- تسعير سليم للمواد(الطاقة والمواد الأولية).
- وضع معايير بيئية للمنتجات ومخلفاتها وتعبئتها ضمن مفهوم دورة حياة المنتوج.

تلك السياسات سوف تشجع إعتماد الإنتاج النظيف بدلا من اللجوء إلى حلول المعالجة عند نهاية الأنبوب وهذا يتطلب تنسيقا وتعاونا بين المؤسسات والجهات والوزارات الحكومية والتي لها دورا هاما في تعميم مفاهيم ومبادئ الإنتاج النظيف على نطاق واسع وشامل ضمن مختلف القطاعات المعنية والوصول بالتالي إلى تحقيق التنمية المستدامة بمداها الواسع.

ثانيا– إدارة المخلفات

يجدر بنا أن نوضح أنه لا يمكن الوصول إلى درجة معدومة من التلوث،إنما يمكن الوقاية منه أو علاجه، فالكثير من الدول الصناعية تقوم بمعالجة نفاياتها ومخلفاتها عن طريق ما يعرف بـــ "أسلوب تسلسل إدارة النفايات" المعتمد من قبل الأمم المتحدة، وبالتالي فالمؤسسة يجب أن تتفادى إنتاج النفايات أو التقليص منها ما أمكن، ثم محاولة معالجتها من أجل تثمينها أو التخلص منها نهائيا، فظهرت بذلك عدة طرق نذكر منها:

1– إقامة مجمعات صناعية متوافقة بيئيا: تعد هذه الطريقة ذات تكلفة أقل أو منعدمة التكلفة أساسا، حيث يكون عملها قائما وفق صناعات تكاملية تستخدم مخلفات بعضها البعض، بمعنى إقامة مصانع جديدة تعتمد على مخلفات المصانع القائمة دون الحاجة إلى البحث عن أسلوب غير مكلف للتخلص من النفايات.

2– القاعدة الذهبية لإدارة المخلفات

أ. **إعادة الإستخدام:** بمعنى إستخدام المخلفات كما هي دون إحداث أي تغيير عليها، مثالها القارورات الزجاجية التي يمكن إعادة إستخدامها بعد عملية تعقيم بسيط.

ب. التقليل:أي تقليل المخلفات عند المنبع(تجنب توليد نفايات في المقام الأول) من خلال إستخدام مواد خام تنتج مخلفات أقل، أو عن طريق الحد من المواد المستخدمة في عملية التعبئة والتغليف مثل البلاستيك.

ج.إعادة التدوير: أي إعادة إستخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتجات الأصلية كالورق والزجاج،[1] حيث تساهم عملية إعادة التدوير في المحافظة على البيئة والتقليل من التلوث من خلال[2] :

-المحافظة على موارد المواد والطاقة.

-تقليل الإستهلاك من خلال إطالة عمر المنتوج.

-تقليل الإستهلاك من خلال إعادة التصنيع.

-تقليل الإستهلاك من خلال الرفع من كفاءة العمليات الإنتاجية.

-توفير الطاقة من خلال التقليل من العمليات الإنتاجية.

-حماية الأراضي المستخدمة من خلال التقليل من المخلفات.

-حماية البيئة من المواد الضارة والسامة الناتجة عن الصناعة الإستخراجيةوالتحويلية.

د. الإسترجاع الحراري: تستعمل بصفة خاصة في اليابان،[3] حيث تتم عملية حرق آمن للمخلفات الخطرة الصلبة منها والسائلة ومخلفات المستشفيات، وذلك للتحكم في الإنبعاثات ومدى مطابقتها للقوانين.

ه. القوانين والتشريعات: وهي المرتكز الأصلي لكل من المستثمر، الفرد والدولة لإحداث التوافق البيئي الإقتصادي المطلوب في إطار التنمية المستدامة.

و. إعادة التفكير والإبتكار:أي إستحداث الأفكار في كل مرة للوصول إلى الطريقة المثلى للإستفادة من المخلفات ، ثم القيام بإبتكار تكنولوجيا ملائمة للبيئة(تكنولوجيا أنظف).

[1]- موسى عبد الناصر وأمال رحمان، مرجع سابق، ص92.

[2]- أحمد حجاوي ، مرجع سابق، ص 94.

[3]- موسى عبد الناصر وأمال رحمان، مرجع سابق، ص 93.

خلاصة الفصل:

وفي نهاية الفصل يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تلك التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الذي يعد وليد احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل وبذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الجديد لأزمة التنمية وهدفها الجوهري النهوض بجميع أبعادها وخاصة البعد البيئي وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب السليم لنجاحها، حيث تعتبر قضية حماية البيئة بمثابة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها، وذلك باعتماد على أساليب الإدارة البيئية السليمة المتمثلة في تقييم الآثار البيئية التي تساهم في الاستغلال الأمثل للموارد لضمان تنمية مستدامة، حتى يمكن التعرف عن المشكلات البيئية وتحديد أنسب طرق التعامل معها منذ بداية عمل هذه المشروعات، لتحقيق التوافق بين عملية التنمية وحماية البيئة، وفي نفس الوقت تعتبر الإدارة البيئية آلية لتنفيذ إستراتيجية الإنتاج الأنظف الذي يعمل على استبعاد الملوثات قبل حدوثها والوصول بالتالي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

دراسة لعينة من المؤسسات

(ألقال+، تيندال، مطاحن الحضنة)

تمهيد

بعد ما تم التطرق في الفصلين السابقين إلى الجانب النظري حول الإدارة البيئية والإطار النظري للتنمية المستدامة ثم تفصيل العلاقة بينهما، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على ميدان الدراسة والمتمثلة في عينة من المؤسسات (تيندال، مصنع ألمنيوم، مطاحن الحضنة)، لذا ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول :بطاقة تقنية لكل مؤسسة سابقة الذكر وذلك من خلال التعريف بها وعرض نشاطها وأهدافها ثم الهيكل التنظيمي لها.

المبحث الثاني: فعرضنا منهجية الدراسة الميدانية من خلال تحديد مجتمع الدراسة ، ثبات وصدق أداة البحث واستخدام أساليب التحليل الإحصائي وفي الأخير شرح منهجية الدراسة الميدانية، وقمنا بتحليل محاور الدراسة بتحديد أفراد العينة إضافة إلى تحليل محاور الدراسة استنادا إلى مقياس" ليكارت الخماسي، الرباعي ".

المبحث الأول :بطاقة تقنية حول المؤسسات محل الدراسة

لغرض اختبار الفرضيات التي وضعت للدراسة قمنا بدراسة ميدانية عينة من المؤسسات(+algal، تيندال، مطاحن الحضنة)

المطلب الأول: بطاقة تقنية بالمؤسسة +algal

أولا– التعريف بالمؤسسة [1]

1– لمحة تاريخية عن المؤسسة

تعود جذور مؤسسة +algal إلى المؤسسة الوطنية للعدانة وتحويل المعادن غير الحديدية" مجموعة ميتانوف"، وقد نشأت هذه الأخيرة عن إعادة هيكلية المؤسسة الوطنية للحديد والصلب"SIDER" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 233/85 الصادر بتاريخ1985/08/25 والتي تتكون من وحدتين هما:

أ– وحدة التحليل الكهربائي والزنك بالغزوات بتلمسان.

ب– وحدة البثق والتغطية وتذويب الألمنيوم بالمسيلة.

إن استقلالية المؤسسات الوطنية الذي شهدته الجزائر في منتصف التسعينات أدى إلى استقلال وحدة المسيلة عن مجموعة" ميتانوف" في إطار إعادة الهيكلة وأصبح إسمها الشركة الجزائرية للألمنيوم"algal" بتاريخ 1998/05/24 كشركة أسهم، والمشاكل التي واجهتها"algal"أدت بها إلى الخوصصة حيث تم خوصصتها بصفة إجمالية في أوت 2007 وأصبحت تسمى بالشركة ذات المسؤولية المحدودة +algal وهي مشروع شراكة بين الجزائري" فريد دكار" والأردني"حسن الحاج حسن".

2– رأسمال المؤسسة:

يقدر رأس مال الاجتماعي للمؤسسة +algal ب 150.000.000 دج مناصفة بين الشريكين.

[1]- مصلحة المستخدمين رئيس فرع التكوين

3- موقع المؤسسة.

تقع +algal بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة حيث تبعد ب260كلم جنوب شرق العاصمة.

تتربع +algal على مساحة كلية تقدر ب12 هكتار، حيث انطلقت أشغال هذا المشروع في 1983/03/01 بعدها وقعت الجزائر عقد مع شركتين يابانيتين هما (UBE-CITOH) وقد بلغت تكاليف الإنجاز حوالي 12.165.200 ين ياباني لمجموع المشاريع ودامت الأشغال 32شهرا.

ثانيا- الهيكل التنظيمي للوحدة وأهدافها.

1- الهيكل التنظيمي للوحدة

أستقر الهيكل التنظيمي لمؤسسة +algal بعد تجاوز المرحلة الانتقالية من النظام العمومي إلى النظام الخاص، وهذا لا يعني أنه ثابت كليا حيث يمكن التغيير فيه وذلك في حالة حدوث طارئ ما.

سنحاول في هذا المطلب شرح الهيكل التنظيمي لـــ +algal بإختصار، والمرور بأهم مكوناته حيث هذا الأخير يضم 6 دوائر و19 مصلحة ، كما هو موضح في الشكل رقم (03) .

أ- **المسير**: وهو المشرف العام على المؤسسة وعلى جميع المصالح، ويعمل على التنظيم المحكم والسير الحسن للمؤسسة بما في ذلك إصدار الأوامر والنواهي والإشراف على مجمل العلاقات الخارجية مع المؤسسات.

ب- **أمانة المديرية**:تسهر أمانة المديرية على تنظيم الوثائق والاتصالات الخاصة بالمدير.

ت- **مساعد قضائي**: متخصص بالقضايا القانونية الداخلية والخارجية للمؤسسة حيث يقوم بدراسة الشؤون القانونية وينسق بين المحاكم والمؤسسة في حالة وجود نزاعات.

ث- **مساعد الأمن**: يهتم بأمن المؤسسة داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى مراقبة حركة دخول وخروج الزبائن والعمال والآلات وكذا مراقبة خروج البضاعة المباعة.

ج- **مهندس في الإعلام الآلي**: يهتم بمراقبة وصيانة الأجهزة الخاصة بالإعلام الآلي وهو المسؤول على البرامج وأسس التسيير بمختلف الأجهزة الإعلامية.

ح- **مصلحة مراقبة الجودة:** مصلحة مهمة جدا في +algal حيث تهتم بتنظيم وصيانة وكذا تطوير نظام الجودة (النوعية) داخل المؤسسة.

خ- **مسؤول الضمان والجودة:** مسؤوليته تتمحور في ضمان الجودة والنوعية لمادة الألمنيوم قبل بيعه ووظيفته تكمن في زيارة الورشات والتأكد من مطابقة المنتجات للمعايير الدولية.

د-**دائرة المستخدمين والإدارة العامة والشؤون الاجتماعية:** مكلفة بالتسيير الحسن لشؤون المستخدمين المكلفة بها وكذا الشؤون الاجتماعية للعمال وتتكون من مصلحتين هما:

- مصلحة المستخدمين والتكوين.
- مصلحة الإدارة العامة.

ذ-**دائرة المحاسبة والمالية:**إن وظيفة هذه الدائرة جمع العمليات المالية والمحاسبية وكذا تنظيم المصالح التالية والتنسيق بينها:

- مصلحة المحاسبة العامة.
- مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير.
- مصلحة الخزينة.

ر- **دائرة التجارة:** تعتبر من الأقسام الرئيسية المكونة للمؤسسة وهي تلعب دورا هاما في السير الحسن للمؤسسة وهي تتكون من المصالح التالية:

- مصلحة البيع.
- مصلحة التغليف.
- مصلحة التخطيط والمتابعة.

ز- **دائرة الشراء:** دورها الأساسي هو تزويد المؤسسة بالمادة الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية وتتكون من مصلحة واحدة:

- مصلحة الشراء.

س- **دائرة الإنتاج:** أهم دائرة في المؤسسة تهتم بتقديم المنتجات، وكذا تخفيض نسبة المنتوج غير المطابق وأيضا تقديم إحصائيات للكميات المنتجة وهي تضم المصالح التالية:

- مصلحة التذويب.
- مصلحة تصحيح الأسلاك.

- مصلحة البثق.
- مصلحة التغطية.
- مصلحة معالجة المياه.
- مصلحة الطلاء والتلوين.

ش- **دائرة الصيانة**: يتمثل دورها في صيانة وتصليح المعدات والآلات وهي تتكون من أربع وهي:

- مصلحة الميكانيك.
- مصلحة الكهرباء.
- مصلحة الضبط والقياس.
- مصلحة تسيير المخزون.

2- أهداف المؤسسة.

يمكن تلخيص أهداف المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

أ- تلبية احتياجات السوق الوطنية من منتوج الألمنيوم كأي مؤسسة اقتصادية.

ب- السعي إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لضمان إستمراريتها.

ت- تغطية العجز المالي والتخلص من ديونها البنكية.

ث- تطوير وترقية إنتاجها كما وكيفا.

ج- العمل على التصدير من خلال فتح أسواق أجنبية جديدة.

ح- التكيف مع التحولات الجديدة للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد السوق.

خ- دخول في المنافسة العالمية من خلال الحصول على شهادة الجودة.

الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي للمؤسسة +Algal

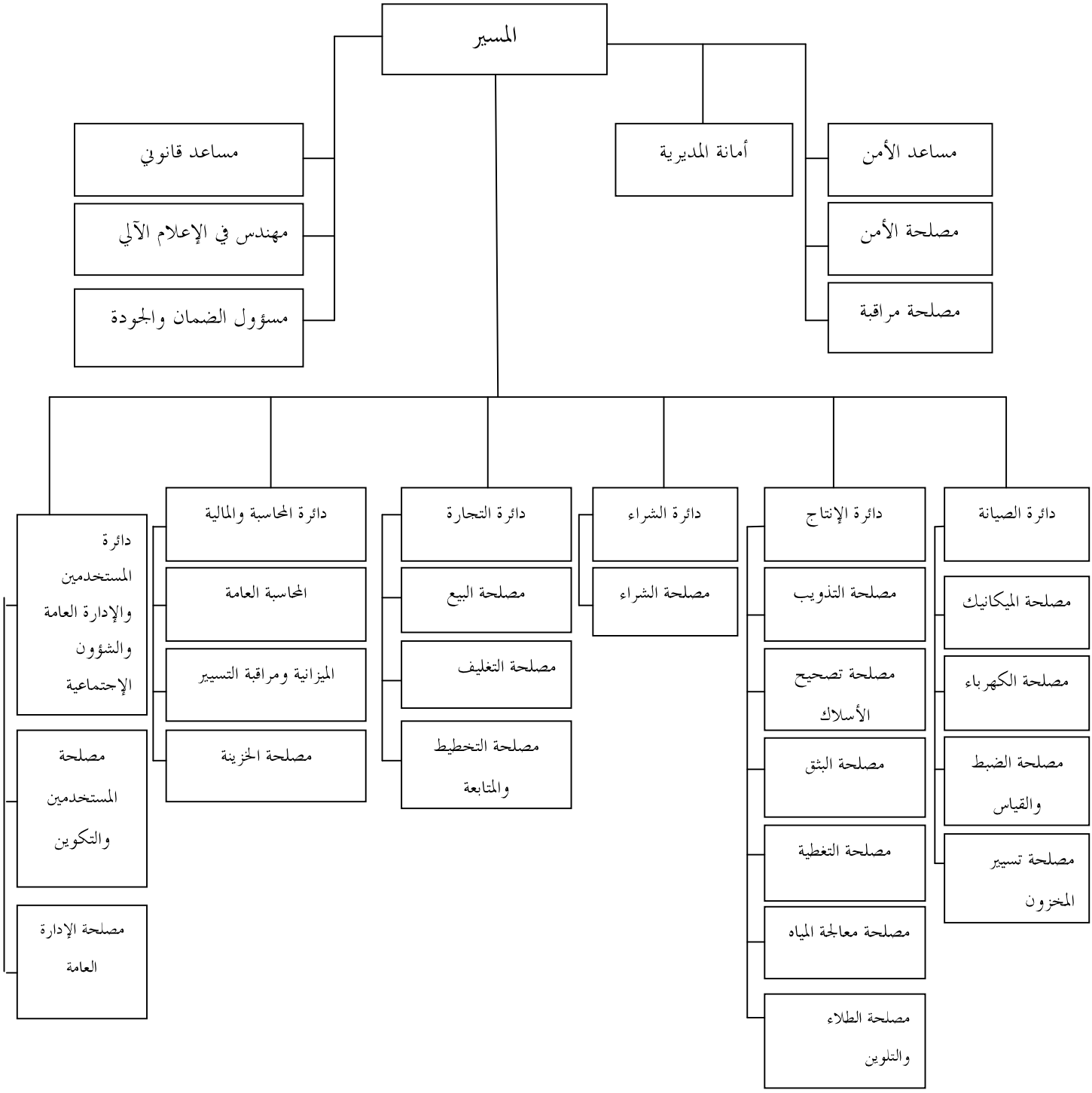

المصدر: وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: بطاقة تقنية حول مؤسسة تيندال

أولا– التعريف بالمؤسسة

إن فكرة إنشاء مؤسسة الأقمشة الصناعية جاء نتيجة إستراتيجية متبعة من طرف الحكومة قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك بعد سنوات عديدة من الاستقلال بسبب الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها البلاد وتعود أول خطوة إتباعها الحكومة هي إنجاز هذه المؤسسة سنة 1970 حيث تم دراسة الخطوات المتعلقة بالمواد النسيجية لإنتاج 4500 طن سنويا أي ما يعادل 15.500.500متر طولي من القماش منها 5 ملايين متر طولي موجهة إلى قسم التفصيل، وكان هذا من طرف وزير الصناعة والطاقة ولقد تم تسجيله في برنامج خاص بالنسبة لولاية سطيف في 1971، ولكن بعد التقسيم الإداري الجديد1975/1974 الذي نتج عنه ميلاد ولاية المسيلة، حيث تم إنشاء هذا المشروع بولاية المسيلة الذي سجل بعقد مؤرخ في 1975/11/13 وتبلغ مساحته الكلية حوالي 329800متر مربع منها 65561متر مربع مغطاة، وقد بدأت الأشغال بتاريخ 1977/04/11 وإنتهت سنة 1979 وفي 1980/12/01 تم الدخول الفعلي في الإنتاج وتعمل هذه المؤسسة في ظل نظام عمل متواصل وبعد إجراء إعادة الهيكلة إنبثقت ما يسمى بـــ: **تيندال**.

تقع مؤسسة تيندال في المنطقة الصناعية لولاية المسيلة في الجهة الجنوبية للولاية، يحدها شمالا المؤسسة الوطنية للبناء ومن الجهة الشرقية سوناطراك ومن الجهة الجنوبية المؤسسة الوطنية للحديد والإسمنت ومن الجهة الغربية 160 مسكن.[1]

ثانيا– الدور الاقتصادي للمؤسسة.

تعتبر مؤسسة الأقمشة الصناعية تيندال من أكبر المؤسسات النسيجية على المستوى الإفريقي، كما إن للمؤسسة دور هام في الاقتصاد الوطني، إذ كانت الجزائر قبل إنشاء هذه المؤسسة تلجا على عملية استيراد كميات كبيرة من المواد النسيجية من الخارج وبالعملة الصعبة، وذلك لتغطية احتياجات المواطنين من هذه المواد التي يتطلب لاستيرادها تكاليف ومصاريف، مما أدى بها إلى إنشاء هذه المؤسسة وذلك للتقليل من التكاليف والمصاريف المختلفة، وكذلك توفير مناصب الشغل.

[1]- سجلات مصلحة التكوين والمستخدمين، 2012.

ولهذا فقد أصبحت مؤسسة تيندال تحتل مكانة بارزة باعتبارها الوحيدة بالجزائر، فهي تساهم في تلبية طلبات بعض القطاعات الأخرى حيث أنها تعتبر الممول الوحيد والرئيسي للقطاع العسكري بحيث يأخذ أكبر نسبة من الطلبات أي ما يقارب 70% بالإضافة إلى تلبية طلبات بعض القطاعات الأخرى التي تأخذ سلع مصنعة أو نصف مصنعة لتعيد بيعها وتسويقها في السوق الوطني لتغطية المتطلبات المختلفة فيما يخص الخيام والقماش الخاص بحماية البضائع، أغطية الشاحنات، المضلات الشمسية، ألبسة للحماية...

ثالثا– أهداف المؤسسة وهيكلها التنظيمي.

1– أهداف المؤسسة.

بعد الاستقلالية المالية والإدارية للمؤسسة ونتيجة تخفيض دعم من طرف الدولة أصبحت المؤسسة مجبرة على بلورة أهدافها لضمان بقائها في السوق، وتحقيق المستويات المطلوبة من الجودة لكسب رضا الزبائن وهي تعمل في إطار تحقيق هذه الغايات ويمكن توضيح أهداف المؤسسة فيما يلي:

أ– تغطية احتياجات السوق الوطنية.

ب– إرضاء الزبائن وكسب ثقتهم.

ت– السعي وراء تحقيق أنواع عالية الجودة.

ث– البحث عن الطرق الكفيلة لاستيعاب التكنولوجيا المتطورة في مجال نشاطها.

ج– الرفع من مستوى العمل عن طريق تكوينهم وتأهيلهم.

ح– استغلال الموارد المالية والبشرية استغلالا أمثلا.

2– الهيكل التنظيمي لمؤسسة تيندال.

يعتبر الهيكل التنظيمي تصميما لمسالك السلطة والمسؤولية في عمليات التنظيم، إذ يوضح العلاقة الرسمية بين الإدارات المختلفة، ويحدد الإطار الذي ينبغي على المؤسسة أن تعمل ضمنه والشكل رقم يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة تيندال.

الشكل رقم(04): الهيكل التنظيمي للمؤسسة تيندال.

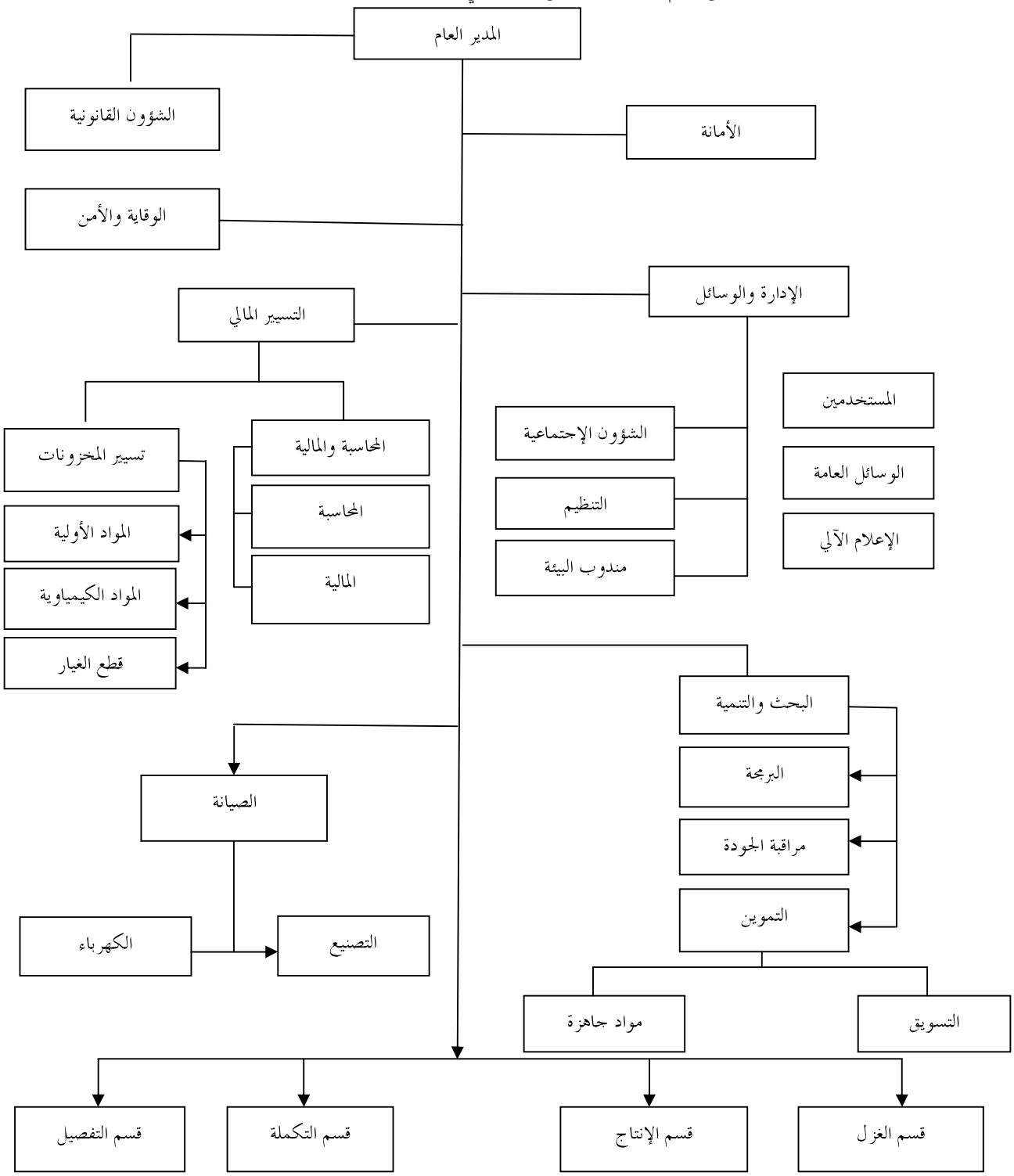

المصدر:مصلحة المحاسبة والمالية

أ- **المدير**: يقوم بتحديد وضعية المؤسسة، وإعداد برنامج يقوم بتنظيم الطريقة التي يتم بها تحقيق الأهداف المسطرة واستشارة المسؤولين المباشرين في مسائل متعلقة بطريقة الاستغلال، التركيبات والعتاد الضروري للموارد المالية والمبيعات، مراقبة أنشطة المؤسسة، التنسيق بين العمليات والمصالح الوظيفية وتفويض عملية تطبيق البرنامج إلى المسؤولين المباشرين اتخاذ القرارات العامة حول مسائل مختلفة.

ب- **الأقسام الإنتاجية**:تعتبر العنصر الحيوي للمؤسسة حيث تسهر على تنظيم عملية الإنتاج وتنقسم إلى الأقسام التالية:

- **قسم الغزل**: يعتبر القسم الإنتاجي الأول، ويتكون من مجموع المغازل المقدر بـــ 29376 مغزل ومجموع العمال هو167 عامل، تتمثل وظيفة هذا القسم في غزل القطن.

- **قسم النسيج**:توجد به ماكينات خاصة بالنسيج يقدر عددها بـــ349 ماكينة، ومجموع العمال يقدر بـــ161عامل، يتمثل اختصاص هذا القسم في نسيج الأقمشة المختلفة.

- **قسم التكملة**:هي مرحلة مكملة للمراحل السابقة، مهمته الأساسية صباغة الأقمشة بمواد كيميائية صناعية خاصة، يشتغل في هذا القسم 63عامل.

- **قسم التفصيل والخياطة**: هذا القسم لا يقل أهمية عن باقي الأقسام الإنتاجية السابقة، إذ يختص بتفصيل الأقمشة وخياطتها، ويشتغل في هذا القسم 89عامل.

ت- **الأقسام الإدارية**: تهدف إلى تحقيق الرقي والازدهار للمؤسسة وبالتالي تكوين رفاهية العمال، وأهم المصالح الإدارية ما يلي:

- **مديرية التكوين والمستخدمين**: تهتم بكل ما يتعلق بشؤون العمال من الناحية الإدارية كالتعين والمواظبة على الحضور وتكوين العمال لرفع مستواهم المهني، ويشتغل في هذا القسم 14عامل.

- **مديرية الشؤون الاجتماعية**: وهي تهتم بالإشراف على كافة البرامج الثقافية والرياضية والاجتماعية التي تهم العمال، ويشتغل في هذا القسم 14عامل.

- **مديرية المحاسبة والمالية**: تهتم بمراقبة المركز المالي للمؤسسة والقيام بمراقبة الميزانيات، كما تعمل على استخراج المرتبات الشهرية في المواعيد المحددة، ويشتغل في هذا القسم 11عامل.

- **مديرية التموين والتسويق**: يحتوي هذا القسم على مصلحة التسويق، حيث تقوم بتسويق المنتجات الجاهزة إلى السوق الوطنية، أما مصلحة التموين فهي تهتم بضمان التموين المستمر للمؤسسة بالمواد الأولية وقطع الغيار والمواد الأخرى الضرورية للسير العادي لدورة الاستغلال، ويشتغل في هذا القسم 07عمال.

بالإضافة إلى:

الوقاية والأمن: تتمثل مهمة هذه الإدارة في:

- الحماية من حوادث العمل والأمراض المهنية.
- إعداد وتطبيق التقنيات والترتيبات الأمنية.
- ضمان الإسعافات الأولية.
- تطبيق ومراقبة مقاييس الوقاية.
- القضاء أو التقليص من مخاطر الحرائق.

قسم الصيانة: يعتبر بمثابة القلب النابض لأقسام الإنتاج، إذ يقوم بالمراقبة والصيانة المستمرة للآلات وضمان الوضعية الجيدة لها، كما يقوم بصنع بعض قطع الغيار الخاص بالتجهيزات والآلات والمعدات التي تمتلكها المؤسسة، يشتغل بقسم الصيانة 91عامل.

إدارة الجودة: وظيفتها مراقبة الجودة ونوعية الإنتاج والمتابعة من البداية إلى النهاية، ويتم اختيار عينة الجودة كل ساعة من الزمن لضبط القياسات الضرورية.

المطلب الثالث:تقديم مؤسسة مطاحن الحضنة

تعد مؤسسة مطاحن الحضنة من المؤسسات الهامة في ولاية المسيلة نظرا لطبيعة منتوجاتها ومشاركتها الفعالة في التنمية الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة بالإضافة إلى مردودها الإنتاجي الذي يغطي إحتياجات الولاية والولايات المجاورة بمادة السميد والدقيق...إلخ.

أولا– لمحة تاريخية عن مؤسسة مطاحن الحضنة

أسست"الشركة الوطنية للدقيق والقمح" بموجب مرسوم تنفيذي سنة1963 تحت وصاية وزير الصناعات والطاقة حيث شملت جميع القطاعات الخاصة بالمطاحن، واختصت في صناعة العجائن الغذائية.

وفي سنة 1982 إثر إعادة هيكلة الشركة الوطنية للمسامد والمطاحن والعجائن الغذائية "سمباك" إنبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسية موزعة على التراب الوطني، والتي كان من ضمنها، مؤسسة الرياض بسطيف.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم367/82 بتاريخ1982/11/27، نشأت المؤسسة الصناعية للحبوب ومشتقاتها بسطيف "الرياض" ثم انتقلت إلى الاستقلالية إبتداءا من 1990/04/02، واتخذت شكل شركة مساهمة برأسمال5000.000.000دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

-80%:الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.

-11%:المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين.

-9%:أشخاص طبيعيين.

واتخذت مؤسسة الرياض بسطيف، عدة مراكز متمثلة في 10شركات تابعة، موزعة عبر 6 ولايات (سطيف، مسيلة، برج بوعريريج، بجاية، بسكرة، ورقلة)، والتي اخترنا منها مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة لكي تكون محل الدراسة دخلت مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ميدان العمل والإنتاج في سنة 1981، وفي تاريخ 1997/10/01 تم تحويل وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل مساهمة"مطاحن الحضنة" (مستخلص محضر اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 1997/09/27 ومبلغ المساهمة 60.000.000 دج وقد بلغ رأسمالها 479.000.000 دج.

تنقسم شركة مطاحن الحضنة إلى قسمين قديم وآخر جديد، أما القسم القديم فيتكون من مسمدة ومطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السوسرية "بوهلير" وتم تشغيلها 1981، أما قدرات الإنتاج كانت 100طن/يوم لكل من المسمدة والمطحنة، أما القسم الجديد فيتكون من مسمدة جديدة تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية "غولفيتو" وتم تشغيلها سنة1993 بقدرة إنتاجية بلغت 400طن/يوم، أما المواد المنتجة فهي:

سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق ممتاز، دقيق الخبازة، مخلفات الطحن (النخالة).

ثانيا- أهداف المؤسسة وهيكلها التنظيمي

1- أهداف مؤسسة مطاحن الحضنة

إن مؤسسة مطاحن الحضنة تواجه العديد من المنافسين داخل تراب الولاية ولهذا تضع أهداف تسعى إلى تحقيقها من أهمها:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع و التكلفة النهائية .

- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج و تحسين نوعيته .
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية .
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة .
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية .
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد و الفرينة .
- المساهمة في بناء و تطوير الاقتصاد الوطني .
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة .
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج و تسويقه .
- محاولة كسب رضا الزبائن و الحصول على ولائهم بأقل تكلفة و بجودة عالية .
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا : مشاكل الإنتاج ، التوزيع والاتصال ...
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية و خارجها .

2- الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

إن الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة يسمح لها بأداء مهامها وتحقيق أهدافها، وقد تم بناء هذا الهيكل التنظيمي وفق القانون الداخلي المحدد للمؤسسة وفق اجتماعات دورية، وتم تعديله في العديد من المرات تماشيا مع الطبيعة القانونية للمؤسسة ومواكبة للتطور الحاصل داخل المؤسسة وخارجها، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي الحالي.

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

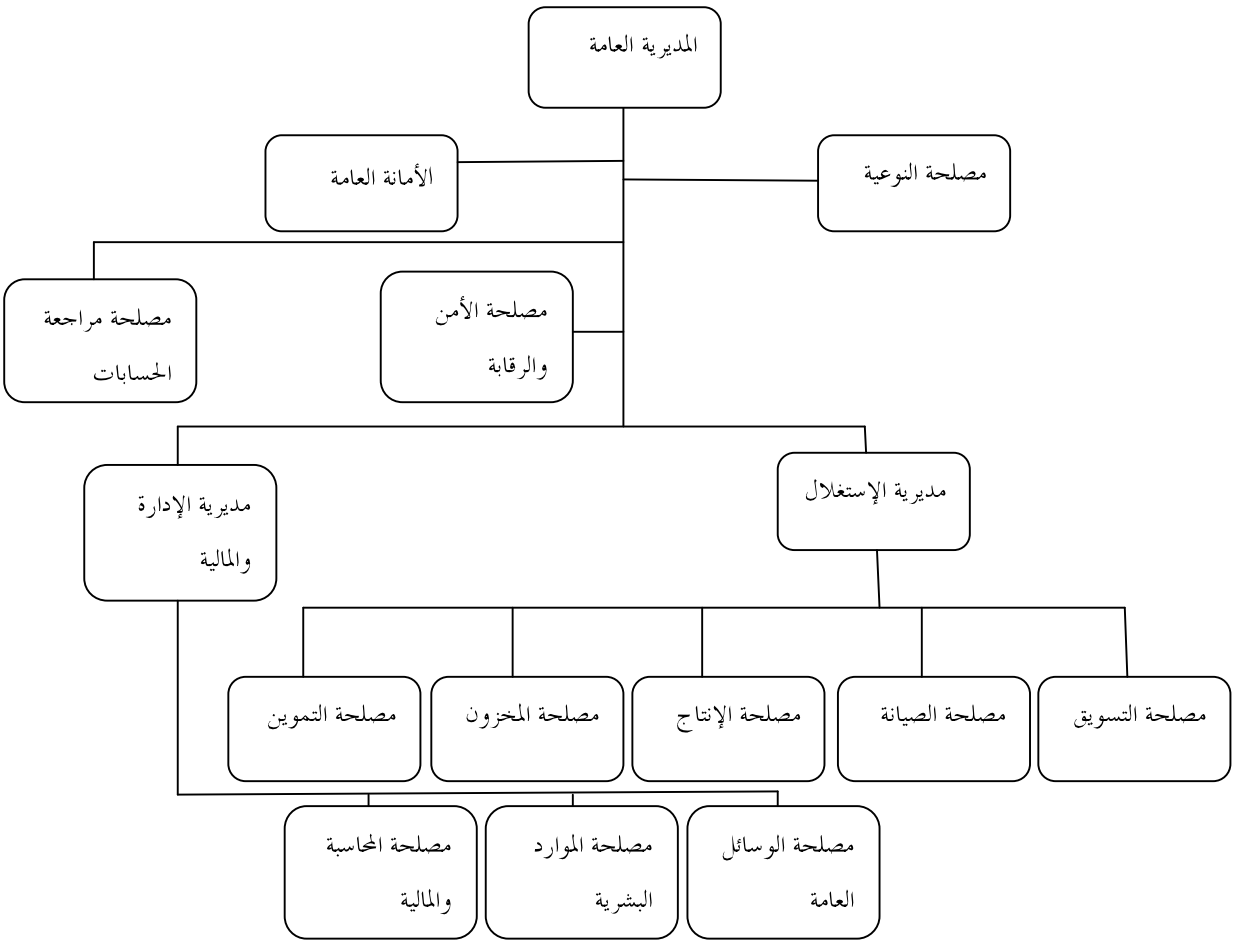

المصدر: نقلا عن مذكرة تم اقتنائها من المؤسسة، مديرية الإدارة والمالية

والملاحظ أن المديرية العامة في قمة الهيكل التنظيمي ثم يليها ستة مصالح رئيسية وهي: الأمانة العامة، مصلحة النوعية، مصلحة الأمن والرقابة، مصلحة مراجعة الحسابات، مديرية الإستغلال ومديرية الإدارة والمالية، كما تضم المصالح الرئيسية بدورها مصالح فرعية أخرى

ويمكن عرض مهام كل مصلحة بما يلي:

المديرية العامة: يشرف على تسييرها مدير وحدة له عدة مهام أهمها:

- التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.
- التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.
- التنسيق بين الوحدة والمؤسسة الأم.

وتستعين المديرية العامة بعدة مصالح تتمثل في:

أ- **الأمانة العامة**: تابعة للمدير العام وتقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد، وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

ب- **مصلحة الأمن والرقابة**: ومهمتها حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة، وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

ت- **المستشار القانوني**:يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني، وهو محامي الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها سواء كانت بين الشركة وموردیها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

ث- **مصلحة مراجعة الحسابات**:تقوم بمساعدة المدير العام في مراجعة الحسابات.

ج- **مصلحة النوعية**:مكلفة بمراقبة نوعية الإنتاج وفق للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير تخص الكمية، التغليف أو الجودة.

وتشرف المديرية العامة على كل من مديرية الاستغلال ومديرية الإدارة والمالية:

- **مديرية الاستغلال**:تتمثل مهمة مدير الاستغلال في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال، وتنقسم هذه الدائرة إلى خمسة مصالح:

1. **مصلحة التموين**:وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بعملية الاستغلال وتنقسم إلى نوعين هما:

- فرع التعيير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتعيير النوعية.
- فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2. **مصلحة الصيانة**: مهمتها إصلاح التعطلات الخاصة بآلات الإنتاج، وتشغيل هذه الأجهزة 24ساعة/24ساعة.

3. **مصلحة الإنتاج**: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة، أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية، وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورش الإنتاج، والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها.

4. **مصلحة المخزون**: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في: فرع استقبال وتخزين الحبوب فرع تسيير مخزونات الأكياس، فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

5. **مصلحة التسويق**: بعد خروج المنتوج من الدورة الإنتاجية تقوم هذه المصلحة ببيع وتصريف المنتوج وتنقسم هذه المصلحة إلى فرعين هما:

- فرع التوزيع: ويقوم ببيع المنتجات حسب الزبائن الموقعين على دفاتر التوريد.
- فرع المبيعات: وهو فرع مكلف بتسجيل كل عمليات البيع التي قام بها فرع التوزيع.

- **مديرية الإدارة والمالية**:ومهمتها إدارة المصالح المالية والتنسيق بينها، وتتمثل في:

1. **مصلحة المحاسبة والمالية**:تعتبر من أهم المصالح حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:فرع المالية والصندوق، فرع المحاسبة العامة، فرع المحاسبة والمبيعات.

2. **مصلحة الموارد البشرية**:لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وتتفرع هذه المصلحة إلى ثلاثة فروع وهي:فرع تسيير المستخدمين، فرع الأجور، فرع الخدمات الاجتماعية.

3. **مصلحة الوسائل العامة**: وهي التي تشرف على جميع التجهيزات والوسائل العامة داخل المؤسسة.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تعتمد البحوث العلمية على مناهج وطرق مبنية على أساس صحيح، فالباحث خلال مشواره العلمي سيتوصل إلى نتيجة البحث، والتي تمثل تجسيدا لتتابع وتسلسل مجموعة من الخطوات التي يتبعها من جمع المعلومات، وتصنيفها وترتيبها وتحليلها وصولا إلى النتيجة التي تحكم على صحة فرضياته.

المطلب الأول:تحديد مجتمع الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي

أولا– تحديد مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة المؤسسات العاملة بالمسيلة وهي مؤسسة ألمنيوم+algal"، المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية والتقنية"Tindal"، ومطاحن الحضنة، ولقد تم اختيار هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات لكونها لها دور فعال في الاقتصاد الوطني ولها آثار على البيئة الطبيعية من جراء نشاطها وذلك من أجل التأكد من استخدام المؤسسات الثلاثة للإدارة البيئية ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة، قمنا بتوزيع استبيان حيث يتكون من قسمين بالإضافة إلى صفحة التقديم، حيث يختص القسم الأول بالبيانات العامة لأفراد العينة ويشمل: الجنس، السن، الوظيفة، المستوى التعليمي، الأقدمية، التحاق بالعمل، القيام بالدورات التدريبية أما القسم الثاني: فهو خاص بالأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في الإدارة البيئية كمتغير مستقل والتنمية المستدامة كمتغير تابع، وقد بلغ عدد عبارات الاستبيان 37 فقرة (عبارة)، وبعد توزيع استمارات الاستبيان والمقدر عددها ب40 استمارة تم استرجاع 36 استمارة ومنه فإن عينة البحث تتكون من 36مفردة مستخدمين في ذلك سلم ليكارت الخماسي درجات: موافق بشدة، موافق، نوعا ما، غير موافق، غير موافق تماما، حيث تم ترجيح تلك الدرجات بأوزان ترجيحية متدرجة من أكبر لأصغر المستويات والتي تقيس اتجاهات وآراء المستقصى وكذا استعمال ليكارت الرباعي منهم كما يلي:

الجدول رقم (04): يوضح مقاييس ليكارت الخماسي والرباعي

1	2	3	4	5
غير موافق تماما	غير موافق	نوعا ما	موافق	موافق بشدة
إجراءات غير مهتم بها	إجراءات حيز الدراسة	إجراءات غير متخذة	إجراءات متخذة	
غير مهم	نوعا ما	مهم	مهم جدا	

المصدر: من إعداد الطالبة

ولقد تم تحكيم أسئلة الاستبيان من طرف الأساتذة لمعرفة مدى مطابقته وموضوع الدراسة.

ثانيا– ثبات وصدق أداة البحث

عملية ضبط الاستبيان قبل تطبيقه على الفئة المستهدفة تعد عملية هامة لأنها تؤدي إلى أداة قياس عملية يعتمد عليها في جمع البيانات وبالتالي تعميم النتائج، لذلك تم القيام بقياس صدق وثبات الاستبيان من خلال اختيار معامل ألفا كرونباخ الذي تعد نسبة60% قيمة مقبولة إحصائيا، والنتيجة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يوضح ثبات وصدق أداة البحث.

معامل الثباتCronbach's Alpha	0,903
معامل الصدقValidity c	0,950

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات **spss**

وبذلك فإن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية تبرز استخدامها لأغراض هذه الدراسة، ويكون بذلك الإستبيان في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق قابلا للتوزيع.

ثالثا– أساليب التحليل الإحصائي: من أجل تحليل البيانات قمنا باستعمال برنامج spss، ومن خلاله اعتمدنا على الأساليب التالية:

- التكرارات: لوصف أفراد الدراسة وتحديد استجابتهم.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف الكشف على اتجاهات أفراد العينة تجاه أسئلة الدراسة؛
- حساب ألفا كرونباخ من أجل ثبات وصدق الاستمارة.

المطلب الثاني:خصائص عينة الدراسة

أولا– الجنس:يمكن توضيح خاصية لأفراد العينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(06) :

توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

مؤسسات محل الدراسة		
الفئة	التكرار	%
ذكر	28	77.8
أنثى	08	22.2
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يلاحظ من الجدول رقم(06) أن نسبة إجابات الذكور أكثر بكثير من الإناث حيث بلغت نسبتهم 77.8%، بينما بلغت نسبة الإناث22.2% وهي نسبة صغيرة مقارنة بنسبة الذكور.

ثانيا– السن: يمكن توضيح خاصية السن لأفراد العينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(**07**):

توزيع عينة الدراسة حسب السن

مؤسسات محل الدراسة		
الفئة	التكرار	%
أقل من 30	20	55.6
40-31	07	19.4
50-41	07	19.4
أكبرمن 51	02	5.6
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يلاحظ من الجدول رقم(07)إن الفئة الأكبر من حيث السن هي فئة أقل من 30 سنة حيث تقدر نسبتهاب55.6% ثم تليها فئتين(من31-40) و (41-50) تملكان نفس العدد وتقدر نسبة كل فئة بـ19.4% ، ثم في الأخير تأتي فئة أكبر من51 سنة بنسبة تقدر بـ 5.6%.

كانت فيه الإجابات متنوعة ومتقاربة بين مختلف الفئات العمرية وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن أغلبية الموظفين في المؤسسات الثلاث هم شباب أي فئة أقل من30.

ثالثا- طبيعة الوظيفة: يمكن توضيح خاصية طبيعة الوظيفة لأفراد العينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(08):

توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الوظيفة

مؤسسات محل الدراسة		
طبيعة الوظيفة	التكرار	%
إطار	13	36.1
رئيس مصلحة	09	25
موظف	14	38.9
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يتضح من الجدول رقم(08) أن الفئة الأكبر من أفراد العينة موظفين حيث تقدر نسبة هذه الفئة بـــ38.9% ثم تليها فئة إطارات بنسبة تقدر بـــ36.1% ثم في الأخير تأتي فئة رئيس مصلحة بنسبةتقدربـــ25%.

بما أن نسبة فئة إطارات هي متقاربة نوعا ما مع نسبة فئة الموظفين فإن ذلك سيساعدنا في التعرف على تأثير الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا– المستوى التعليمي: يمكن توضيح خاصية المستوى التعليمي لأفراد العينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(09):

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

مؤسسات محل الدراسة		
المستوى التعليمي	التكرار	%
ثانوي أو أقل	07	19.4
جامعي	21	58.3
تكوين آخر	08	22.2
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يتضح من الجدول رقم(09) أن الفئة الأكبر من حيث المستوى التعليمي هي فئة الجامعيين حيث تقدر نسبتهم بـــ 58.3 % ثم تأتي في المرتبة الثانية فئة تكوين آخر نسبة تقدربـــ 22.2%، أما فئة ثانوي أو أقل بنسبة تقدر بـــ 19.4 %.

يعود سبب هذا التوزيع إلى الشروط التعيين الخاصة بالمؤسسات محل الدراسة خصوصا في السنوات الأخيرة والتي تشترط شهادة جامعية، ويرجع ذلك إلى قناعة المؤسسات محل الدراسة بقدرة حاملي الشهادات الجامعية على القيام بالمهام الموكلة إليهم على نحو يحقق الفائدة المرجوة.

خامسا– يمكن توضيح خاصية الأقدمية في العمل في الجدول التالي:

الجدول رقم(10):

توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية في العمل

مؤسسات محل الدراسة		
الأقدمية في العمل	التكرار	%
أقل من سنتين	06	16.7
من 2–5سنوات	10	27.8
من 5–10سنوات	08	22.2
أكثر من 10سنوات	12	33.3
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم(10) فيما يتعلق بالتوزيع حسب الأقدمية في الوظيفة الحالية أن الفئة من10فأكثر تحصلت على المرتبة الأولى بنسبة 33.3% ، في حين تحصلت الفئة مابين (2–5سنوات) على المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـــ 27.8%، ثم تليها الفئة من (5–10سنوات) في المرتبة الثالثة بنسبة 22.2%، وأخيرا جاءت الفئة أقل من سنتين بنسبة تقدر بـــ16.7%.

وتدل البيانات السابقة على وجود الأقدمية في العمل لدى أفراد عينة الدراسة، مما يجعلهم قادرين على تكوين آراء موجبة أو سلبية أكثر دقة نحو موضوع الدراسة، كما لايخفى لنا أيضا العامل الإيجابي لتواجد شريحة كبيرة

أيضا من الموظفين الجدد لمالهم من الحيوية والرغبة في العمل والإصرار على فهمه وسهولة التأقلم في جو العمل ممايزيد في فعاليته.

سادسا– حضور تطبيق الإدارة البيئية: يمكن توضيح خاصية حضور تطبيق الإدارة البيئية في الجدول التالي:

الجدول رقم(11):

توزيع أفراد العينة حسب خاصية حضور تطبيق الإدارة البيئية

مؤسسات محل الدراسة		
الإلتحاق بالعمل	التكرار	%
قبل تطبيق الإدارة البيئية	19	52.8
بعد تطبيق الإدارة البيئية	17	47.2
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يلاحظ من الجدول رقم(11) أن الفئة الأكبر من أفراد العينة التحقت بالعمل قبل تطبيق الإدارة البيئية حيث تقدر نسبة هذه الفئة بـــ52.8%، أما الفئة التي التحقت بالعمل بعد تطبيق الإدارة البيئية فتقدر بـــ47.2%.

سابعا– القيام بالدورات التدريبية: يمكن توضيح خاصية تلقي الدورات التدريبية في الجدول التالي:

الجدول رقم (12):

توزيع أفراد العينة حسب خاصية تلقي الدورات التدريبية

مؤسسات محل الدراسة		
تلقي الدورات التدريبية	التكرار	%
نعم	20	55.6
لا	16	44.4
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يلاحظ من الجدول رقم(12) أن الفئة الأكبر من أفراد العينة أجابت بأنها حضرت الدورات التدريبية تقدر نسبتها بـــ 55.6% ، أما الفئة التي أجابت عكس ذلك فتقدر نسبتها بـــ 44.4%.

المطلب الثالث:تحليل بيانات الدراسة الميدانية

أولا– البيانات المتعلقة بواقع تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات محل الدراسة

الجدول رقم (13):المؤشرات الإحصائية المتعلقة بواقع تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات محل الدراسة.

الأسئلة المقترحة	التكرارات				المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	إجراءات متخذة	إجراءات غير متخذة	إجراءات حيز الدراسة	إجراءات غير مهتم بها		
1-إجراءالمؤسسة لدراسة الأثر البيئي للنشاط الذي تمارسه.	16	04	13	03	2,9167	1,07902
2-إعتماد مؤسسة على الإدارة البيئية مطابق للمواصفات القياسية إيزو 14000.	15	06	14	01	2,9722	0,97060
3-مراعاة الأثر البيئي لمنتجات المؤسسة منذ الشروع في تصميمها.	20	04	11	01	3,1944	0,98036
4-توجيه الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان إدارة بيئية سليمة.	20	03	11	02	3,1389	1,04616
5-وضع برامج تكوين وتحسين لفائدة العمال خاصة بالإدارة البيئية فقط.	13	09	08	06	2,8056	1.11661
6-وضع أهداف خاصة بالتقليل من الأثر البيئي للنشاط الذي تمارسه المؤسسة.	12	06	17	01	2,8056	0,95077

7-إتخاذ التدابير التي تسمح بالحد من إستهلاك الطاقة	22	07	07	00	3,4167	0,80623
8-إتخاذ التدابير التي تسمح بالتحكم في إستهلاك المواد	26	05	05	00	3,5833	0,73193
9-إتخاذ التدابير التي تسمح بالتحكم في الإنبعاثات الناجمة عن العملية الإنتاجية	21	03	12	00	3,2500	0.93732
10-إتخاذ التدابير التي تسمح بالتقليص أو التخلص من النفايات والمواد الخطرة	23	03	10	00	3,3611	0,89929
11-إتخاذ التدابير التي تسمح بإعادة تدوير النفايات	22	06	07	01	3,3611	0,89929
12-إتخاذ التدابير التي تسمح بتطبيق الإنتاج النظيف	15	10	11	00	3.1111	0,85449
13-إستخدام تكنولوجيا نظيفة في عملية الإنتاج مما يزيد من إنتاجية العاملين وينعكس ذلك على منتجاتها	17	04	12	03	3,2500	1,18019
المجموع	242	70	138	18	3,1667	0,48737

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول رقم(13) إلى أن الدراسة تهدف إلى التعرف على مدى توفير المؤسسات محل الدراسة للموارد المالية والبشرية اللازمة لنظام الإدارة البيئية وكذلك الإهتمام بتكوين وتدريب الأفراد حول كل القضايا ذات الإهتمام البيئي، وأخيرا سعي المؤسسات إلى وضع أهداف وإجراءات من خلالها تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية على البيئة الطبيعة .

تدل الإحصائيات المتوصل إليها أن الإهتمام بالبيئة الطبيعية يعتبر شيئا ضروريا بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في مثل هذا القطاع(الإنتاجي) حيث أنه نتيجة لآثار السلبية على البيئة، لقد بلغ المتوسط الحسابي العام إلى 3,1667 درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 0,48737 درجة، حيث ترى العينة بأنه من الضروري إلتزام

المنظمة بتعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية لممارستها وتقوية القيم السائدة في المجتمع وقيامها بمجموعة من الإجراءات، حيث أن هذا المؤشر يدل على أن المؤسسات ملزمة على إعطاء الإهتمام الكافي لحماية البيئة فالإهتمام بالبعد البيئي من طرف هذه المؤسسات جاءت تحت ضغط الضوابط التي وضعتها السلطات العمومية في الجزائر من خلال إصدار مجموعة من التشريعات تلزم المؤسسات على إتخاذ التدابير اللازمة للحد من الآثار السلبية للأنشطة التي تمارسها على البيئة، في هذا المجال بادرت المؤسسات الثلاثة محل الدراسة إلى تجهيز المصانع بالوسائل التي تحد من الإنبعاثات الغازية، إضافة إلى ذلك لجأت المؤسسات إلى الإلتزام بصورة معلنة وطوعية بالعمل على التخفيف من أثارها البيئية السلبية حيث قامت المؤسسات محل الدراسة بوضع سياسات وإجراءات بيئية تساهم في المحافظة على البيئة وذلك من أجل حصولها على شهادات التي تثبت أن المؤسسات تولي الإهتمام الكافي للبيئة الطبيعية.

ثانيا– البيانات المتعلقة بإعادة تدوير النفايات والإنتاج النظيف والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

الجدول رقم(14): المؤشرات الإحصائية المتعلقة بإعادة تدوير النفايات والإنتاج النظيف والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الأسئلة المقترحة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
	موافق بشدة	موافق	نوعا ما	غير موافق	غير موافق تماما			
1-تتخلص مؤسستكم من النفايات الناجمة عن عملياتها الإنتاجية دون إعادة تدويرها وهذا ينعكس سلبا على الأجيال القادمة.	13	09	12	01	01	3 ,8889	1,03586	عالية
2-تتحكم مؤسستكم بشكل فعال في تكاليف التخلص من النفايات	06	16	12	02	00	3,72222	0,81455	عالية
3-تقوم مؤسستكم بفصل النفايات لتسهيل عملية إعادة تدويرها	10	11	12	03	00	3,7778	0,95950	عالية
4-تحرص مؤسستكم على نقل النفايات	07	13	12	04	00	3,6389	0,93052	عالية

والتخلص منها بطريقة لا تعرض البيئة لأي خطر								
5-تتخذ مؤسستكم إجراءات محددة لمعالجة تصريف النفايات وذلك لتحقيق التنمية المستدامة	**11**	**13**	**11**	**00**	**01**	**3,9167**	**0,93732**	**عالية**
6-تقوم مؤسستكم بتدريب موظفيها على تنفيذ مثل هذه الإجراءات.	**06**	**12**	**11**	**05**	**02**	**3,4167**	**1,10518**	**عالية**
7-تكثف مؤسستكم أبحاثها في توفير فرص لإعادة تدوير نفاياتها لضمان تنمية مستدامة لها.	**04**	**08**	**15**	**08**	**01**	**3,1667**	**1,0000**	**عالية**
8-لقد توصلت مؤسستكم إلى الحد من جميع أنواع النفايات وبالتالي ضمنت تحقيق تنمية مستدامة لها	**04**	**10**	**12**	**10**	**00**	**3,2222**	**0,98883**	**عالية**
9-تقوم مؤسستكم بإعادة التدوير النفايات الناجمة عن عملياتها الإنتاجية بغية تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة	**08**	**10**	**13**	**05**	**00**	**3,5833**	**0,99642**	**عالية**
10-تهدف من خلال إعادة تدوير النفايات إلى تحقيق التنمية المستدامة	**09**	**08**	**11**	**07**	**01**	**3,5278**	**1,10805**	**عالية**
11-تعتمد مؤسستكم على تقنية الإنتاج النظيف الذي يساهم في تحسين العملية الإنتاجية لضمان تحقيق التنمية المستدامة	**11**	**18**	**06**	**00**	**01**	**4,0556**	**0,86005**	**عالية**
12-تعتمد مؤسستكم على الإنتاج النظيف من أجل التقليل من الآثار السلبية على البيئة	**14**	**15**	**06**	**01**	**00**	**4,1667**	**0,81064**	**عالية**
13-تقوم مؤسستكم بالإعتماد على آلية الإنتاج النظيف من أجل إطالة دورة حياة المنتوج للوصول إلى التنمية	**10**	**17**	**07**	**02**	**00**	**3 ,9722**	**0,84468**	**عالية**

المستدامة								
14-تهدف مؤسستكم على الإعتماد على هذه الآلية للحصول على منتجات صديقة للبيئة	**10**	**14**	**10**	**02**	**00**	**3,8889**	**0,88730**	**عالية**

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على مخرجاتspss

- جاء البعد الأول والخاص بالعبارة التالية: *تتخلص **مؤسستكم من النفايات الناجمة عن عملياتها الإنتاجية دون إعادة تدويرها وهذا ينعكس سلبا على الأجيال القادمة*** بدرجة موافقة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد إلى 8889, 3درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ1,03586درجة. حيث ترى العينة بأن النفايات التي تنشأ من جراء العملية الإنتاجية سوف يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية وذلك من خلال زيادة إنبعاثات الغازية في الجو حيث يؤدي بدوره إلى تلف الموارد الطبيعية وإستنزافها.

- جاء البعد الثاني والخاص بالعبارة التالية:* **تتحكم مؤسستكم بشكل فعال في تكاليف التخلص من النفايات***.بدرجة موافقة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي بـــ 3,72222درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 0,81455 درجة، حيث ترى العينة بأن المؤسسة تقوم بالتخلص من النفايات عن طريق وضع تقنيات جيدة تساهم في تقليل من التكاليف المرتفعة من جراء ذلك.

- جاء البعد الثالث والخاص بالعبارة التالية:* **تقوم مؤسستكم بفصل النفايات لتسهيل عملية إعادة تدويرها***.بدرجة موافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي بـــ 3,7778درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 0,95950درجة، حيث ترى العينة بأن المؤسسة تسعى دوما لتقديم أفضل منتجات و بأقل التكاليف وذلك من خلال المواد المستعملة وقابلة لإعادة التدوير لاستخدامها مرة أخرى لتقديم منتجات جديدة، حيث يتم فصل هذه المواد ومعالجتها ثم إعادة تصنيعها لتصبح جاهزة للاستعمال.

- جاء البعد الرابع والخاص بالعبارة التالية:* **تحرص مؤسستكم على نقل النفايات والتخلص منها بطريقة لا تعرض البيئة لأي خطر*** بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي بـــ 3,6389 درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 0,93052درجة، حيث ترى العينة بأن المؤسسة تستعمل طرق آمنة وأساليب معينة للتخلص من النفايات عن طريق الطمر الصحي بدل الحرق لأنه يسبب ذلك تلوث للهواء والماء من خلال الغازات الملوثة التي تحملها الأمطار الحمظية.

- جاء البعد الخامس والخاص بالعبارة التالية:* **تتخذ مؤسستكم إجراءات محددة لمعالجة تصريف النفايات وذلك لتحقيق التنمية المستدامة***. بدرجة موفقة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي بـــ 3,9167درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 0,93732درجة، حيث ترى العينة بأن المؤسسة تستعمل إجراءات تحد من التلوث القائم من جراء تصريف النفايات وذلك بإستعمالها طرق جديدة وآمنة تحافظ بدورها على الموارد الطبيعية وتضمن إستمرارية للموارد للأجيال القادمة.

- جاء البعد السادس والخاص بالعبارة التالية:* **تقوم مؤسستكم بتدريب موظفيها على تنفيذ مثل هذه الإجراءات***بدرجة موافقة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي بـــ 3,4167درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 1,10518درجة، حيث ترى العينة بأن المؤسسة التي تهدف إلى الإستمرارية و تخفيض التكاليف لتصريف النفايات يجب على المؤسسة القيام بدورات تدريبية للعمال من أجل تحقيق الهدف الذي تصبوا إليه.

- جاء البعد السابع والخاص بالعبارة التالية:* **تكثف مؤسستكم أبحاثها في توفير فرص لإعادة تدوير نفاياتها لضمان تنمية مستدامة لها***.بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي بـــ 3,1667درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 1,0000درجة، حيث ترى العينة بأن المؤسسة تولي إهتماما كبيرا لإعادة تدوير نفاياتها وذلك من خلال وضع إسترتيجيات ودراسات تساهم في حماية البيئة الطبيعية من خلال توفير الطاقة في إمداد المواد الأولية لعملية الإنتاج الخام حيث تعتبر من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

- جاء البعد الثامن والخاص بالعبارة التالية:* **لقد توصلت مؤسستكم إلى الحد من جميع أنواع النفايات وبالتالي ضمنت تحقيق تنمية مستدامة لها***. بدرجة موافقة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي بـــ 3,2222درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 0,98883درجة، حيث ترى العينة بأن المؤسسة تسعى للحد من جميع أنواع النفايات التي تنشأ من جراء العملية الإنتاجية حيث تضمن إستمرارية للموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

- جاء البعد التاسع والخاص بالعبارة التالية:* **تقوم مؤسستكم بإعادة التدوير النفايات الناجمة عن عملياتها الإنتاجية بغية تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة***.بدرجة موافقة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي بـــ 3,5833درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 0,99642درجة، حيث ترى العينة أن المؤسسة تحقق مكاسب كبيرة من خلال إستخدام عملية إعادة التدوير من شأنه يحقق وفورات في التكلفة وبالتالي تحقيق أرباح كبيرة وضمان إستمرارية الموارد مما هذا سيؤدي إلى تحسين أداء المؤسسة.

- جاء البعد العاشر والخاص بالعبارة التالية:* **تهدف من خلال إعادة تدوير النفايات إلى تحقيق التنمية المستدامة***.بدرجة موافقة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي بـــ3,5278درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 1,10805درجة، حيث ترى العينة بأن عملية إعادة تدوير النفايات يساهم في حماية النظام البيئي وتوازنه مما يزيد من الكفاءة الإيكولوجية وضمان إستمرارية الموارد للأجيال القادمة.

- من البعد العاشر ّإلى البعد الرابع العاشر والخاص بالعبارات المتعلقة بالإنتاج النظيف ، حيث بلغ المتوسط الحسابي بـــ 4,0208درجة، بدرجة موافقة عالية، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 0,73040درجة ، حيث ترى العينة بأن الإنتاج النظيف يعتبر من أهم التقنيات الجديدة التي تسعى إليها المؤسسة لتطبيقها نظرا لكونها تساهم في تحسين العملية الإنتاجية للحصول على منتجات خضراء وتقليل من حدة الآثار السلبية التي تؤدي بدورها إلى تلف الموارد الطبيعية مما هذا ينجر عنه مشاكل بيئية وبالتالي هذا سينعكس سلبا على الأجيال القادمة.

ثالثا–البيانات المتعلقة بتقييم الأثر البيئي والمساهمة في تخطيط التنمية المستدامة

الجدول رقم(15): المؤشرات الإحصائية لتقييم الأثر البيئي والمساهمة في تخطيط التنمية المستدامة.

الأسئلة المقترحة	التكرارات				المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	مهم جدا	مهم	نوعا ما	غير مهم		
1–تحرص مؤسستكم على القيام بدراسة لتقييم الأثر البيئي قبل بداية المشروع التنموي	05	18	10	03	2 ,6944	0,82183
2–تحرص مؤسستكم على القيام بدراسة لتقييم الأثر البيئي أثناء إنجاز المشروع	06	14	12	04	2 ,6111	0,90326
3–تحرص مؤسستكم على القيام بدراسة لتقييم الأثر البيئي بعد تنفيذ المشروع	05	14	14	03	2 ,5833	0,84092
4–تعتمد مؤسستكم على تقييم الأثر البيئي من أجل الفحص المبكر للمشاكل البيئية لتطبيق إجراءات وتدابير للحد من تلك التأثيرات البيئية المحتملة من هذا المشروع	07	10	15	04	2,5556	0,93944
5–تقوم مؤسستكم بتطبيق إجراءات الوقاية البيئية الكافية للتخفيف من التأثيرات البيئية ولتفادي تدهور النظام البيئي مما ينتج عنه حماية البيئة في ظل تحقيق التنمية المستدامة	06	11	17	02	2,5833	0,84092
6–يهدف تقييم الأثر البيئي إلى إيجاد نوع من	06	08	20	02	2,5000	0,80515

التوازن بين البيئة ومشروعات وخطط التنمية						
7-تقوم مؤسستكم بدراسة تقييم الأثر البيئي لإخبار متخذ القرار بالتأثيرات البيئية المتوقعة والمخاطر المحيطة بمشروعات التنمية المقترحة	07	08	18	03	2,5278	0,90982
8-تحرص مؤسستكم بدراسة تقييم الأثر البيئي بغية ضمان التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإستمرار	06	10	18	02	2,5556	0,84327
9-تقوم مؤسستكم بتطبيق تقييم الأثر البيئي بسبب الضغوطات الحكومية	11	08	14	03	2,7500	0,99642
10-تقوم مؤسستكم بتقييم الآثار البيئية الناشئة عن عملية الإنتاج	07	16	11	02	2,7778	0,83190
المجموع	66	117	149	28	2,6139	0,67195

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات **spss**.

يتضح من الجدول رقم(15) أن الإجابات كانت متنوعة ومختلفة نظرا لأن دراسة تقييم الأثر البيئي يعتبر من الأساليب الجديدة على المؤسسات محل الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام بـــ 2,6139درجة، وبإنحراف معياري يقدر بـــ 0,67195درجة، حيث يعتبر التقييم الأثر البيئي من أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدم في عمليات التنمية لمتابعة ورصد الآثار البيئية لنشاطات التنمية قبل البدء بتنفيذها وأثناء التنفيذ وبعده وذلك لوضع حلول مناسبة لهذه الآثار والتغلب عليها من أجل إستدامة الموارد الطبيعية للأجيال الحاضرة والمستقبلية، حيث تم إحصاء آراء أفراد العينة على أن المؤسسة يجب عليها أن تهتم بدراسة لتقييم الأثر البيئي من جراء نشاطها ، حيث تم ترتيب المقاييس على التوالي : إن المقياس الأكبر أجمعوا على(نوعا ما) بتكرار149ثم تليها في المرتبة الثانية (مهم) بتكرار117 ، وفي المرتبة الثالثة (مهم جدا) بتكرار 66، وفي الأخير (غير مهم) بتكرار 28. ويرجع سبب هذا التوزيع إلى القلق الذي يساور أوساط المسيرين من أن يؤدي تقييم الآثار البيئية إلى تأخير إنجاز المشروعات التنموية، وهذا ما يترتب عليه المزيد من الوقت والتكاليف، ويبد أنه إذا ما أجريت عمليات تقييم الآثار البيئية المتوقعة في وقت مبكر خلال مرحلة التخطيط ضمن سياق دراسة الجدوى الاقتصادية سيتيح التعرف على الآثار البيئية من أجل اتخاذ القرار الأفضل إتجاه حماية البيئة.

من هنا أصبح تقييم الآثار البيئية عنصرا من عناصر عملية التخطيط للتنمية المستدامة، وينبغي النظر إليه على هذا الأساس بدلا من إعتباره مجرد عائق إضافي يجب التغلب عليه.

خلاصة الفصل:

وفي نهاية الفصل يمكن الوصول إلى أن المؤسسات الإنتاجية الناجحة تسعى دائما إلى ترشيد مواردها الطبيعية وذلك بالإعتماد على إدارة بيئية فعالة تساهم في الحفاظ على البيئة من التلوث البيئي الذي ينتج من خلال الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها مؤسسات محل الدراسة وذلك بتطبيق عملية إعادة التدوير لمخلفاتها والقيام بدراسة لتقييم الآثار البيئية الناتجة عن العملية الإنتاجية والمحافظة على الموارد والبيئة الطبيعية مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

حيث تناولنا في بداية هذا الفصل بطاقة تقنية للمؤسسات محل الدراسة، تم عرض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، ثم قمنا بطرح مختلف البيانات المستخرجة من إستمارة البحث والمتمثلة في خمسة محاور:

المحور الأول حول البيانات العامة، المحور الثاني حول واقع تطبيق الإدارة البيئية في مؤسسات محل الدراسة، المحور الثالث حول إعادة تدوير النفايات والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، المحور الرابع حول الإنتاج النظيف يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، والمحور الخامس حول تقييم الأثر البيئي والمساهمة في تخطيط التنمية المستدامة، حيث تم تحليل المحاور بالإعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية وإستنادا إلى مقاييس"ليكارت الخماسي والرباعي" للوقوف على صحة فرضيات البحث والإجابة على إشكالية الدراسة.

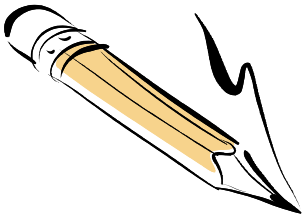

خاتمة

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لإشكالية البحث تبين لنا التأثير الفعال للإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال استخدام آليات إعادة التدوير والإنتاج النظيف وكذلك استيعاب المؤسسات على القيام بدراسة لتقييم الأثر البيئي الذي يعُد من أهم الأساليب البيئية في تخطيط التنمية المستدامة لحماية البيئة الطبيعية من التلف واستنزاف مواردها.

أولا– النتائج

– تمارس المؤسسات الاقتصادية أنشطتها في ظل ضغوط قوية من جانب أطراف عديدة، من أجل تحسين أدائها البيئي، وبالتالي فإنها تحتاج إلى إستراتيجيات وأساليب إدارية جديدة تساعدها في تحقيق ذلك.

– قلة الوعي بأهمية البيئة ساعد على تجلي مظاهر التدهور البيئي وتفاقم مشكل التلوث الذي يسبب مخاطر على صحة الإنسان، كما قد تؤثر المخاطر البيئية التي تتعرض لها المؤسسات الإنتاجية، في قدرتها على الاستمرار في مزاولة أنشطتها، مما يتطلب إعداد برامج لإدارة تلك المخاطر.

– إن حماية البيئة تتطلب ضرورة معرفة المشكلات البيئية ومحاولة إيجاد حلول لها، لذا فقضايا حماية البيئة تسبب قلقا متزايدا للمؤسسات الإنتاجية التي يجب أن تأخذ مفهوم التنمية المستدامة، الذي سيسمح لها بتحقيق احتياجاتها الحالية على ألا يتم ذلك عن طريق التضحية باحتياجات الأجيال القادمة.

– إن التوسع في تقنيات الإنتاج الأنظف يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتقليل المخلفات وترشيد استخدام الطاقة وتصنيع المنتجات صديقة للبيئة مع توجيه العناية لحماية البيئة وصيانة الموارد من أجل أجيال الحاضر والمستقبل، كما يؤدي الإنتاج الأنظف إلى جني مكاسب اقتصادية كبيرة مثل دعم تنافس المنتجات في الأسواق المحلية والعالمية.

– بالرغم من سن الدولة لكثير من القوانين الهادفة لحماية البيئة، إلا أن التأخر في وضع أطر وتنظيمات خاصة يسترشد بها عند تطبيقها أدى إلى إفساح المجال لحدوث تلوث البيئي وتدهور النظام البيئي، إضافة إلى أن ترتيبات القانونية لا تسمح بمراقبة المؤسسات وذلك لغياب الصرامة في إتخاذ الإجراءات اللازمة.

ثانيا– اختبار الفرضيات.

بعد دراسة هذا البحث ومحاولة التوسع في مختلف الجوانب التي تمسه، بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها تمكنا من القيام باختبار الفرضيات كالآتي:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي رأينا من خلالها معرفة واقع تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات محل الدراسة فإن هذه الفرضية تطبيقيا تحققت لوجود آليات الإدارة بيئية في المؤسسات محل الدراسة حيث لديها اهتمام بيئي وذلك من خلال وضع بعض الإجراءات التي تساهم في الحد من التلوث أي أن المؤسسات لها توجهات بيئية من جراء إصدار السلطات العمومية في الجزائر قوانين وتشريعات بيئية جديدة حيث أن المؤسسات محل الدراسة أصبحت تولي للبيئة اعتبارا في نشاطها وخير دليل على ذلك هو تعيينها لمندوب البيئة كما هو الحال في الهيكل التنظيمي لمؤسسة تيندال
- أما الفرضية الثانية والثالثة والتي رأينا فيها أن عملية إعادة التدوير والإنتاج الأنظف يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ، تم إثبات الفرضية الثانية والثالثة حيث ترى العينة أن عملية إعادة تدوير النفايات مهمة من خلال المحافظة على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية والعمل على تقديم منتجات خضراء وتخفيض التكاليف.
- أما بالنسبة للفرضية الأخيرة والتي رأينا فيها أن تقييم الأثر البيئي يساهم في تخطيط التنمية المستدامة

وهذا ما أجمع عليه بعض أفراد العينة، بالرغم من اعتبار تقييم الأثر البيئي عائق للمشاريع التنموية الجديدة من جراء ما يترتب عليه المزيد من الوقت والتكاليف إلا أنه يجب التغلب عليه ، حيث يعتبر تقييم الآثار البيئية عنصرا من عناصر عملية التخطيط من أجل المحافظة على البيئة من التلوث ومنه تم إثبات الفرضية.

ثانيا– الاقتراحات

انطلاقا من النتائج السالفة الذكر يمكن أن نتقدم بجملة من الاقتراحات التي نراها ضرورية لتبني الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة وهي:

– تبني إدارة بيئية مستقلة إداريا، مما سيمكن المؤسسة من ترشيد استخدام الطاقة وتصنيع المنتجات صديقة للبيئة مع توجيه العناية لحماية البيئة وصيانة الموارد من أجيال الحاضر والمستقبل كما يؤدي إلى جني مكاسب اقتصادية كبيرة.

– التجسيد الفعلي والحقيقي للبرنامج البيئي في ميدان العمل، والمسطر من قبل المديرية العامة للبيئة.

– تحسيس العمال بأهمية الجانب البيئي وجعلها ثقافة عمل .

– اقتراح مخطط يومي من أجل تحسين إنتاجية العمال، وتسيير العمل والمساهمة في تحسين الشروط البيئية للعمل.

- ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة وردعية تجاه الملوثين والمخالفين للقوانين، بفرض غرامات تتناسب ودرجة المخالفة.

- يجب على المؤسسات أن تكون أكثر وعيا وإدراك للمشاكل التي تحدق بها من جراء سوء التسيير لنشاطاتها مما يؤدي إلى ارتكاب الأخطاء أثناء العمل والتي قد تسبب في مشاكل يصعب التحكم فيها، وعليه فإن المؤسسات لابد أن تبني إستراتيجياتها على مبادئ التنمية المستدامة.

- ضرورة الاهتمام بالتدريب والتكوين العمال وهذا عن طريق الندوات والدورات التدريبية المتعلقة بالإدارة البيئية.

- إعادة استغلال المياه المستعملة بعد تصفيتها للاستعمالات اليومية أو للزراعة.

- وضع نظام فعال للرقابة والمتابعة والتقييم ورصد المخالفات البيئية، وتوقيع العقوبات الفورية على المخالفين ووضع الاشتراطات موضع التنفيذ.

- إدخال نظم محاسبة التكاليف البيئية ضمن النظم المحاسبية الأخرى، للتعرف على التكاليف والمنافع الاجتماعية للأنشطة الملوثة .

- القيام بدراسات الجدوى البيئية في المشاريع التنموية.

ثالثا– آفاق الدراسة

يمكن تقديم بعض المواضيع التي لها علاقة بموضوع البحث كما يلي:

- إجراء دراسة حول معوقات تبني الإدارة البيئية من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في إطار التنمية المستدامة.
- إجراء دراسة حول دور الجدوى البيئية في تقييم المشاريع الاستثمارية لبلوغ التنمية المستدامة.
- البحث في مدى تأثير اعتماد الإدارة البيئية على الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية.
- إجراء دراسة حول دور الإعانة الخضراء في تحفيز المؤسسات الجزائرية لتبني الإدارة البيئية.

قائمة المراجع

قائـــمة المراجـع

أولا: القرآن الكريـــم

سورة الأعراف

سورة يوسف

ثانيا: مراجع باللغة العربية

1-الكتب

1- بن حبتور عبد العزيز صالح، أصول ومبادئ الإدارة العامة، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2000.

2- البنا علي علي، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية-نماذج دراسية في الجغرافيا التطبيقية-،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000.

3- البكري ثامر، النوري أحمد نزار، التسويق الأخضر، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2007.

4- توفيق محسن عبد الحميد وآخرون، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1992.

5- الجلاد أحمد، السياحة المتواصلة البيئية،ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2002.

6- الحجار صلاح محمود وصقر داليا عبد الحميد، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية-منهجياته، تقنياته، استدامته-ط1، دار الفكر العربي،القاهرة،مصر، 2006.

7- حجري فؤاد، سلسلة القوانين الإدارية-البيئة والأمن-، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.

8- الحلو ماجد راغب، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.

9- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

10- خلف لعيبي هاتو، محاسبة التلوث البيئي، الأكاديمية العربية في الدانمارك، بغداد، العراق، 2009.

11- دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، ط1، دار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000.

12- زايد مراد، الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمة-مدخل تسيير المؤسسات-، ط1، دار الخلدونية، جامعة الجزائر3 ،2012.

13- سعد سامية جلال، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005.

14- سعيدان علي، حماية البيئة-من التلوث بالمواد الإشعاعية والكمياوية في القانون الجزائري-، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

15- صالح نادية حمدي، الإدارة البيئية- المبادئ والممارسات-، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003.

16- الصرن رعد حسن، نظم الإدارة البيئية والإيزو14000، دار الرضا، دمشق، سوريا،2001.

17- الطائي يوسف جحيم، العجيلي محمد عاصي، حكيم ليث علي، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية و الخدمية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2009.

18- طاحون زكريا، الإدارة البيئية-نحو الإنتاج الأنظف-، معهد الدراسات والبحوث البيئية، القاهرة، مصر، 2005.

19- عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية-الحماية الإدارية للبيئة-، داراليازوري، عمان، الأردن، 2007.

20- عبيدات محمد إبراهيم، التسويق الإجتماعي الأخضر والبيئي، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2004.

21- عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الإقتصاد- التحليل الكلي-، ط1، دار وائل، جامعة الإسراء، الأردن، 2006.

22- العزاوي محمد عبد الوهاب، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO14000وISO9000، ط2، دار وائل، عمان، الأردن، 2005.

23- العزاوي نجم وعبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة-نظم ومتطلبات وتطبيقات14000-، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

24- غنيم عثمان محمد وماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها،ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2007.

25- فرغلي أحمد، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2007.

26- فهمي خالد مصطفى، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية-دراسة مقارنة-، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

27- قاسم خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة- في ظل العولمة المعاصرة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.

28- القره راغي علي محيي الدين، إستراتيجية التنمية الشاملة والسياسات الإقتصادية في ظل الربيع العربي – النقدية والمالية-، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 2012.

29- قمر عبد المنعم مصطفى، الإنفجار السكاني والإحتباس الحراري، الطبعة العربية، الكويت، 2012.

30- الكايد بيان محمد، النظام البيئي-تلوث الهواء، الغلاف الجوي، الإحتباس الحراري-، ط1، دار الراية، عمان، الأردن، 2011.

31- محارب عبد العزيز قاسم، الآثار الإقتصادية لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006.

32- مقري عبد الرزاق، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

33- مقدادي كاظم، المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، قسم إدارة البيئة،2007.

34- مقدادي كاظم، أساسيات علم البيئة الحديث، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، قسم إدارة البيئة، 2006.

35- مقلد رمضان محمد وآخرون، إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

36- الملكاوي إبتسام سعيد، جريمة تلويث البيئة- دراسة مقارنة-، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008.

37- المنياوى ياسر محمد فاروق، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.

38- الهادي سليمان عمر، الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

39- يونس إبراهيم أحمد يونس، البيئة والتشريعات البيئية، ط1، دار حامد، عمان، الأردن، 2008.

2- المجلات والدوريات

1- أوسرسر منور وبن حاج جيلالي مغراوة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

2- ديب ريدة ومهنا سليمان، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، قسم تخطيط، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، سوريا،2009 .

3- الصفار عبد الكريم خليل، نموذج لتقويم نظام الإدارة البيئية وفقا للمتطلبات المواصفات الدولية الإيزو14001، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد19، العدد01، 2011، جامعة بابل، العراق.

4- عبد الله سارة: نظام ادارة البيئة، مجلة عالم الجودة، مجلة علمية عربية متخصصة في علوم و تطبيقات الجودة و نظم الإدارة، مسجلة دوليا بتصريح من بيرمنجهام البريطانية للطباعة والنشر، العدد 4، جانفي 2012.

5- عبد الناصر موسى و آمال رحمان، الإدارة البيئية و آليات تفعليها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008.

6- العوضي جاسم، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد40.

7-مخول مطانيوس وغانم عدنان، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد02، قسم الإحصاء التطبيقي، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

8-ممدوح سلامة مرسي أحمد، الإدارة البيئية لتقييم الأثر البيئي للمشروعات، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد32، 2008.

9- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد26، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.

10- ناول عبد الهاوي، الإستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحمل أخطارا تهدد صحة الإنسان ورفاهيته، (مقال منشور).

3- الملتقيات والندوات والمؤتمرات والمداخلات

1- بقة شريف والعايب عبد الرحمان، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل2008.

2- بلعادي عمار ورمضاني لطفي، حوكمة إدارة البيئة كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة8ماي1945، قالمة.

3-بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة وحفيفي صليحة، الأداء البيئي كإستراتيجية تنافسية للمؤسسات الصناعية- دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلفECDE-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

4- بن خديجة منصف وأولاد زاوي عبد الرحمان، حماية البيئة في الجزائر- رؤية قانونية-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة8ماي1945، قالمة.

5- بن الشيخ توفيق والدراجي لعفيفي، المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة8ماي1945، قالمة.

6- بن عيسى عنابي و البز كلثوم، تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر-حتمية بيئية أم واقع إقتصادي-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإسترتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة،10-11 نوفمبر2009.

7- بوديار زهية وجباري شوقي، تقويم الأثر البيئي للمشاريع كأداة لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإسترتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة،10-11 نوفمبر2009.

8- بوعشة مبارك، التنمية المستدامة- المقاربة إقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل2008.

9- بوعبد الله علي والسبتي وسيلة، إشكالية التنمية الإقتصادية المستدامة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإسترتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة،10-11 نوفمبر2009.

10- تي أحمد وبوشول السعيد، إستراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر في ظل البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة8ماي1945، قالمة.

11- رومانو دوناتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مواد تدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003.

12- عبة فريد و مناصرية إسماعيل، آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة، ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة8ماي1945، قالمة.

13- عبد الرزاق فوزي وبوروبة كاتية، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل2008.

14- عبد الرزاق براهيمي وبوديار زهية، تقييم الأثر البيئي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية، جامعة8ماي1945، قالمة.

15-علبي أسعد وآخرون، ظاهرة الإحتباس الحراري وأثرها على البيئة الحيوية، حلقة بحث، كلية الهندسة التقنية تقانات الهندسة البيئية، جامعة حلب، 2008.

16- عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل2008.

17- عيسات العربي وبراهيمي حياة، مساهمة إسترتيجية التدريب في تنمية الموارد البشرية والرفع من أدائها بالمؤسسة الإقتصادية في إطار التنمية المستدامة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإسترتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة،10-11 نوفمبر2009.

18- فريجة حسين، التنمية المستدامة-أبعادها الإقتصادية والإجتماعية-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإسترتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة،10-11 نوفمبر2009.

19- قادري عبد القادر وضويفي حمزة، التطورات الدولية المتعلقة بالمواصفات والمعايير البيئية والكفيلة بتأهيل المؤسسة الإقتصادية بيئيا وإندماجها في الأسواق التجارية العالمية ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الإقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

20- قاسمي كمال، ثالوث: التنمية المستدامة التسويق الإجتماعي وإقتصاديات المعرفة العلاقة والأهمية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والإسترتيجيات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة،10-11 نوفمبر2009.

21- مجاهدي فاتح وشراف إبراهيم، الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية بالإشارة إلى حالتي مؤسستيIBM-Sony، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر.

22- مليجى ممدوح محمد، تأثير الوضع البيئي على إدارة الموانئ البحرية، المؤتمر الدولي السادس والعشرون للموانئ والنقل البحري- التكامل من أجل مستقبل أفضل-، كلية النقل البحري والتكنولوجيا الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، مصر، 2010.

23-يحياوي إلهام وآخرون، نحو تحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال تطبيق مدخل الإدارة البيئية، المؤتمر الدولي إقتصاديات البيئة والعولمة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن،20-23 أفريل2009.

4- الأطروحات ورسائل الماجستير

1-أحسن سعيد، الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع باستخدام أسلوب التكلفة/العائد دراسة ميدانية بمركب المحارف والرافعات، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

2-برني لطيفة، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية-دراسة حالة المؤسسةEN,I,CA,BISKRA، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2006-2007.

3- بوحفص رواني، المراجعة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- حالة مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب-، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوقشت علنا يوم5-12-2007.

4- بن أحمد عبد المنعم ، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،2008.

5-بوعافية سمير، مساهمة المؤسسة الصناعية في حماية البيئة من التلوث الصناعي-دراسة حالة مؤسسة إسمنت عين التوتة-، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير البيئة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوقشت علنا بتاريخ1-7-2008.

6-بوفنارة فاطمة، تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر-حالة مدينة الخروب-، مذكرة ماجستير، تخصص التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة،2009.

7- حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

8-خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة- حالة سوناطراك-، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير البيئة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوقشت علنا بتاريخ12-12-2007.

9-دعاس عز الدين، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

10-ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة-دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

11-راشي طارق، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة-، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

12-رزاي سعاد، إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

13-سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.

14-السيد رانية عمر محمد الباز، أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية بمدينة جدة-، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007.

15- عامر رياض حامد يوسف، تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلائم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية، مذكرة ماجستيير، تخصص العلوم البيئية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

16- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

17 - عكبد محمد علي سكفان ، مقومات الإدارة البيئية للنفايات الخطرة في مستشفى دسلدورف الجامعي في ألمانيا نموذجا، مذكرة ماجستير، تخصص العلوم البيئية مقدمة إلى مجلس العلمي، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، دون ذكر السنة.

18- غلاب فاتح، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة- دراسة لبعض المؤسسات الصناعية-، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، نوقشت علنا بتاريخ 26-06-2011.

19- قادر محسن محمد أمين، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة،2009.

20- الكرادشة منذر نائل، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال،2010.

21- هرموش منى، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

22- يخلف جمال الدين، تأثير نظام الإدارة البيئية على الأداء البشري في إطار التنمية المستدامة-دراسة حالة شركة إسمنت عين توتة-، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة،2012-2013.

5- التقارير والقوانين والمراسيم التشريعية

1- الجريدة الرسمية، قانون رقم 03 – 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر في 19 جويلية 2003، رقم43، المؤرخة في 2003/07/20.

2-الجريدة الرسمية، قانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المادة03 ، الصادر في 12 ديسمبر سنة2001.

3- الجريدة الرسمية، قانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة، الصادر في 5 فيفري 1983، المؤرخة في 1983-02-22.

4- تقرير مخرجات المرحلة النهائية للدراسة الاستشارية، العوامل المؤثرة على التنمية المستدامة لدولة الكويت، مقدمة إلى قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، دولة الكويت، فيفري 2006.

5-الدليل التدريبي عن النواحي البيئية في الإدارة المتكاملة للموارد في المنطقة العربية.

6- مركز النشاطات الإقليمية للإنتاج النظيف، دليل التشخيص-تشخيص فرص تخفيف الأثر البيئي، إسبانيا.

7- سجلات مؤسسة تيندال، ألقال+، مطاحن الحضنة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Michel Prieur,droit de lénvironnement,4édition ,Dalloz,Delta,2001 .

2- james lamprecht :ISO14001 commentaire et coseils pratiques,une approche responsable afnor,2003 .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إستمارة إستبيان

جامعة المسيلة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية.

الأخ الكريم/الأخت الكريمة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد:.....

في إطار إعداد الدراسة المكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير– تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية– بعنوان" **تأثير الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة**" نضع بين أيديكم هذا الإستبيان راجين منكم الإجابة على فقراته وذلك بوضع إشارة(X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم، مع العلم أن ماتدلون به من إجابات سيتم الحفاظ على سريته ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، كما أحيطكم علما بشرح لبعض المصطلحات الواردة في هذا الإستبيان:

إعادة تدوير النفايات:أي إعادة إستخدام النفايات في العملية الإنتاجية بعد تحويلها إلى مواد منتجة.

الإنتاج الأنظف:هو إستراتيجية بيئية وقائية تزيد الكفاءة الإيكولوجية وتحد من المخاطر المحدقة بالإنسان والبيئة.

الإدارة البيئية:وهي تلك الإجراءات التي طبقتها شركتكم للحفاظ على البيئة ومن خلالها تحصلت على شهادة الإيزو14001.

وفي الأخير تقبلوا مني فائق التقدير والإحترام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الأستاذ المشرف:

قراوي أحمد الصغير

الطالبة:

تيطراوي آمنة.

المحور الأول: البيانات العامة

1/ المؤسسة:

2/ نشاطها:

3/ الجنس: ذكر ( ) ، أنثى ( ).

4/ السن: أقل من 30 ( ) 31 -40 ( )

41-50 ( ) أكثر من 51 ( )

5/ الوظيفة: إطار ( ) ، رئيس مصلحة ( ) ، موظف ( ).

6/ المستوى التعليمي: ثانوي أو أقل( )، جامعي ( )، تكوين آخر ( ).

7/ الأقدمية: أقل من سنتين ( ) ، من 2- 5 ( )

من 5-10 ( ) ، أكثر من 10 سنوات ( )

8/ إلتحقت بالعمل: قبل تطبيق الإدارة البيئية ( )، بعد تطبيق الإدارة البيئية ( ).

9/ هل تلقيت دورات تدريبية؟ نعم ( ) ، لا( ).

إذا كان الجواب نعم:

نوع الدورة التدريبية:.....

تاريخ الدورة التدريبية:.....

مكان الدورة:.....

المحور الثاني:واقع تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات محل الدراسة.

الأسئلة المقترحة	إجراءات متخذة	إجراءات غير متخذة	إجراءات حيز الدراسة	إجراءات غير مهتم بها
إجراء المؤسسة لدراسة الأثر البيئي للنشاط الذي تمارسه.				
إعتماد مؤسسة على الإدارة البيئية مطابق للمواصفات القياسية إيزو 14000.				
مراعاة الأثر البيئي لمنتجات المؤسسة منذ الشروع في تصميمها.				
توجيه الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان إدارة بيئية سليمة.				
وضع برامج تكوين وتحسين لفائدة العمال خاصة بالإدارة البيئية فقط.				
وضع أهداف خاصة بالتقليل من الأثر البيئي للنشاط الذي تمارسه المؤسسة.				
إتخاذ التدابير التي تسمح بالحد من إستهلاك الطاقة				
إتخاذ التدابير التي تسمح بالتحكم في إستهلاك المواد				
إتخاذ التدابير التي تسمح بالتحكم في الإنبعاثات الناجمة عن العملية الإنتاجية				
إتخاذ التدابير التي تسمح بالتقليص أو التخلص من النفايات والمواد الخطرة				
إتخاذ التدابير التي تسمح بإعادة تدوير النفايات				
إتخاذ التدابير التي تسمح بتطبيق الإنتاج النظيف				
إستخدام تكنولوجيا نظيفة في عملية الإنتاج مما يزيد من إنتاجية العاملين وينعكس ذلك على منتجاتها				

المحور الثالث:إعادة تدوير النفايات والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الأسئلة المقترحة	موافق بشدة	موا فق	نوعا ما	غير موا فق	غير موافق تماما
تتخلص مؤسستكم من النفايات الناجمة عن عملياتها الإنتاجية دون إعادة تدويرها وهذا ينعكس سلبا على الأجيال القادمة.					
تتحكم مؤسستكم بشكل فعال في تكاليف التخلص من النفايات					
تقوم مؤسستكم بفصل النفايات لتسهيل عملية إعادة تدويرها					
تحرص مؤسستكم على نقل النفايات والتخلص منها بطريقة لا تعرض البيئة لأي خطر					
تتخذ مؤسستكم إجراءات محددة لمعالجة تصريف النفايات وذلك لتحقيق التنمية المستدامة					
تقوم مؤسستكم بتدريب موظفيها على تنفيذ مثل هذه الإجراءات.					
تكثف مؤسستكم أبحاثها في توفير فرص لإعادة تدوير نفاياتها لضمان تنمية مستدامة لها.					
لقد توصلت مؤسستكم إلى الحد من جميع أنواع النفايات وبالتالي ضمنت تحقيق تنمية مستدامة لها					
تقوم مؤسستكم بإعادة التدوير النفايات الناجمة عن عملياتها الإنتاجية بغية تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة					
تهدف من خلال إعادة تدوير النفايات إلى تحقيق التنمية المستدامة					

المحور الرابع: الإنتاج النظيف يساهم في تحقيق التنمية المستدامة

الأسئلة المقترحة	موافق بشدة	موافق	نوعا ما	غير موافق	غير موافق تماما
تعتمد مؤسستكم على تقنية الإنتاج النظيف الذي يساهم في تحسن العملية الإنتاجية لضمان تحقيق التنمية المستدامة					
تعتمد مؤسستكم على الإنتاج النظيف من أجل التقليل من الآثار السلبية على البيئة					
تقوم مؤسستكم بالإعتماد على آلية الإنتاج النظيف من أجل إطالة حياة المنتوج للوصول إلى التنمية المستدامة					
تهدف مؤسستكم على الإعتماد على هذه الآلية للحصول على منتجات صديقة للبيئة					

المحور الخامس: تقييم الأثر البيئي والمساهمة في تخطيط التنمية المستدامة.

الأسئلة المقترحة	مهم جدا	مهم	نوعا ما	غير مهم
تحرص مؤسستكم على القيام بدراسة لتقييم الأثر البيئي قبل بداية المشروع التنموي				
تحرص مؤسستكم على القيام بدراسة لتقييم الأثر البيئي أثناء إنجاز المشروع				
تحرص مؤسستكم على القيام بدراسة لتقييم الأثر البيئي بعد تنفيذ المشروع				
تعتمد مؤسستكم على تقييم الأثر البيئي من أجل الفحص المبكر للمشاكل البيئية لتطبيق إجراءات وتدابير للحد من تلك التأثيرات البيئية المحتملة من هذا المشروع				
تقوم مؤسستكم بتطبيق إجراءات الوقاية البيئية الكافية للتخفيف من التأثيرات البيئية ولتفادي تدهور النظام البيئي مما ينتج عنه حماية البيئة في ظل تحقيق التنمية المستدامة				
يهدف تقييم الأثر البيئي إلى إيجاد نوع من التوازن بين البيئة ومشروعات وخطط التنمية				
تقوم مؤسستكم بدراسة تقييم الأثر البيئي لإخبار متخذ القرار بالتأثيرات البيئية المتوقعة والمخاطر المحيطة بمشروعات التنمية المقترحة				
تحرص مؤسستكم بدراسة تقييم الأثر البيئي بغية ضمان التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإستمرار				
تقوم مؤسستكم بتطبيق تقييم الأثر البيئي بسبب الضغوطات الحكومية				
تقوم مؤسستكم بتقييم الآثار البيئية الناشئة عن عملية الإنتاج				

وشكرا على تعاونكم

الجنس

		Frequency	Percent
Valid	ذكر	28	77,8
	أنثى	8	22,2
	Total	36	100,0

السن

		Frequency	Percent
Valid	-30	20	55,6
	31-40	7	19,4
	41-50	7	19,4
	51+	2	5,6
	Total	36	100,0

الوظيفة

		Frequency	Percent
Valid	إطار	13	36,1
	رئيس مصلحة	9	25,0
	موظف	14	38,9
	Total	36	100,0

المستوى.التعليمي

		Frequency	Percent
Valid	ثانوي أو أقل	7	19,4
	جامعي	21	58,3
	تكوين آخر	8	22,2
	Total	36	100,0

الأقدمية

		Frequency	Percent
Valid	أقل من سنتين	6	16,7
	2-5	10	27,8
	5-10	8	22,2
	+10	12	33,3
	Total	36	100,0

إلتحقت.بالعمل

		Frequency	Percent
Valid	قبل تطبيق الإدارة البيئية	19	52,8
	بعد تطبيق الإدارة البيئية	17	47,2
	Total	36	100,0

هل.تلقيت.دورات.تدريبية

		Frequency	Percent
Valid	نعم	20	55,6
	لا	16	44,4
	Total	36	100,0

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
q1	36	2,9167	1,07902
q2	36	2,9722	,97060
q3	36	3,1944	,98036
q4	36	3,1389	1,04616
q5	36	2,8056	1,11661
q6	36	2,8056	,95077
q7	36	3,4167	,80623
q8	36	3,5833	,73193
q9	36	3,2500	,93732
q10	36	3,3611	,89929
q11	36	3,3611	,89929
q12	36	3,1111	,85449
q13	36	3,2500	1,18019
a1	36	3,8889	1,03586
a2	36	3,7222	,81455
a3	36	3,7778	,95950
a4	36	3,6389	,93052
a5	36	3,9167	,93732
a6	36	3,4167	1,10518
a7	36	3,1667	1,00000
a8	36	3,2222	,98883
a9	36	3,5833	,99642
a10	36	3,5278	1,10805
z1	36	2,6944	,82183
z2	36	2,6111	,90326
z3	36	2,5833	,84092
z4	36	2,5556	,93944
z5	36	2,5833	,84092
z6	36	2,5000	,84515
z7	36	2,5278	,90982
z8	36	2,5556	,84327
z9	36	2,7500	,99642
z10	36	2,7778	,83190
w1	36	4,0556	,86005
w2	36	4,1667	,81064
w3	36	3,9722	,84468
w4	36	3,8889	,88730
تطبيق.الإدارة	36	3,1667	,48737
تدوير.النفايات	36	3,5861	,65603
تقييم.الأثر.البيئي	36	2,6139	,67195
الإنتاج.النظيف	36	4,0208	,73040

بحمد الله

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تأثير الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من أجل حماية البيئة والمجتمع من التلوث البيئي، وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إبراز بعض الأساليب البيئية التي تسعى المؤسسات لتطبيقها لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن العديد من المؤسسات تجهل فوائد تطبيق الإدارة البيئية، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة الإطار النظري لكل من الإدارة البيئية والتنمية المستدامة،لنعرج إلى تناول بعض الأساليب البيئية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وبعد ذلك حاولنا البحث عن إمكانية معالجة الإشكالية المطروحة في الواقع من خلال دراسة لعينة من المؤسسات (تيندال، ألقال+، مطاحن الحضنة) بولاية المسيلة.

ولتحقيق هذا الغرض إعتمدنا على الإستبيان كأداة أساسية حيث أفادتنا في تفحص جوانب البحث عن قرب ولقد توصلت هذه الدراسة إلى تحقيق جزء من الفرضية العامة حيث إتضح لنا أن المؤسسات محل الدراسة لاتحوي على إدارة البيئية ضمن الهيكل التنظيمي لكن هناك إستعداد مقبول من طرف العاملين بهذه المؤسسات لتبني معظم أساليب الإدارة البيئية وذلك بالإعتماد على عملية إعادة التدوير النفايات، الإنتاج النظيف، وتقييم الأثر البيئي .

الكلمات المفتاحية:الإدارة البيئية، الإيزو14001، التنمية المستدامة، تقييم الأثر البيئي، إعادة تدوير النفايات.

Résumé

Cette étude visait à clarifier la façon dont l'impact de la gestion de l'environnement pour le développement durable afin de protéger l'environnement et la communauté de la pollution de l'environnement, est l'importance de cette étude dans le but de mettre en évidence quelques-unes des méthodes environnementales qui visent les institutions à appliquer pour parvenir au développement durable, comme la plupart des institutions qui ignorent les avantages de la gestion de l'application l'environnement, et pour atteindre cet objectif, nous avons étudié le cadre théorique à la fois pour la gestion de l'environnement et du développement durable, à travers cette etude on va répondre à certaines des méthodes environnementaux qui contribuent à la réalisation du développement durable, et nous avons essayé de rechercher la possibilité de traiter le problème à la main, en fait, à travers l'étude d'un échantillon d'établissements (Tindale, Algal +,Sombake) à M'sila.

Pour atteindre cet objectif, nous nous sommes appuyés sur l'enquête comme un outil essentiel où nous a informés d'examiner les aspects de la recherche de près et je suis arrivé à cette étude était de réaliser une partie de la prémisse de public, où il est devenu clair pour nous que les institutions à l'étude pour ni contenir la gestion de l'environnement au sein de la structure organisatAonnelle, mais il ya une volonté acceptable par le personnel de ces institutions à adopter La plupart des méthodes de gestion de l'environnement, sur la base du processus de recyclage des déchets, la production propre, et l'évaluation de l'impact environnemental.

Mots-clés: gestion de l'environnement, ISO 14001, le développement durable, l'évaluation de l'impact environnemental, le recyclage des déchets.